

الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان
وحق تقرير المصير لشعبها

Iranian Occupation Of Arabstan Emirate and Self-Determination of Its People

إعداد

الطالب / عذبي زيد خلف جاسم العتيبي

الرقم الجامعي : 401120025

إشراف

الدكتور سعد فيصل السعد

قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2013

تفويض

أنا الطالب عذبي زيد خلف العتيبي أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : عذبي زيد خلف العتيبي

التاريخ : ٢١/٥/٢٠١٣

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان وحق تقرير المصير لشعبها" ، وأجيزت بتاريخ : 21 / 5 / 2013 .

- أعضاء لجنة المناقشة : -

أ . الدكتور سعد فيصل السعد مشرفاً ورئيساً التوقيع ....

ب. الدكتور محمد صالح بني عيسى عضواً التوقيع ....

ج. الاستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة ممتحناً خارجياً التوقيع ....

الشكر والتقدير

بعون من الله وتوفيقه وبعد أن أتممنا هذا العمل فلا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل العرفان والامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الدكتور سعد فيصل السعد الذي كان لتوجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة وعطفه الكريم الأثر الأكبر في إخراج هذا العمل الأكاديمي إلى حيز الوجود .

وأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيء كثير في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... وإلى الذين نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط ، أقدم الشكر والاحترام لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قدّم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها ، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

عذبي زيد خلف العتيبي

الإهداء

أهدي هذا العمل الأكاديمي

- إلى وطني الغالي دولة الكويت وأميره المفدى حفظه الله ورعاه .. وشعبه العريق ...
- إلى روح والدي رحمه الله ...
- إلى والدتي الكريمة .. التي لولاها لم أصل إلى هذه المرحلة من طلب العلم ، لجهودها الطيبة كل التقدير والاحترام جزاها الله وأحسن خاتمتها...
- إلى أصدقائي جميعاً أعزهم الباري القدير ...
- إلى زملائي في الدراسة مكّنَهم الحق المبين ...
- إلى كل من أعانني في رحلة العمر ...

أهدي جهدي المتواضع

عذبي زيد خلف العتيبي

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الثاني

مقومات قضية إمارة عربستان

الفصل الثالث

السياسة الإيرانية تجاه إمارة عربستان (1925 – 2013)

الفصل الرابع

حق تقرير المصير لشعب إمارة عربستان

الفصل الخامس

الخاتمة

الملخص

الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان

وحق تقرير المصير لشعبها

إعداد الطالب : عذبي زيد جاسم العتيبي

أشراف الدكتور : سعد فيصل السعد

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مقومات قضية إمارة عربستان، من خلال التاريخ السياسي لإمارة عربستان قبل احتلالها عام (1925)، وطبيعة سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني المتبعة لإدامة احتلالها لإمارة عربستان، والتعرف على ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه شعب إمارة عربستان، وبيان مدى استغلال مبدأ حق تقرير المصير لتحقيق مطالب شعب إمارة عربستان .

ودارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة السياسة الإيرانية الساعية لإدامة احتلالها لإمارة عربستان خلال الفترة ما بين(1925– 2013) تلك السياسة التي دفعت الشعب في الإمارة للمطالبة بحق تقرير المصير. ومن خلال هذا التساؤل تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية .

أما **فرضية الدراسة** فقد أشارت إلى أن السياسة الإيرانية الساعية لإدامة احتلال إمارة عربستان كانت قائمة على وسائل القمع والاضطهاد لمنع شعب عربستان من ممارسة حقه في تقرير المصير .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم **استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي** ، لأنها الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضيتها .

واستوجبت الدراسة **توصيات** عدة أهمها : لا يمكن تحرير عربستان إلا بثورة شاملة فهي المنطق السليم لاسترداد حرية الإقليم وتحقيق آمال شعب الإقليم في تحريره ، **و**لا يمكن قيام أي ثورة في غياب التنظيم السياسي الجماهيري واضح الأهداف مرسوم الخطوط الذي يستوعب في طياته كافة أفراد شعب عربستان في طريق النضال الموحد.

Abstract

Iranian occupation of the emirate Arabistan
And the right of self-determination for its people

Preparation of the student: Athbi Zeid Jassim Al-Otaibi
Supervision: Dr. Saad Faisal Al-Saad

The study aimed mainly to identify the elements of the issue of the Emirate of Arabistan, through the political history of the Emirate of Arabistan before the occupation of (1925), and the nature of the policy of the monarchy Iranian used to perpetuate its occupation of the Emirate of Arabistan, and to identify the practices of the regime Republican Iranian toward the people of the Emirate of Arabistan, the extent of the exploitation of the principle of the right of self-determination to achieve the demands of the people of the Emirate of Arabistan.

The study problem revolved around the question the President on the nature of Iranian politics seeking to perpetuate its occupation of the Emirate of Arabistan during the period between (1925 - 2013)? Which pushed the emirate's people to claim the right of self-determination. Through this question crystallized a set of sub-questions.

The hypothesis of the study has pointed out that the Iranian policy seeking to perpetuate the occupation of the emirate Arabistan was based on a means of repression and persecution to prevent Arabistan people to exercise their right to self-determination.

To validate the hypothesis and to answer the questions of the study has been used **historical methodology and analytical approach descriptive**, because it approaches best suited to address such studies, has brought us study the health premise.

And necessitated the study made several recommendations including: you can not edit Arabistan only revolution comprehensive it is common sense to retrieve the freedom of the region and realize the hopes of the people of the region to edit, and can not do any revolution in the absence of political organizing mass clear goals decree lines to accommodate within it all of the people of Arabistan in the way of struggle Consolidated.

خارطة إقليم عربستان



الفصل الأول المقدمة العامة

تمهيد

يعود تاريخ عربستان (الأحواز) إلى عهد العيلاميين (4000 ق.م) الذين كانوا أَول من استوطنها ، وقد خضعت للبابليين ثم الآشوريين، اقتسمها الكلدانيون والميديون من بعدهم ، ثم غزاها الأَخمينيون وخضعت للساسانيين ، وقب الفصل الأول ل الفتح الإسلامي كانت جزءاً من دولة المناذرة ، فيما شهدت حكم الكعبيين منذ عام (1724) الميلادي لغاية تعرضها خلال عام (1925) للاحتلال الإيراني بعد أن تحالف شاه إيران رضا بهلوي مع البريطانيين، الذين قاموا باختطاف أميرها الشيخ خزعل الكعبي وسلموه للإيرانيين، الذين أعدموه وفرضوا سيطرتهم على إمارة عربستان ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن تجري محاولات إيرانية دؤوبة وشديدة القسوة لمحو الطابع العربي عن عربستان التي أطلقت عليها تسمية خوزستان .

والحقيقة أن تغيير الأسماء وفرض أسماء جديدة قد اتخذ مسارات مثيرة ، فكل المدن والأنهار والمحافظات جرى تغيير أسمائها وفرضت عليها أسماء إيرانية ، بل إن مصالح الأحوال الشخصية في عربستان منعت تسمية المواليد الجدد بأسماء مثل أبو بكر، وعمر، وعثمان ، وعائشة...إلخ، وبالنتيجة إن شعب عربستان يمنح مواليده اسمين:اسماً رسمياً، واسماً يختارونه، ويستخدمون الموقف نفسه إزاء المسميات الإيرانية للمناطق والأنهار وغيرها.

وقد عمدت السلطات الإيرانية منذ احتلالها للأحواز عام (1925) إلى تهجير المواطنين في إمارة عربستان قسراً لمختلف المناطق داخل إيران وجلب أكبر عدد ممكن من الإيرانيين المهاجرين وتوطينهم في الأحواز بغية تحويل انتماء شعب إمارة عربستان العرب

إلى القومية الفارسية، وتفريس ما تبقى منهم ، وعززت سياستها هذه بتحريم استخدام اللغة العربية في المدارس وفي المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، وتعقيد الحياة على المواطنين فيما يتعلق بمختلف القضايا مثل : ملكية السكن والأرض والعقار وغيرها، وفرض إتقان اللغة الفارسية على الشعب في إمارة عربستان ، بحجة الحفاظ على ممتلكاتهم ، وإلا فإن الاحتلال الإيراني على أهبة الاستعداد لمصادرتها.

وإن استمرار الجهود الإيرانية المبذولة من النظامين الملكي الشاهنشاهي والجمهوري الإسلامي لتغيير النسيج السكاني العربي، وتصاعد عمليات القمع والاضطهاد ضد الشعب العربي في عربستان لعدة عقود ، دفع بعض الفصائل والتنظيمات العربستانية للتخلي عن موضوع الاستقلال والمطالبة بحل فيدرالي لقضية الشعب العربستاني ضمن إطار دولة إيران، الأمر الذي وفر الأجواء الملائمة لتصاعد المناشدات الإقليمية والدولية من أجل طرح مبدأ حق تقرير المصير للشعب العربي في عربستان المحتلة .

لذلك وبغية الوصول إلى الجذور التاريخية لطبيعة الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان، وإلى الجهود المبذولة من قبل الشعب الأحوازي للحصول على حق تقرير المصير ، يأتي سعي الباحث في هذه الدراسة للوقوف على توجهات السياسة الإيرانية المتبعة تجاه شعب إمارة عربستان الهادفة لإلغاء عروبته وإلحاقهم بالقومية الفارسية ، والتعرف على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفيما كان الشعب في هذه الإمارة يدخل ضمن بنود هذا المبدأ في ظل الطروحات القائلة بأنهم ينتمون إلى القومية العربية ضمن الشعب الإيراني المتعدد القوميات والإثنيات ، وذلك من خلال عدد من الفصول البحثية التي تناولت تحليلاً لكل ذلك .

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة السياسة الإيرانية الساعية لإدامة احتلالها لإمارة عربستان خلال الفترة ما بين(1925– 2013) والتي دفعت الشعب في الإمارة إلى المطالبة بحق تقرير المصير ، وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1. ما مقومات الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان ؟
2. ما أبرز ملامح التاريخ السياسي لإمارة عربستان قبل احتلالها عام (1925) ؟
3. ما طبيعة سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني المتبعة لإدامة احتلالها لإمارة عربستان للفترة (1925 – 1979) ؟
4. ما طبيعة ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني وسلوكه تجاه شعب إمارة عربستان للفترة (1979 – 2013) ؟
5. ما الإشكالية القانونية في قضية شعب إمارة عربستان للحصول على حق تقرير المصير ؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل بالآتي:

1. التعرف إلى الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان .
2. التعرف إلى التاريخ السياسي لإمارة عربستان قبل احتلالها عام (1925) .
3. تبيان طبيعة سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني المتبعة لإدامة احتلالها لإمارة عربستان للفترة (1925– 1979) .

4. التعرف إلى ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني وسلوكه تجاه شعب إمارة عربستان للفترة (1979 – 2013) .

5. تبيان مدى استغلال مبدأ حق تقرير المصير لتحقيق مطالب شعب إمارة عربستان .

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها :

1. قد تسهم عملياً في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي وصناع القرار في دول النظام الإقليمي العربي والعالم ، حول السياسة الإيرانية الساعية لإدامة احتلالها لإمارة عربستان، وفهم أبعاد قضية الشعب في هذه الإمارة الذي يعاني من ظروف الاحتلال.

2. يؤمل أن توفر نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن العربي والإقليمي والدولي من الاطلاع على الوصف التحليلي لطبيعة قضية شعب إمارة عربستان في هذه المرحلة بالغة التعقيد والأهمية ، من أجل المساهمة الفاعلة من قبل شعوب المنطقة في مساندة شعب إمارة عربستان للحصول على حق تقرير المصير .

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها : أن السياسة الإيرانية الساعية لإدامة احتلال إمارة عربستان القائمة على وسائل القمع والاضطهاد لمنع شعب عربستان من ممارسة حقه في تقرير المصير .

حدود الدراسة

الحدود الزمنية : (1925 – 2013) ، وهي الفترة الممتدة من بداية الاحتلال الإيراني ولغاية الآن.

الحدود المكانية : إمارة عربستان المحتلة من قبل إيران.

الحدود البشرية : شعب إمارة عربستان .

محددات الدراسة

تشتمل محددات هذه الدراسة على القيود الآتية :-

1. عدم قدرة شعب إمارة عربستان في ممارسة حقه في تقرير المصير دون تدخل خارجي ، وذلك من أجل تحديد مركزه السياسي وتنمية تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
2. الأساليب القمعية المتبعة من قبل السلطات الإيرانية المفروضة على شعب إمارة عربستان .
3. التجاهل العربي والدولي لقضية شعب إمارة عربستان .
4. وجود إشكالية قانونية تتعلق بعدم الاعتراف بشعب إمارة عربستان من قبل المجتمع الدولي ، والاكتفاء بعده قومية ضمن حدود دولة مستقلة .

المُصطلحات والمفاهيم الإجرائية

استكمالاً للمنهجية اللازمة لإتمام العملية البحثية لا بد من تحديد المفاهيم والمصطلحات التي قامت عليها هذه الدراسة وهي:

الاحتلال : هو قيام دولة بإسقاط حكومة دولة أخرى لتحكم بدلاً منها، وقد يبقي الاحتلال على الحكومة المحلية كواجهة أو أداة لتنفيذ أوامر المحتل وتوجيهاته، وهذا لا يخرجها عن وصف الاحتلال وإنما هذه صورة من صور الاحتلال، ولكي يحدث الاحتلال فلا بد أن يسبقه غزو، لأنه وسيلة له، وهذا الغزو تبلغ ذروته في صورته العسكرية المباشرة، وذلك أن للغزو

عدة صور كالغزوالثقافي والاقتصادي والإعلامي ، إن سيطرة جيش دولة ما لأراضي دولة أخرى بالقوة والعنف والعداء ينجم عنه الاحتلال، "مع ما يستتبع ذلك من قيام ظروف خاصة تزول فيها سلطة الحكومة الشرعية للبلاد أو للمنطقة المحتلة. فتصبح القوة الغازية المهيمنة على إدارة المنطقة المحتلة. وبالتالي تقوم بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان مصالحها الخاصة. وخلق أوضاع تمكنها من استغلال ثروات الأرض المحتلة، وفرض السياسات التي تناسبها وتضطر بعض الأحيان إلى احترام حد أدنى من الحقوق الوطنية (حقوق الأفراد، وحقوق الملكية) (مقاربات مفاهيمية ، 2009) .

والاحتلال هو عملية استيلاء جيش دولة ما على جميع أو بعض أراضي دولة أخرى خلال فترة غزو أو حرب أو بعد تلك الحرب.وهو أحد أشكال الاستعمار وأكثرها وضوحاً وقدماً وأكثرها إثارةً للشعوب المستعمرة (عوض الله ، 2010) .

ويترادف مفهوم الاحتلال مع مصطلح الغزو الحديث نسبياً الذي يعني مجموعة الجهود الرامية إلى سيطرة دولة ما على دولة أخرى بالتأثير عليها، وتنقسم الجهود إلى مادية تعتمد على (الأسلحة والذخائر والأموال)، وبشرية يكون عمادها الجند، وسياسية تتمثل بقرار الحملة أو الغزو من هيئة سياسية كالرؤساء أو الملوك أو هيئة شرعية مثل رجال الدين، وهناك مفهوم آخر يسمى الاحتلال الاستيطاني الذي يقوم على أسس تخالف النظرية المعروفة في علم السياسة والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال سيادة، إذ يذهب الاحتلال الاستيطاني إلى كون أسس الدولة هي إنشاء نظام حكم ومجال سيادة من طرف قوة ما على هذا الإقليم ، وعلى حساب هذا الشعب بهدف نشر المدنية في أوساط هذه الشعوب المتخلفة (سعد ، 2012) .

ويعرف الباحث الاحتلال بأنه : تلك الأعمال التي تقوم بها الدول الاستعمارية القوية تجاه أراضي الدول المستهدفة والسيطرة عليها بالقوة ، وقد يتم الاستيطان فيها، أو تغيير التركيبة السكانية الأصلية لشعبها وتشريدهم ومصادرة أراضيهم وتوزيعها على المستوطنين سواء من الدولة الاستعمارية أم المهاجرين، كما حدث في فلسطين وجنوب إفريقيا وإمارة عربستان.

أما التعريف الإجرائي للاحتلال الإيراني لإمارة عربستان فهو : الوجود الفعلي الإيراني في هذه الإمارة العربية ، الذي وجد نتيجة للحرب التي شنتها إيران سنة (1925) ضد الدولة الكعبية التي كانت تحكم إمارة عربستان ، وذلك بفعل العوامل الجيوستراتيجية التي شكلت أحد أهم الأسباب للاندفاع الإيراني تجاه عربستان.

حق تقرير المصير : يُعد حق تقرير المصير للشعوب من المبادئ الأساسية في القانون الدولي لكونه حقاً مضموناً لكل الشعوب على أساس المساواة بين الناس ، لذلك كانت هناك صلة قوية ومباشرة بين مفهوم حق تقرير المصير بكل أشكاله، وبين مفهوم حقوق الإنسان كفرد أو جماعة عرقية أو ثقافية من جهة، والديمقراطية في صيغتها القديمة والحديثة من جهة أخرى. وتتضح أهمية هذا الحق كونه يشكل الإطار العام الذي تتدرج ضمنه الحقوق الأخرى، فكيف يمكن المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة في إطار شعب فاقد لحقه في تقرير مصيره , كما هو حال الشعب الأحوازي . وقد جاء تأكيد ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق بإعلانها الذي نص على: " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها تقرير مصيره " (المادة 55 من وثيقة ميثاق الأمم المتحدة).

كما أن " لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها استناداً إلى هذا الحق أن تقرر بحرية كيانها السياسي وأن تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" (المادة 1 الفقرة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) .

ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام(الفقرة 2 من المادة الأولى من أهداف الأمم المتحدة)، وبذلك يمكن المجازفة بالقول: إن حق تقرير المصير يعد قاعدة قانونية ملزمة.

لذا فإن مبدأ حق تقرير المصير يجب أن يكون شاملاً ، لأن الشيء الذي يدعو إلى الانتباه والتركيز يأتي من خلال استثناء حق بعض الشعوب في تقرير مصيرها والاعتقاد أن هذا المبدأ استثنى أشكال الاستعمار غير الأوروبية ، وبما أن فكرة مبدأ تقرير المصير نابعة من أن الشعوب يجب أن تقرر أسلوب حياتها الاجتماعية وبناء نظامها السياسي ، وهي مبدأ الشرعية السياسية في هذا القرن.

كما أن أعضاء منظمة الأمم المتحدة الذين يطالبون بتحمل مسؤولية إدارة الأقاليم التي لم تنل شعوبها الحكم الذاتي الكامل، الاعتراف أن مصالح هذه الأقاليم أمانة مقدسة تستوجب التشجيع إلى أقصى حد، ضمن إطار نظام السلم والأمن الدوليين اللذين ينص عليهما ميثاق الأمم المتحدة ، وتثار هنا التساؤلات الآتية : هل الأمم المتحدة أجلت قضية شعب أمارة عربستان أم تتجاهلها ؟ وهل القوى العظمى في العالم تساند الظالم على المظلوم متجاهلة المواثيق الدولية؟ وهل الشعوب المسلمة لا يحق لها التمتع بهذا الحق مثل قضية شعب إمارة عربستان وفلسطين وكشمير وشيشان وغيرها أم ماذا؟

أما التعريف الإجرائي لحق شعب عربستان في تقرير المصير فهو : النشاط الذي لا بد أن يمارسه شعب إمارة عربستان في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة تؤدي إلى تغيير الشخصية القانونية الدولية لشعب عربستان وبالتالي حصوله على سيادة الدولة .

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

تتمسك جميع الشعوب التي تعاني من ظروف الاستعمار في كفاحها السلمي أو المسلح بالجانب السياسي ، من أجل الحصول على حق تقرير المصير بدون أن تقيد نفسها بقاعدة معينة من قواعد القانون الدولي لهذا المبدأ ، وعلى هذا الأساس ليس هناك في العالم حركة تحررية تتحد مع دولة أو تنفصل من أخرى أو تستقل تضع أمامها بنود تلك القواعد لتتعرف من خلالها إلى طريق حريتها واستقلالها ، وعلى مدى طريق نضالها قصيراً كان أو طويلاً ، ومقتضى الأمر أن القاعدة القانونية المتفق عليها دولياً تساعد في تحقيق مهام الحركة التحررية من خلال التأييد المادي والمعنوي الدوليين، ولكن الشعوب لا تستطيع أن تخلق من العدم قوة نضالها التي هي الأساس في منطلقات الحصول على حق تقرير المصير (عول ، 2007) .

والشعب في إمارة عربستان أحد تلك الشعوب كونه عانى وما يزال يعاني من ظروف قاسية ، جراء تعرضه للاحتلال من قبل إيران منذ عام (1925) ، فسكان منطقة عربستان منذ العصور القديمة هم من القبائل العربية ، وخاصة بعد الفتح الإسلامي لهذه المنطقة في عام (641 م)، إذ تتابعت منذ ذلك الوقت هجرات متواصلة من ضفاف نهر دجلة والخليج العربي ، وقد حافظ القسم الأكبر من القبائل على نقاء دمها العربي ، وأشهر قبائل عربستان قبيلة كعب ، ومنذ بداية القرن الخامس عشر كانت إمارة عربستان مقسمة إلى ثماني مقاطعات، يحكم كلاً منها نائب حاكم أو شيخ من الأسر العربية الشهيرة في المنطقة خاضعان

لوالي عربستان، وهو عربي ينحدر من سلالة السادة الأشراف ومقره مقاطعـــــة الحويـــــزة كأميـــر مستقـــل تقريبـــاً (Curzon,1992: 320) .

وقد برزت خلافات إمارة عربستان والدولة العثمانية عام (1761) إذ صـــدر أمـــر عثماني لوالي البصرة بجمع الضرائب بالقوة من قبيلة كعب التي كانت تحكم عربستان ، الأمر الذي دفع شيخها لبناء أسطول بحري جعله يرسو في منطقة خور موسى ، إلا أن الأســطول تعرض للحصار من قبل البحرية العثمانية ، نجح بعدها الكعبيون في تجميد قـــوات الفـــرس والعثمانيين والبريطانيين عام (1765) ، وواصلوا جهودهم لكسب المعارك الدبلوماسية التـــي تلت ذلك ، باستغلالهم كل طرف ضد الطرف الآخر (العابد ، 2004 : 235) .

لقد نشأ القانون الدولي لكي ينظم العلاقات بين الدول ، وعليه فمن الطبيعي أن تكـــون للدول المستقلة ذات السيادة أشخاصه الأصلية ، وتفهم سيادة الدولة بالمعنى القانوني الـــدولي على أنها السمو الإقليمي أو السلطة الإقليمية العليا للدولة داخل البلاد والاستقلال في العلاقات الدولية (تونكين ، 1972 : 81) .

ولكي تكون الدولة شخصاً للقانون الدولي يجب أن تتمتع بخواص ومميزات معينـــة ، من أبرزها (خايد ، 1990 : 88) :-

1. وجود السكان بكثرة لأجل المحافظة على وجودهم وبقائهم .
2. وجود أرض معينة يشغلها هؤلاء السكان .
3. وجود سلطة (حكومة) منظمة لأجل الإشـــراف علـــى الأرض والسكان .
4. القدرة على إقامة العلاقات مع العالم الخارجي .

وبالنظر لتوفر جميع هذه المميزات في إمارة عربستان، وذلك بفعل العوامل التاريخية التي تؤكد بأن هذه الإمارة كانت جزءاً من الدولة الإسلامية منذ عام (637 م) إذ تم إلحاق عربستان إدارياً بولاية البصرة وأصبح جزءاً من وحدة سياسية ودينية تحت حكم الخلفاء المسلمين (Strange , 1912 : 888) ، وحتى سنة (1258 م) – تاريخ سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية على يد المغول – لم يخرج الوضع القانوني لإقليم الأحواز عن كونه جزءاً من الوحدة السياسية المتماسكة في عهد الخلفاء الراشدين وفي ظل الأمويين والعباسيين (راتب ، 1968 : 200) .

ثم تشكلت الدولة المشعشعية العربية واتخذت من مدينة الحوزة عاصمة لها سنة (1436م) فعاد الحكم العربي لعربستان ، توالت بعدها على الدولة سلسلة من العمليات الحربية من قبل الدولتين الصفوية والعثمانية، حاولت احتلال عربستان لكنها فشلت في تحقيق ذلك في أغلب محاولاتها لغاية انتهاء حكم الدولة المشعشعية سنة (1724 م) ، عندها استطاعت الدولة الكعبية مد نفوذها على كافة نواحي عربستان ، ولم يخرج الوضع القانوني لإقليم عربستان خلال هذه المرحلة التاريخية عن كونه إقليماً تابعاً لدولة مستقلة ، تمتعت فيها الدولة المشعشعية بكامل مظاهر السيادة الكاملة داخلياً وخارجياً باعتراف الدولتين العثمانية والإيرانية بموجب معاهدة (1639 م) (عساكرة ، 2006 : 65) .

ومنحت معاهدة (أرضروم الثانية) الموقعة عام (1847) الدولة الكعبية عدة مزايا كان أهمها رفع ذريعة الدولة العثمانية التي تسمح بتدخلها في إقليم الأحواز بحجة ضبط الحدود ، بعد مشاركة الدولة الكعبية في تخطيط حدودها الغربية وفق هذه المعاهدة التي أعلنت الدولة العثمانية قبولها الصريح بها (Wilson,1942:278) . وهذا يُظهِر أن إمارة كعب في عربستان لم تكن إلا جزءاً مهماً من الوطن العربي تعرض كغيره من الأجزاء الاستراتيجية

الأخرى للأطماع الأجنبية متمثلة بالفرس والعثمانيين والبريطانيين ، ورغم كل الضغوط التي تعرض لها الشعب العربي في هذه الإمارة ولحقبة طويلة ، فإنها استطاعت أن تحافظ على طابعها العربي الأصيل (العابد ، 1981 : 252) .

وبموجب هذا يعترف أكثرية رجال القانون الدولي أن الشعوب والأمم المناضلة من أجل الاستقلال وإقامة دولها المستقلة – دولة في مرحلة التكوين – وبأنهم أشخاص أصيلة للقانون الدولي،هذا القانون الذي يقر بحق كافة الشعوب – الكبيرة والصغيرة ، المتطورة والنامية ، القوية والضعيفة ، من دون التفريق بسبب العرق أو اللغة أو الدين – في المساواة وتقرير المصير والنمو الحر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ يعد حق تقرير المصير أحد المبادئ الأساسية الملزمة للقانون الدولي المعاصر(عكاوي، 1997: 31).

وإذا كانت بدايات حق تقرير المصير قد استهلت في عام (1526) فإنه لم يجد تطبيقه الفعلي إلا في بيان الاستقلال الأمريكي المعلن في (4 تموز 1776) ، وبعدها في وثيقة حقوق الإنسان والمواطن عام (1789) في فرنسا عندما حصلت المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية على استقلالها في الفترة الممتدة من عام (1810– 1825). وبذلك نال مبدأ تقرير المصير في أوروبا زخماً ضد طغيان الملوك والطبقات الحاكمة، فالثورة الفرنسية أطلقت هذا المبدأ في أوروبا من أجل الأفراد والشعوب والأمم التي من حقها أن تتمتع بالحرية، وأن تقاوم الاضطهاد، وأن تحدد أوضاعها الداخلية والدولية، فوجدت فكرة الاقتراع العام أو ما أصبح يعرف بديمقراطية الحكم ، وبسبب اختلاف وجهات النظر في تفسير هذا الحق من قبل القوى الاستعمارية والمناهضة للاستعمار لا سيما في شأن منح الشعوب غير المستقلة استقلالها، فقد عمل ممثلو الدول الاستعمارية على التقليل من شأن هذا الحق وإضعاف أهميته إلى حد إنكار وجوده ضمن مبادئ القانون الدولي، مما دفع الجمعية

العامة للأمم المتحدة أن تطلب من لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم (421) الصادر عـــام (1950) وضع توصياتها حول الطرق والوسائل التي تضمن حق تقرير المصير للشعوب، كما نصت في قرارها رقم (545) الصادر عام (1952) على ضرورة تضمين الاتفاقية الخاصـــة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادة خاصة تكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها، كما أصدرت عام (1952) القرار رقم (637) الذي جعلت بمقتضاه حق الشعوب في تقريـــر مصيرها شرطاً ضرورياً للتمتع بالحقوق الأساسية جميعها، وأنه يتوجب على كل عضو فـــي الأمم المتحدة الحفاظ على حق تقرير المصير للأمم الأخرى واحترامه (حق تقرير المـــصير: ما هو و أين هو في القانون الدولي؟، 2010) .

لهذا يُعد إخضاع شعب إمارة عربستان للسيطرة الأجنبية الإيرانيـــة إنكـــاراً لحقـــوق الإنسان الأساسية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاســـتقلال للبلـــدان والـــشعوب المستعمرة الصادر من الجمعية العامة سنة (1960) ويقف عائقاً أمام تقـــدم ســـلام العـــالم والتعاون الدولي ، كما يعد استمرار الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان ، خرقاً لمبادئ الأمـــم المتحدة ومقاصدها ، وأن تأكيد مبدأ سيادة القانون الدولي وتحقيق مصلحة المجتمع الدولي في السلم والأمن والاستقرار، لا يتأتى إلا بالسماح لشعب هذه الإمارة في اختيار شكل الحكم الذي يراه مناسباً لإدارة شؤون بلده ، سواء كان ذلك على شكل حكم ذاتي أم الحـــق فـــي تقريـــر المصير عن طريق الاستفتاء الذي يجب أن يتضمن أكثر من اختيار واحد،ومنها حق الانفصال وتكوين دولة جديدة، أو الانضمام إلى الوطن العربي، وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة .

ثانياً : الدراسات السابقة

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من الدراسات التي انقسمت إلى مجموعتين هما: الدراسات المتعلقة بإمارة عربستان (إقليم الأحواز) ، والدراسات المتعلقة بحق تقرير المصير ، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات :

- دراسة الحلو (1970) : الأحواز المدينة العربية الخالدة : تناولت هذه الدراسة الموجزة تاريخ مدينة الأحواز العربية من خلال الوقوف عند أقسامها ومناطقها ، وأوضاعها الاقتصادية ، والحالة الاجتماعية فيها ، وقد ربطت الدراسة قدم هذه المدينة بحاضرها المؤلم الذي تعيشه على يد نظام الشاه الإيراني المحتل ، وقد أوجز مؤلف الدراسة تاريخها منذ الفتح العربي الإسلامي وأشهر الوقائع التي مرت على الأحواز .
- دراسة العبيدي (1980) : الأحواز أرض عربية سليبة : لم يتبع مؤلف هذه الدراسة أسلوب البحث الأكاديمي في تناوله للحقائق الواردة فيها ، إذ لم يقم بالإشارة إلى المصادر التي اعتمدها مكتفياً بعملية السرد التاريخي لبعض الوقائع المهمة ، التي تتعلق بتسمية الأحواز مع لمحة جغرافية تبرز الموقع الاستراتيجي والتجاري المهم لإقليم عربستان ، وما يحويه من مدن كبيرة ما تزال شاخصة للآن ، وزوال كثير منها ، وعرجت الدراسة إلى سكان عربستان وتكويناتها القبلية العربية التي استقرت على ضفاف شط العرب ونهر كارون ، كما تطرقت الدراسة للتاريخ السياسي لإمارة عربستان منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، إذ خضع شعبها لسلطان المملكة الأكدية في العراق ، مروراً بالفتح الإسلامي ، ومن بعدها حملات الجيش العثماني المدعوم من القوات البريطانية ضد قوات شيخ الإمارة سلمان الكعبي ، وصولاً لحكم الشيخ خزعل وسياسته خلال الحرب العالمية الأولى التي دخلها إلى جانب البريطانيين . كما تناولت الدراسة المصالح الأجنبية والعلاقات الدولية التي قامت تجاه هذه الإمارة وخصوصاً العلاقات مع تركيا وإيران وبريطانيا ، والكيفية

التي تم بها الاحتلال الإيراني لعربستان الذي مارس ضغوطاً سياسية وعنصرية من خلال التمييز بين سكانها العرب والمهاجرين إليها من القومية الفارسية ، بغية عرقلة مسيرة التقدم الاقتصادي والسياسي والثقافي التي كان عليها الشعب العربي في عربستان .

- دراسة العابد (1981) : إمارة كعب العربستانية : تناولت الدراسة جغرافية عربستان وتاريخها والتركيبة السكانية فيها، مركزة على قبيلة كعب أشهر قبائل عربستان التي نجحت في مد سلطانها تحت قيادة الشيخ سلمان في القرن الثامن عشر (1737-1768) على عربستان كلها ، إذ أوصلها إلى مستوى لم تعهده من قبل . كما تطرقت الدراسة إلى الحملات الفارسية والعثمانية والبريطانية ضد قبيلة كعب التي استطاعت تحقيق نمو هذه الإمارة العربية وتزايد قواتها ، وركزت الدراسة على العمليات البريطانية ضد كعب خلال الفترة (1765-1768) ، واختتمت الدراسة بفقرات تناولت الظروف التي شهدتها الإمارة بعد موت الشيخ سلمان عام (1768).
- دراسة العزي (1982) : مشكلة الأحواز في ضوء القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان : شملت هذه الدراسة أربعة فصول مع مقدمة وخاتمة ، تضمن الفصل الأول جغرافية إقليم الأحواز ، والتطور التاريخي والسياسي للإقليم ، والإمارات العربية في الأحواز ، وتناول الفصل الثاني مظاهر العدوان الإيراني اللغوية والاقتصادية وردود الفعل العربية عما يجري في الأحواز ، أما الفصل الثالث فقد راعى الباحث فيه الجوانب القانونية لقضية الأحواز ، في حين تطرق الفصل الرابع لرعاية العراق لعرب الأحواز ودعمهم ثقافياً.
- دراسة الخزعلي (1990) : الأحواز الماضي ، الحاضر ، المستقبل : وقد انقسمت الدراسة إلى خمسة فصول ، شكل الفصل الأول منها مدخلاً للحديث عن الصراع

العربي الفارسي منذ فترة ما قبل الميلاد وحتى الحرب العراقية – الإيرانية في عـــام (1980) ، فيما كان الفصل الثاني مدخلاً للحديث على جغرافيـــة الأحـــواز ، أمـــا الفصل الثالث فقد تناول تاريخ الأحواز حتى نهاية حكم إمارة كعب الأولى ، فيما اهتم الفصل الرابع بالظروف التي مرت بها إمارة البوكاسب ، مركزاً على المعاهدات التي تناولت قضية الأحواز ، أما الفصل الخامس المعنـــون بـــالأحواز بعـــد (1925) ، فتناول ظروف الاحتلال والحركات التي قامت بمقاومته ، ومواقف كل مـــن العـــراق وإيران من الأحواز .

- دراسة عكاوي (1997) : حق الشعوب في تقرير المصير توجهات قانونية جديدة:

احتوت الدراسة على أربعة فصول ، تناول الفصل الأول منها موضـــوع الشخـــصية القانونية الدولية لأشخاص القانون الدولي الأصلية،مع توضـــيح مفهـــوم الشخـــصية القانونية الدولية ومضمونها في القانون الدولي المعاصر،ومفهوم الشخصية القانونيـــة للدولة في العلاقات الدولية المعاصرة،وطبيعة ومميزات الشخصية القانونيـــة الدوليـــة الخاصة بالشعوب والأمم المناضلة من أجل الاستقلال وتقرير المصير، أمـــا الفـــصل الثاني فقد تطرق إلى بعض مسائل الشخصية القانونية الدولية لأشخاص القانون الدولي الثانوية ومنها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ، وبعض الكيانات الحكومية ذات الأنسجة الخاصة ، فيما ركز الفصل الثالث على المـــستجدات فـــي الشخـــصية القانونية الدولية للشعوب والأمم المناضلة من أجل تقرير المصير ، كما تطرق إلـــى الواجبات والحقوق الأساسية التي تملكها الشعوب والأمم المناضلة من أجل الاستقلال وتقرير المصير ، أما الفصل الرابع فقد تناول موضوع الشخصية القانونية للفرد مـــن حيث مفهومها ومضمونها ومميزاتها وتعقيداتها .

- دراسة عساكرة (2006) : القضية الأحوازية : المقومات..التداعيات..التطلعات : احتوت الدراسة على ثلاثة أبواب ، تناول الباب الأول مقومات القضية الأحوازية من خلال فصلين ، تطرق الفصل الأول إلى مطامع القوى الأجنبية في إقليم الأحواز ، إذ تناول المبحث الأول الخصوصية الإستراتيجية للإقليم ، وتناول المبحث الثاني نشأة القضية الأحوازية والعوامل الاقتصادية ، أما الفصل الثاني فركز على نشأة القضية الأحوازية والعوامل التاريخية من حيث الجذور العربية للإقليم والدولة الكعبية ونشأة القضية الأحوازية . وتناول الباب الثاني المعنون تداعيات القضية الأحوازية، تطور الوضع القانوني لإقليم الأحواز والتجاوزات الإيرانية على الإقليم ، أما الباب الثالث فقد عالج تطلعات القضية الأحوازية من خلال الإشارة إلى رفض الأحوازيين للاحتلال ومقاومتهم له خلال حكم الأسرة البهلوية ، والخطاب السياسي النضالي خلال الفترة (1979-2005) ، كما تطرق إلى التصورات المستقبلية للقضية الأحوازية .
- دراسة العلي (2010) : الأحواز تاريخها – ولاتها – علماؤها – أدباؤها : تناولت هذه الدراسة صوراً للأحوال الجغرافية والسكانية والإدارية لإقليم الأحواز خلال القرون الأربعة الإسلامية ، إذ يحظى هذا الإقليم بأهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال موقعه الجغرافي المهم ، وما يحويه من مصادر طبيعية تشكل موارد مهمة في الميزان التجاري للجمهورية الإسلامية الإيرانية كونها تحتل الإقليم منذ عام (1925)، كما تتبع أهمية إقليم الأحواز من خلال روابط العلاقة الوثيقة التي تجمعه بالعراق سواء كانت جغرافية أم تاريخية واسعة، الأمر الذي جعل العراق يكون الأكثر تأثيراً في التطورات الحضارية والسياسية التي يمر بها هذا الإقليم.

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من حيث إنها :

1. تعد أول دراسة في جامعة أردنية تركز على موضوع الاحتلال الإيراني لإقليم الأحواز للفترة (1925– 2013) ، إذ لم يجد الباحث أي دراسة أكاديمية في جميع الجامعات الرسمية والخاصة في المملكة الأردنية تناولت هذا الموضوع المهم.
2. لم يتم تناول قضية حق تقرير المصير للشعب الأحوازي ، من قبل الدراسات السابقة.
3. تعد أغلب الدراسات السابقة قديمة نسبياً ، وهي لم تقدم تصوراً لمستقبل الاحتلال الإيراني لإقليم الأحواز وفقاً لرؤية تحليلية لكافة الأحداث على الساحة الأحوازية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها، ومن ثم يساعد في تحليل وتفسير الأحداث التاريخية، التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالاحتلال الإيراني لإقليم الأحواز ، ويعد أساساً لفهم المشكلة بطريقة منطقية، تستلزم عودة بسيطة للتاريخ من حيث إن الوقائع التاريخية تتداخل بين إيران وإقليم الأحواز ، كما اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفاً موضوعياً دقيقاً من خلال وصف الظاهرة وتوضيح خصائصها كيفاً وكماً، وذلك في وصف الأحداث التي تتابعت على أثر المتغيرات التي حدثت بعد الاحتلال الإيراني للأحواز وما رافقها من تداعيات أثرت على الشعب في هذا الإقليم .

الفصل الثاني

مقومات قضية إمارة عربستان

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان .

المطلب الأول : المقومات الجغرافية لإمارة عربستان .

المطلب الثاني : الجذور التاريخية لإمارة عربستان .

المطلب الثالث : الخصوصية الاستراتيجية لإمارة عربستان .

المبحث الثاني : التاريخ السياسي لإمارة عربستان (1258 – 1925).

المطلب الأول : العلاقات الخارجية لإمارة عربستان (1258 – 1925).

المطلب الثاني : حكم الدولة المشعشعية لإمارة عربستان (1436 – 1724) .

المطلب الثالث : حكم الدولة الكعبية لإمارة عربستان (1724 – 1925) .

الفصل الثاني

مقومات قضية إمارة عربستان

يتطلب فهم قضية إمارة عربستان ضرورة التوصل إلى حقيقتها ، هذه القضية التي تعود إلى الوجود الفعلي الإيراني في هذه الإمارة العربية ، الذي جاء نتيجة للحرب التي شنتها إيران سنة (1925) ضد الدولة الكعبية التي كانت تحكم إمارة عربستان ، وذلك بفعل العوامل الجيوسياسية التي شكلت أحد أهم الأسباب لاندفاع القوى الأجنبية تجاه عربستان ، وقد وصلت في كثير من الأحيان إلى حد النزاعات المسلحة التي خاضتها تلك القوى الطامعة للاستيلاء على الإمارة ، فيما شارك شعب عربستان في تلك النزاعات دفاعاً عن وطنه وحفاظاً على استقلاله واستقراره .

إن إمارة عربستان – أو ما يسمى إقليم الأحواز كما يحلو لأهل الإمارة أن يطلق عليها – لم تشهد الهدوء بسبب الثورات والانتفاضات المتتالية التي قام بها شعب عربستان ضد الوجود الإيراني ، رافقها العديد من المطالب الموجهة إلى الإيرانيين والمحافل الإقليمية والدولية بهدف الحصول على حق تقرير المصير أو الحكم الذاتي أو التحرير والانفصال عن الوجود الإيراني، وقد وضع هذا الأمر إمارة عربستان أمام مركز قانوني جديد جراء تغيير وضعها بفعل الإجراءات التي اتخذتها إيران تجاه شعب هذه الإمارة بعد أن تسنى للأولى وضع يدها على إقليم الأحواز ،

تتناول الدراسة في هذا الفصل مقومات قضية إمارة عربستان من خلال تناول المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول : الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان

المبحث الثاني : التاريخ السياسي لإمارة عربستان

المبحث الأول

الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان

تتمتع إمارة عربستان بموقع جغرافي مهم ، وجذور تاريخية ، وخصوصية استراتيجية مستندة إلى موارد طبيعية هائلة ، ومنتجات زراعية وحيوانية وفيرة ، يتم تصديرها إلى دول العالم من خلال ممرات تجارية ذات أهمية كبيرة في المنطقة ، مما جعل من الإمارة مطمعاً لقوى الاحتلال جراء ما تمتاز به من أرض خصبة نتيجة وفرة المياه وطبيعة التربة وتنوع المعادن والثروات ومنها النفط والغاز ، الأمر الذي زاد من تلك الأهمية تعقيداً إذ أسهمت في صراع القوى الاستعمارية الطامعة بالاستيلاء على أرض الإقليم ، تلك السيطرة التي لم تغير في واقع هذه الإمارة العربية ، بل إن المصالح الدولية اقتضت ضمها إلى إيران قسراً لتحتلها عام (1925) ، ومنذ هذا التاريخ نشأت مقومات القضية العربستانية .

وعليه؛ فإن واقع إمارة عربستان يجعلها تتمتع بأهمية جيوستراتيجية كبيرة ، سيتم تناولها في هذا المبحث من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : المقومات الجغرافية لإمارة عربستان

المطلب الثاني :الجذور التاريخية لإمارة عربستان

المطلب الثالث : الخصوصية الاستراتيجية لإمارة عربستان

المطلب الأول

المقومات الجغرافية لإمارة عربستان

لعبت عربستان دوراً تاريخياً وسياسياً وعسكرياً وبحرياً مشهوداً عبر تاريخها القديم ، وكانت الدولة الفارسية تطلق على الإمارات العربية في جنوب العراق اسم عربستان ، ولم يستكن أمراء عربستان لمحاولات الإيرانيين بسط نفوذهم عليها أو الامتداد إلى أراضيها، فكانوا يواجهون ذلك بالمقاومة والحرب التي يتعاون فيها مع كل العرب المجاورين، وعلى الرغم من تغير الأحوال في عربستان عبر تاريخها الطويل ، جراء سيطرة الدولة الفارسية التي حكمت عربستان اسمياً لفترات متفرقة ومتفاوتة قد تبلغ أقل من ثلاثة قرون أو أكثر بقليل ، فإن عربستان بقيت – حتى باعتراف الإيرانيين أنفسهم – عربية الانتماء والولاء ، تربطها بالعراق روابط أكثر عمقاً وأغنى ربطاً من أية روابط لها مع إيران .

وعربستان قطعة عزيزة من أرض المشرق العربي بجميع المقاييس الجغرافية والتاريخية والتراثية والمصيرية ، قد سيطرت عليها إيران بالتنسيق مع بريطانيا خلال منتصف العقد الثالث من القرن العشرين ، فأصبحت قطعة محتلة احتلالاً استيطانياً * ، لا يتمتع شعبها المستعبد بحقوق المواطنة الكاملة، بل لا يتمتع بأبسط حقوق الإنسان الفردية والقومية . ويشكل النفط ثروتها الطبيعية الأساسية وهي مسلوبة لا ينال شعب عربستان من خيرها شيئاً (الريماوي ، 1974 : 39) .

وتشكل عربستان القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي ، وتطل على رأس الخليج العربي ، وتقع إلى الجنوب الشرقي من العراق ، وتطل على شط العرب بحدودها الجنوبية ، وهي محصورة بين خطي عرض (30 –33) درجة شمالاً وبين خطي طول (48–51)

* **الاحتلال الاستيطاني: وهو أسوء أنواع السيطرة الاستعمارية إذ يعني توطين المستعمرين بصفة نهائية في المستعمرة كما هو حال استيطان كيان اليهود في فلسطين ، والبيض في استراليا .**

درجة شرقاً ، وبهذا يكاد يكون امتدادها الجغرافي من الشرق إلى الغـرب مـساوياً تقريبـاً لامتدادها من الشمال إلى الجنوب ، إذ يبلـغ طولها (420) كـم وعرضهـا (380) كـم (النجار ، 1981 : 11) .

يحد عربستان من الشمال جبال كردستان العراق، ومن الشرق جبال البختيارية في إيران، إذ تكون هذه الجبال في الشمال والشرق حدوداً طبيعية تفصل بين عربستان ومنـاطق سـكن الأكراد فـي الشمال والبختيارية في الشـرق ، ويحدها من الغرب شط العرب في العـراق، ومن الجنوب الخليج العربي ، وتبلغ مساحـــة عربستان حوالي (165) ألف كيلومتر مربع (التميمي، 1966 : 28) .

وتشترك عربستان مع العراق في كثير من التضاريس الطبيعية والخصائص الطبوغرافية والمناخ والمحاصيل الزراعية والثروات المعدنية وفي مقدمتها النفط ، ومنذ أزمنة قديمة كانت عربستان مراعي خصبة لقطعان الخيول والأغنام ، وهي ذات تربة خـصبة وفيـرة الميـاه تخترقها عدة أنهار وروافد أهمها أنهار (الكارون والجراص والكرخة) وروافد شط العرب ، لذلك فهي غنية بثرواتها الحيوانية والزراعية ، إذ تنتج أجود أنواع التمور والفواكه، وتـزرع فيها الحبوب والأرز وقصب السكر وجوز الهند والقطن والحمضيات ، وقامت فيها صناعات السكر والمعلبات وغيرها (الريماوي ، 1974 : 41) .

وتنقسم أراضي عربستان من حيث التضاريس إلى قسمين (الخزعلي ، 1990: 40) :-

أ. القسم الشمالي : يتكون من سفوح الجبال التي تُكوِّن أرض البختياري وهي تنحدر نحو الجنوب وأرضها جرداء كثيرة الحصى .

ب. القسم الجنوبي : وهو عبارة عن سهول بعضها غريني وخصب ، والآخر كثيـر المستنقعات أو ينمو فيها العشب الصحراوي .

ولا يختلف مناخ إقليم عربستان عن مناخ جارتيه في العراق محافظة البصرة ومحافظة العمارة ، فما ينطبق على هاتين المحافظتين ينطبق على عربستان ، وبصورة عامة فإن مناخ الإقليم حار ذو رطوبة نسبية عالية صيفاً ، وبارد ممطر شتاءً ، أما الرياح التي تسود المنطقة فهي رياح شمالية غربية وتكون حارة جافة تهب من الإقليم الصحراوي غرب العراق ، في حين تهب رياح جنوبية شرقية تحمل كثيراً من الرطوبة من الخليج العربي (الخزعلي ، 2006 : 62) .

وقد أثر الموقع الجغرافي في مناخ إقليم عربستان؛ إذ جعل صيفه شديد الحرارة عديم الأمطار ، إلا إن درجات الحرارة تقل كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال والشمال الشرقي ، وقد تعتدل الحرارة بعض الاعتدال في الصيف عندما تهب الرياح الشمالية ، فيما يجعل هبوب الرياح الجنوبية الشرقية صيف الإقليم لاذعاً محرقاً ، كما تؤثر هذه الرياح بشكل ملموس في ارتفاع معدل الرطوبة النسبية لا سيما المنطقة القريبة من الخليج العربي ومن مناطق المستنقعات ، أما شتاء الإقليم فمعتدل تسقط فيه أمطار متغيرة في كميتها ومواسمها إلى درجة لا تكفي أحياناً للزراعة (نشرة جبهة تحرير عربستان ، 1975 : 11) .

أما المدن الرئيسة في عربستان وأولويتها فهي (المنصور ، 1971 : 66) :-

أولاً : المحمرة : وقد تم بناء هذه المدينة عام (1724) قرب مصب نهر الكارون في شط العرب ، وكانت عاصمة الدولة الكعبية حتى عام (1925) ، وهي من أهم الموانئ التجارية على الخليج العربي ، وتعرف الآن باسم (خرم شهر) .

ثانياً : الشطيط : وتقع جنوب المحمرة وتعرف الآن بـ(عبادان) .

ثالثاً: الأحواز : وتقع على نهر كارون ، وتبعد عن المحمرة (120) كم ، وهي عاصمة إقليم عربستان ، وتعرف الآن بـ (الأهواز) .

رابعاً : الحويزة : تقع شمال المحمرة وكانت في الماضي مركز الدولة الكعبية وتعــرف الآن بـــ (دشت ميشان) .

خامساً: الفلاحية : وهي في جنوب عربستان وتقع على نهـــر الجراحـــي ، وتعــــرف الآن بـــ (شادكان).

سادساً: مسجد سليمان : وتقع في أقصى الشرق وتكثر فيها آبار النفط .

سابعاً: آغا جاري : وتقع في غرب عربستان وتضم مجموعة غزيرة من آبار النفط .

ويرجع سكن العرب في عربستان إلى عهد ما قبل الميلاد بعدة قرون، إذ سكنتها قبائل عربية من بني العم وهو سرة بن مالك بن حنظلة ، وهم من بني تميم ، وقد ســاعدت هــذه القبائل الجيش العربي الإسلامي الفاتح ، إذ أعلنوا الثورة على الفرس وقــاتلوا إلـــى جنـــب المسلمين ، وتمكنوا من تحرير أرضهم من السيطرة الفارسية ، ونزلت قبيلة بنو أســـد إلـــى عربستان أيام الخليفة العباسي الظاهر بالله ، وبعد سقوط الدولة العباسية أخضعوا عربـــستان لحكمهم ، كما أسس (بنو لام) ، و(الإمارة) ، و(آل كثير) ، وبنو كعب إماراتهم فـــي منـــاطق عديدة من عربستان (وزارة الإعلام العراقية ، 1972 : 13) .

ويبلغ عدد سكان عربستان حوالي (3.5) ثلاثة ملايين ونصف مليون نـــسمة وفـــق إحصاء عام (1962) ، وأغلبهم من العرب الأقحاح ، وبعضهم ممن اختلط بـــسلالات مـــن القبائل الأخرى ، ويعيشون حياة البداوة ، وقسم منهم تمصروا واستقروا في المـــدن أو فـــي مرحلة انتقال بين الحالتين (الخزعلي ، 1990 : 41) ، لكن السلطات الإيرانية تبـــين فـــي وثائقها الرسمية أن نسبة العرب في عربستان تبلغ (4 %) من مجمـــوع تعـــداد سكـــــان إيـــران البالـــغ (65) مليون نسمة في الوقت الحاضر ، وهـــذا يعنـــي أن عـــدد العـــــرب لا يتجاوز (2.600) مليونين وستمائة ألف نسمة ، وهذا الرقم غيـــر صحيـــــح لأن جميـــع

السلطات فـــي إيران تحاول زيادة أعداد القومية الفارسية التي تشكل في واقع الأمر نـــسبة (40 %) من تعداد سكان إيران، فيما تختـــزل النسبة الباقيـــة أي (60 %) مـــن أعـــــداد القوميات الأخرى من : الأذريـيــن والأتــراك والأكــراد والعــرب والبلـــوش واللـــور والبختياريـيــن والتركمـــان (عساكرة ، 2006 : 31) .

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن إقليم عربستان ومن خلال موقعه الجغرافـــي هــذا إلـــى الجنوب الشرقي من العراق يُكَوّن نهاية الطرف الشرقي من الوطن العربي ، وهـــي منطقـــة حاجزة بين آسيا العربية والقسم الغربي غير العربي من هذه القارة ، والإقليم امتداد طبيعـــي لسهول وادي الرافدين فهي متصلة اتصالاً يكاد يكون تامـــاً بـــه مـــن النـــواحي الجغرافيـــة والاقتصادية والعسكرية والجذور التاريخية ، وهذه الأخيرة سيتم تناولها في المطلب القادم .

المطلب الثاني

الجذور التاريخية لإمارة عربستان

مر إقليم عربستان مع الوطن العربي في مراحـل تاريخيـة واحـدة ، منـذ أيـام العيلاميين حوالي (4–6 ألاف سنة قبل الميلاد) الذين أقاموا حضارة قديمة انتشرت بالحيز الجغرافي الممتد من إقليم عربستان في الجنوب إلى مناطق بوشهر في إيران ومـن الغـرب إلى البصرة و الكوت في العراق ، ولم يكن هذا الإقليم موجوداً في فجر التـاريخ لأنـه كـان مغموراً بمياه الخليج العربي ، وعندما بدأت المياه تنحسر منذ الألف الثالث قبل الميلاد ، بـدأ في استيطانه الشعب العيلامي الذي خضع في بادئ الأمر لسلطان المملكة الأكدية في جنـوب العراق ، ولكن هذا الخضوع لم يتصف بالدوام والاستقرار بسبب ثورات العيلاميين وغاراتهم المتقطعة على المدن الأكدية (Edwyn, 1917 : 23).

ثم أصبحت مدينة الشوش (سوسة) في عربستان عاصمـة الممالك العيلامية المتواترة، التي حكم فيها ملوك العيلاميين وكان آخرهم الملك (نيروفر)، وشاركت عربستان بالازدهـار السومري والكلداني، ثم قامت بعد ذلك المملكة البابلية في وسط العراق سنة (2200) قبـل الميلاد فبدأت المنازعات بينها وبين المملكة العيلامية بهدف إخضاع كل منهمـا لـسلطان الآخر ، وقد انتهت لصالح البابليين ببسط السيطرة على الخليج العربي ، وأخضعت العيلاميين لحكم الملك البابلي (حمورابي) سنة (2094) قبل الميلاد (Percy, 1915 : 25) .

وظلت عربستان في كل عهود القبائل العربية الآشورية والكلدانية النازحة من شـبه الجزيرة نحو العراق ، تستقبل مزيداً من الوافدين العرب من الجنوب استقبالاً مستمراً لتشكل جزءاً من ممالك (بابل) و(آشور) و(نينوى) في العراق (الرشيدات ، 1967 : 31) ، ففي حكم الآشوريين استرد العيلاميون وجودهم المستقل في فترة ضعف مملكة بابل ، ولكن هـذا

الاستقلال لم يدم طويلاً نتيجة سيطرة الآشوريين واحتلالهم عاصمة العيلاميين سنة (646) قبل الميلاد ، وبعد اقتسام الكلدانيين* والميديين** أراضي المملكة الآشورية سنة (606) قبل الميلاد ، فأخذ الميديون القسم الشمالي من المملكة وأخذ الكلدانيون القسم الجنوبي منها وقد شمل إقليم عربستان (عساكرة ، 2006 : 53) .

وقد توحدت القبائل الفارسية تحت قيادة (كورش الأكبر) مع القبائل الميدية سنة (546) قبل الميلاد، وعندها قامت الأسرة (الأخمينية) التي قسمت سلطانها إلى أقاليم يتولى الحكم فيها من يعينه الملك (الأخميني) الذي كان يراعي العادات الاجتماعية الخاصة بوراثة الحكم في تلك الأقاليم (George, 1892 : 435) ، لذلك فإن غزو المملكة الأخمينية لإقليم عربستان سنة (539) قبل الميلاد لم يغير نظام الحكم القائم ، فاستمر العرب الساميون متمتعين باستقلالهم الذاتي وقوانينهم البابلية التي كانت سائدة ، كما لم يحاول (الأخمينون) فرض ديانتهم (الزرادشتية) على الإقليم الذي بقي خاضعاً لقوانين العرب الخاصة (الحسني، 1958 :16).

وجمعت حكام الشعب البابلي (السامي) الذي استوطن عربستان والعراق علاقة طيبة مع الملوك الأخمينيين، وذلك أنه قد قطع شوطاً كبيراً في مضمار الحضارة على عكس الأقاليم الأخرى ، وفق ما تناوله المؤرخ اليوناني (هيرودتس) نقلاً عن الملك الفارسي (داريوس) الذي اعترف بسلطانه جميع شعوب آسيا الذين سيطر عليهم (كورش) ثم (قمبيز) إلا العرب ، الذين لم يخضعوا أبداً لسلطان ملوك الفرس وإنما كانوا أحلافاً لهم ، إذ مهدوا الطريق لوصول (قمبيز) إلى مصر ، ولولاهم لما أمكنه القيام بهذه المهمة (حتي ، 2007 : 69) .

* الكلدانيون : وهم من القبائل السامية التي هاجرت إلى العراق من شبه الجزيرة العربية .
** الميديون : وهم من القبائل الآرية التي استوطنت شرق بحر قزوين .

وتاريخ عربستان في هذه الفترة كان جزءاً من تاريخ هذه المنطقة أرضاً وشعباً، بل لعلها كانت أهم أجزائها وأغناها ، لتقدم الحضارة فيها ولعظم موانئها التي اعتمدتها الإمبراطوريات المتعاقبة في تأمين تجارتها بين شواطئ الخليج إلى الشرق حيث شبه القارة الهندية ، ومنها إلى الغرب حيث شواطئ الجزيرة والقارة الإفريقية (الرشيدات، 1967 :33).

وقد خضعت عربستان لحكم الأسرة السلوقية* منذ سنة (311) قبل الميلاد ، إلا إن (البارثيين) ؛ وهم من القبائل التي لها صلة نسب بالأتراك (Percy, 1922 : 11) ، تمكنوا سنة (126) قبل الميلاد من القضاء على الأسرة السلوقية واتخذوا (طيسفون) ** عاصمة لهم ، ومدوا سلطانهم إلى كافة الأقاليم التي كانت خاضعة لحكم (السلوقيين) ومنها إقليم عربستان ، لغاية قيام الأسرة الساسانية بالقضاء على المملكة (البارثية) سنة (226) ، التي لم تتمكن من بسط سيطرتها على عربستان إلا في سنة (245)، إلا أنها لم تخضعه إخضاعاً تاماً بسبب الثورات المستمرة فيه، الأمر الذي كان يفرض عليها إرسال حملات عسكرية لمواجهة هذه الثورات ، وكان آخر هذه الحملات تلك التي قادها (سابور الثاني) سنة (310) ، اقتنع بعدها (الساسانيون) بعدم قدرتهم على حكم الساميين (العرب) ، فسمحت لهم بإنشاء إمارات تتمتع باستقلال ذاتي مقابل دفع ضريبة سنوية للملك الساساني (عساكرة ، 2006 : 55).

وبهذا؛ كانت عربستان طيلة عهد الفرس الساسانيين وحتى أوائل القرن السابع الميلادي أرضاً عربية خالصة ، تربطها بفارس روابط دفاع عسكري وتعاون تجاري ، وكان شعب عربستان خلال هذه الفترة شعباً عربياً تحكمه في الداخل أعرافه وتقاليده العربية الخالصة ، وتربطه بالإمبراطورية الفارسية سلطة اسمية وولاء رمزي، وكانت هذه الإمبراطورية لا تتجاوز الحدود مع الإمارات العربية مجتمعة أو منفردة ، لأنها كانت تواجه

*** المملكة السوقية : وعاصمتها مدينة سلوقية التي تقع على الضفة اليمنى من نهر دجلة (30) كم جنوب بغداد ، ولم يعد لتلك المدينة وجود في الوقت الحاضر .**

**** طيسفون : كان موقع هذه المدينة قبل اندثارها على الضفة اليسرى لنهر دجلة مقابل مدينة سلوقية .**

تمرداً وثورة وحرباً من كل العرب المجاورين لحدودها . وتاريخ العرب في الخليج والعراق قبل الإسلام حافل بمواقف ترد فيها على محاولات الفرس للانتقاص من قدرهم ، ومليء بأنباء المعارك الدامية التي خاضها العرب ضد الإمبراطورية الفارسية دفاعاً عن حقوقهم واستقلالهم ، كلما حاول الفرس التجاوز عليها بالتسلـط أو الاحتـلال ، وإن حروب " يوم قلهات* " في عُمان ، و " يوم الصفقة ** " في البحرين ، و " يوم ذي قار*** " شمال الخليج بالعراق ، التي وقعت بأوقات متفاوتـة بين الفرس والعرب في القرنين السادس والسابع للميلاد خير شواهد على تمسك العرب بحريتهم وكرامتهم ، ورفضهم أي شكل من أشكال التـسلط أو الاحـتلال الإيراني ، فهي تبقى صفحات خالدة في التاريخ العربي العسكري (الرشيدات، 1967 : 41).

لقد جرت في السنوات الأولى من حكم الدولة الإسلامية صدامات متكررة مع المملكة الساسانية الفارسية بسبب عدم اكتفاء ملكها (يزدجر بن شهريار)، إذ رفض دعوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم للدخول في دين الإسلام ، وإنما طلب من عامله في اليمن السير لقتـال المسلمين، وعلى أثر ذلك قام المسلمون الأوائل في العراق بمهاجمـة الحاميـات العـسكرية الإيرانية ، وأرسل الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعض المجاهدين إلى العراق بقيادة خالد بن الوليد ، أعقبه الخليفة عمر الفاروق رضي الله عنه بإرسال الجيش الإسلامي بقيـادة

---

* قلهات : وهي المدينة العمانية التي اتخذها القائد العربي مالك بن فهم في بداية قدومه إلى عمان كنقطة ارتكاز وانطلاق إلى باقي المناطق العمانية في معركة سلوت التي لا يعرف تاريخها بالضبط وذلك لما تتمتع به قلهات من موقع إستراتيجي وذلك لاحتوائها على الموانع الطبيعية والتي تحول وتعرقل تقدم الفرس فيما إذا أنهزم العرب في قتالهم ضدهم . وكذلك تكون نقطة انسحاب إلى الصحراء والتي لا يستطيع الفرس التوغل فيها لعدم معرفتهم بمجاهلها كما يعرفها العرب. كما قام مالك بتشكيل الجيش الذي سيقاتل الفرس ابتداءً من (قلهات) ومن ثم التقدم إلى (الجوف) وهي منطقة تجمع مناسبة لهذا الجيش العربي حتى يسهل مناورة الجيش الفارسي والذي لا يحسن القتال في منطقة الصحراء وقد تم انتخاب منطقة (سلوت) كمنطقة مناسبة لقتال الفرس. ومنطقة الجوف تقع ما بين ولايتي (آدم) و(بهلا)، وبعد الانتصار الذي تحقق على الفرس تملك مالك بن فهم البادية وأطراف الجبال متخذاً من (قلهات) عاصمة مؤقتة لعمان.

** يوم الصفقة: هو يوم من أيام العرب في الجاهلية، انتقم فيه الفرس من بني تميم لنهبهم عير كسرى إلى اليمن. وقد حرض هوذة بن علي الحنفي كسرى بالانتقام منهم لثأر بينه وبينهم قديم.

*** يوم ذي قار: هو يوم من أيام العرب في الجاهلية. هو أول يوم انتصر فيه العرب على الفرس. ويقال إنه حدث في زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وقع فيه القتال بين العرب والفرس في العراق وانتصر فيه العرب.

سعد بن أبي وقاص الذي استطاع إلحاق الهزيمة بالجيش الساساني سنة (636) في معركة القادسية (Syton, 1943 : 140) .

وقد شهدت عربستان قبل الإسلام نزوح قبائل عربية أخرى من قلب شبه الجزيرة العربية في موجة زحف إلى أطراف الجزيرة وكان أشهرها قبائل بنو العم (مالك وكليب) ، التي استقرت في تلك المنطقة أثناء الفتح الإسلامي للمدن العربستانية الواحدة بعد الأخرى قرابة مدة خمس سنوات ، وقدمت هذه القبائل المساعدة لجيوش العرب المسلمين في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، إذ اتفقت القبيلتان وبقية العرب سنة (638) مع جيش المسلمين في البصرة بقيادة سلمى بن القين وجيش المسلمين في الكوفة بقيادة نعيم بن مقرن في القضاء على الهرمزان بعد انسحابه إلى إقليم عربستان في أعقاب معركة القادسية (نشرة جبهة تحرير عربستان ، 1975 : 56) .

ويُعدّ إقليم عربستان من أول الأقاليم التي بادر العرب المسلمون لتحريره وإعادته إلى أحضان الجزيرة المحررة والموحدة، إذ كان من الطبيعي القيام بتحرير أراضي هذه الجزيرة التي يقطنها عرب مثلهم ولا تزال تخضع لنفوذ الفرس والروم،فمع انتهاء المعارك عام (639م) زال كل أثر فارسي في هذه المنطقة وتدفقت للإقليم قبائل عربية جديدة بناءً على أوامر الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، من عمان والقطيف والبحرين بحراً عن طريق الخليج، ومن نجد واليمن والحجاز والبادية عن طريق البر،وامتزج فيها سكانها من الأساورة مع سكانها العرب، واعتنقوا الإسلام واتخذوا العربية لغةً، وشاركوا العرب حضارتهم وتاريخهم، حتى لم يبق لهم الآن ومنذ قرون أيّ أثر في المنطقة (الرشيدات، 1967 : 46).

وقد أُلحق إقليم عربستان بولاية البصرة إدارياً مدة عهد الدولة الإسلامية (Le Strange , 1912 : 888) ، ولم تعد هناك حدود فاصلة بين الإقليم والأقاليم الإسلامية

الأخرى بعد أن أصبح جزءاً من وحدة سياسية ودينية تحت حكم الخلفاء المسلمين منذ سنة (637) في عهد الخلفاء الراشدين والدولتين الأموية والعباسية، وحتى سنة (1258) تاريخ سقوط بغداد عاصمة الخلافة على يد المغول (راتب ، 1968 : 200) ، إذ عاد مرة ثانية تحت حكم الأجانب سواء كانوا مغولاً أم ساسانيين أم غيرهم (عساكر ، 2006 : 57).

وقد تعرض إقليم عربستان إلى همجية المغول الذين أسقطوا الخلافة العباسية في بغداد ، فنال الإقليم ما نال العراق من متاعب وإراقة الدماء ، وتدمير معالم الحضارة فيه إلى تأسيس حكم (بني أسد) الذين جاؤوا إلى عربستان أيام حكم الظاهر بالله العباسي بقيادة زعيمهم دبيس بن عفيف الأسدي ، بعد سقوط الدولة العباسية وأخضعوا عربستان لحكمهم ، وملكوا سقي نهر (الكارون) ، واتخذوا من مدينة (الأحواز) عاصمة لحكمهم (وزارة الإعلام العراقية ، 1972 : 14) .

وقد تعرض الإقليم بعد ذلك – حاله حال العراق وبقية الأقطار العربية الأخرى– للغزو الأوروبي ، وذلك بسبب خصوصيته الإستراتيجية وهذا ما سيتم تناوله ضمن المطلب الآتي ، لكن مصيره وحده اتسم مدة هذه الفترة المظلمة من تاريخ العرب ، بالتمرد على الاستعمار والحفاظ على العروبة والمحافظة على الاستقلال بين أكبر القوى الاستعمارية ، فعلى الرغم من سيطرة الأتراك على العراق ، وسيطرة البرتغاليين فالهولنديين ثم البريطانيين على شواطئ الخليج العربي ، ورغم أطماع الفرس ، فقد احتفظ الإقليم بوحدته في هذا المعترك وعروبته واستقلاله على يد الإمارات العربية المستقلة لبني لام وكعب والمحيسن .

المطلب الثالث

الخصوصية الاستراتيجية لإمارة عربستان

تمثل أرض إمارة عربستان الامتداد الشرقي لمنطقة الهلال الخصيب*، هذه المنطقـــة التي تبدأ عند السهول الفلسطينية وتمر بلبنان وسوريا والعراق ، فتكوّن بهذا القسم الـــشمالي الشرقي للوطن العربي ، والحاجز الطبيعي بينه وبين المناطق غير العربية من آسيا ، التـــي شكلته الترسبات التي كونها نهر دجيل الأحواز وروافده الكثيرة ، وهو النهر الذي أطلق عليه الإيرانيون نهر (كارون) (العتوم ، 1980 : 11) .

لقد جاءت تسمية عربستان من الإيرانيين أنفسهم؛ الذين أطلقوا هذه التسمية في عهـــد الشاه إسماعيل الصفوي اعترافاً منهم بأن هذه المنطقة أرض عربية وأن شعبها هم العـــرب ، من حيث إنهم يشكلون الأغلبية المطلقة الساحقة في هذا الإقليم العربي ، الذي يحوي من الآثار والملامح والوجود ما يؤكد عروبة عربستان وأصالتها ، فالتكوين البشري الاجتماعي لسكانها

* **الهلال الخصيب** مصطلح جغرافي أطلقه عالم الآثار الأمريكي جيمس هنري برستد على حوض نهري دجلة والفرات، والجزء الساحلي من بلاد الشام. هذه المنطقة كانت شاهدة لحضارات عالمية، وأهمها العصر الحجري الحديث والعصر البرونزي حتى ابتداء الممالك والمدن في جنوب الرافدين وشمال جزيرة الفرات السورية وغرب الشام. يستخدم هذا المصطلح عادة في الدراسات الأثرية، إلا أن له استخداماً سياسياً أيضاً، إذ استخدمه أنطون سعادة منطلقاً من التداخل الثقافي في هذه المنطقة الجغرافية عبر التاريخ ليبرهن على وجود "أمة" واحدة تجمع سكان هذه البيئة الجغرافية وأسس لذلك الحزب السوري القومي الاجتماعي، ونادى بوحدة الهلال الخصيب تحت اسم سوريا الكبرى.

أطلق على هذه المنطقة هذه التسمية تمييزًا لها كمنطقة "سامية" اللغة عن منطقة شبه الجزيرة الكبرى شرق البحر الأحمر "سامية" اللغة أيضًا ولكونها منطقة غنية بالمياه وتمتاز تربتها بالخصوبة التي تسمح بالزراعة فيها بسهولة، مما سهل الزراعة فيها ابتداءً من الزراعة البعلية وفي التراث الأسطوري الديني للمنطقة يقال أيضا إن النبي نوحاً كان لديه ثلاثة أبناء :سام حام ويافث، أعطى نوح هذه المنطقة لابنه سام فلذلك سميّت "سامية". كما حصلت فيها أحداث بشرية مهمة كتطوّر فكرة الآلهة السماوية، بدلاً من عبادة مظاهر الطبيعة، وقد استخدم هذا المصطلح أيضًا للتعبير عن مناطق بداية الحضارات البشرية.المصطلح يعرّف الآن مناطق بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين حصراً العراق وسوريا القديمة، في مجال الدراسات الحديثة.

عربي الدعائم ، وجميع ما فيها من مقومات تنطق بعروبة الإقليم ، الذي قامت به أقدم الأطر الحضارية في أبعد أعماق التاريخ بتأثير من حضارة وادي الرافدين ، بالإضافة إلى إن أرض عربستان قد تكونت من طمي شط العرب ودجلة والفرات ، فهي امتداد لأرض العراق الجنوبية ولها صلة أزلية به (النجار ، 1981 : 14) .

وظل اسم عربستان يرمز إلى القوة والاستقلال على شاطئ الخليج العربي، وظلت إمارة عربستان حكومة مستقلة منذ أن أعيدت هذه التسمية من جديد على منطقة الأحواز من قبل الفرس والأتراك ، وقلدهم المستعمرون الغربيون ، إذ كانوا يعبرون من خلالها عن عدو مشترك لهم تمرد على إمبراطورياتهم الاستعمارية وهي الفارسية ؛ والعثمانية ؛ والبرتغالية ؛ والهولندية ؛ والبريطانية ، وقد ظلت إمارة عربستان تعقد المعاهدات وتمنح الامتيازات إلى أن حصل الاحتلال الإيراني عام (1925) الذي أعلن إلغاء اسم عربستان الذي سبق أن أطلقته على المنطقة العربية مدة ثلاثة قرون ، وأطلقت عليها اسماً فارسياً جديداً هو (خوزستان) (الرشيدات ، 1967 : 13) .

وتتمتع أرض إمارة عربستان بموقع استراتيجي تطل منه عربستان على سواحل الخليج العربي الشمالية ، فكان لهذا الموقع دور رئيس في النشاط الاقتصادي في المنطقة ، إذ تستند حياة عربستان الاقتصادية إلى ثلاث ركائز أساسية ، هي (النجار ، 1981 : 18- 20) : -

(1) النفط : فقد تم العثور على النفط أول مرة عام (1908) في مسجد سليمان ، وهي إحدى مدن عربستان، قبل العثور عليه في مناطق الخليج العربي الأخرى ، إذ مدت أنابيب النفط في عربستان عام (1912) من المناطق النفطية فيها إلى (عبادان) التي أنشئ فيها رصيف للبواخر الناقلة للنفط ، بالإضافة لبناء مصفاة لتكرير النفط فيها .

(2) الزراعة: إذ تُعدّ الزراعة المورد الرئيس لشعب عربستان وهي حـرفتهم الأولـى ، وتشكل مياه نهري (الكارون) و(الكرخة) وروافدهما المصدر الـرئيس للـري فـي عربستان التي تشتهر بزراعة النخيل ، في (المحمـرة) و(عبـادان) و(الفلاحيـة) ، وبزراعة الحنطة والشعير وقصب السكر والرز والقطن .

(3) التجارة: لعبت عربستان دوراً رئيساً في التجارة بسبب موقعها الجغرافي المهم علـى الخليج العربي ذلك أنها تحتل سواحله الشمالية ، وتسيطر سيطرة تامة على موانئه .

لهذا أصبح لإمارة عربستان خصوصية استراتيجية كبيرة يمكن تلخيصها بالآتي (العتوم ، 1980 : 12): -

أ . وقوعها على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الأقصر الذي يربط البحـر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي .

ب. اتصالها بميادين النفط والحقول المجاورة بأسهل الطرق وأيسرها ، مما جعلها ميداناً للتنافس الدولي الخطير للحصول على النفط .

ج. مجاورتها للجزء الجنوبي من إيران والعراق والكويت وإشرافها المباشر على سواحل الخليج العربي وجزره .

د. موقعها العسكري الذي لا يقل أهمية عن مكانتها العسكرية ، إذ يوصف بأنـه في غاية الأهمية ، لأنه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يصل القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا بعضها ببعض ، كما أنه يكّون خط الـدفاع الطبيعـي المتمثل بجبال (البختيارية) و(كردستان) بين العراق وإيران .

وتُعدّ إمارة عربستان الأغنى من بين الدول العربية المجاورة والبعيدة ، عدا العراق ، وذلك من حيث وفرة المياه العذبة وتشعب الأنهر ، وقد لعبت هذه الأنهر دوراً متميزاً في جعل

عربستان غنية بالموارد الزراعية وتربية الماشية والحيوانات منذ أقدم العصور ، كما كان لهذه الأنهر أهمية متميزة في أعمال التجارة والنقل ، مما جعل عربستان مطمعاً للقــوى الأجنبيــة وفي مقدمتها إيران ، ومن أبرز هذه الأنهر ما يلي (عساكرة ، 2006 : 32) :-

1. نهر (بهمنشير) : ويتفرع من الضفة اليسرى لنهر كارون على بعد ميلين من مدينــة المحمرة ، ويصب في الخليج العربي ، ويبلغ طوله (54) ميلاً .
2. نهر(شاوور): وينبع من السهل الواقع بين نهري أبي ذر والكرخة مقابل إيوان الكرخة ويبلغ طوله (60) ميلاً ، ويصب في نهر أبي ذر بواسطة فرعين هما شرش وخارو.
3. نهر(جوبال): ويتغذى من نهر رامز ويسير باتجاه شمالي غربي، وبعد مــروره فــي كوت الشيخ يغير مجراه إلى الجنوب الغربي لينتهي في مستنقع شاخة بواسطة أفــرع صغيرة.
4. نهر (أبي ذر) : وينبع من جنوب غرب إيران قرب بلدة بروجرد ، ويصب في نهــر كارون عند مفترقه إلى قناتي شطيط وجرجر .
5. نهر (الجراحي) : وينبع من جبال مارجون في منطقة البختيارية ليدخل إقليم عربستان فيلتقي بقناة من نهر كارون ليتشتت بعدها في المستنقعات .
6. نهر (الكرخة) : ويتكون هذا النهر من ثلاثة عيون مائية هي : (صيرة) ؛ و(كشكان) ؛ و(آب زال) ، وتقع هذه العيون شرق كرمنشاه في لرستان ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الغربية ، ويسير النهر موازياً لقمة جبل كبير ، وبعد المرور مــن ســهول الأحــواز يــصب نهر(الكرخة) في شط العرب على بعد أربعة أميال أسفل مدينة القرنة التابعة لمحافظة البصرة .

7. نهر (الهنديان) : ويتكون هذا النهر من تجمع عدة أنهار في سهل زيدان ، وهي أنهار : (خيرأباد) ؛ و(آبشيرين) ؛ و(شولتان) ؛ و(آب شور) ، ويصب في الخليج العربي في نقطة تبعد ستة عشر ميلاً جنوب غرب مدينة الهنديان التابعة لإقليم عربستان .
8. نهر (كارون) : وأسماه المؤرخون العرب باسم (دُجيل) أو (دجيل الأحواز) تمييزاً له عن نهر دجلة أحد الرافدين ، ويبلغ طول نهر كارون (890) كيلومتراً ، وهو النهر الوحيد القابل للملاحة ، إلا إنه قد تم جرّ مياهه إلى المناطق الإيرانية . وينبع من الجبل الملون في منطقة البختيارية ، ويدخل عربستان إلى الشمال من مدينة تستر بعشرين ميلاً ، وينقسم إلى قسمين هما : القسم الشرقي المعروف بقناة (جرجر)، والقسم الغربي المعروف بقناة (الشطيط) ، ويلتقي بعد (30) ميلاً جنوباً بخط مستقيم من تستر القسمان جرجر وشطيط ليعود اسمه نهر (الكارون)،ثم يشكل النهر جزيرة أم النخل ليصب في شط العرب في نقطة تبعد خمسة وأربعين ميلاً عن مدينة المحمرة.

يرى الباحث أن الخصوصية الاستراتيجية التي تتمتع بها عربستان ظهرت واضحة منذ أقدم العصور، إذ كانت لعربستان علاقات تجارية مع دول العالم ، فمنها تصدر المنتجات الصناعية والزراعية إلى الأقاليم المجاورة في إيران والعراق واليمن ، مثلما كانت لها علاقات تجارية مع بلاد الهند والسند والصين التي استمرت نشطة على مر التاريخ قبل الإسلام وفي الفتوحات الإسلامية والدولتين الأموية والعباسية وبقية الدول المتعاقبة على الحكم في المنطقة .

أما عاصمة الإمارة (مدينة الأحواز) فقد أصبحت مركز المواصلات الرئيسي للأقاليم المجاورة ، إذ ترتبط بطرق مباشرة بـ (شيراز) عبر(رام هرمز) في الشرق ، أما في الغرب فهناك طريق يمر عبر واسط وبغداد ، وشمالاً مع تستر وقم وطهران ، ومع

أصفهان في الشمال الشرقي ، أما من ناحية الجنوب فهناك طريق يصل مدينة الأحواز بالمحمرة فمحافظة البصرة ، كما تبرز الخصوصية الإستراتيجية في المراكز التجارية الأخرى الموجودة في إمارة عربستان ومن أبرزها المحمرة وعبادان وديزفول وتستر ورام هرمز ، ورام هرمز هذه هي سوق رئيسية لمنتجات الأقاليم المجاورة التابعة لإيران.

هكذا هو شأن عربستان وهذه أهميتها الجيوستراتيجية وجذورها التاريخية وخصوصيتها الإستراتيجية منذ الألفية الرابعة قبل الميلاد وحتى عام (1925) ، حين دخلها الفرس محتلين ومستعمرين بتأييد من حلفائهم البريطانيين ، ومن هذه اللمحة الموجزة يتضح أن عربستان كانت هدفاً لكثير من الغزوات شأنها شأن كل البلدان في عهد شريعة الغزو والسيطرة ، وقد كان الفرس في عداد من غزاها وحكمها بضع مئات من السنين ، ولكن هل يشكل الاحتلال في عهود الاستعمار حقاً قومياً وتاريخياً للمستعمرين ، وهذا ما تناولته الدراسة في المبحث اللاحق .

المبحث الثاني

التاريخ السياسي لإمارة عربستان (1258م – 1925 م)

لقد حكم الفرس الإيرانيون إمارة عربستان حكماً اسمياً فترة زمنية لا تزيد على ثلاثة أو أربعة قرون متفرقة ومتباعدة ، ولكن اليونان والرومان والعرب حكموا إيران نفسها ثلاثة عشر قرناً من الزمان في ذات الحقبة التاريخية ، ثم إن عربستان في عهد الحكم الفارسي ، وباعتراف الفرس أنفسهم كانت أرضاً عربية يسكنها شعب عربي ، يتصل بالعراق والجزيرة العربية أكثر من اتصاله بإيران ، وكانت عربستان طيلة حكمهم هدفاً لكثير من الهجرات والموجات القادمة من الجزيرة العربية .

ثم جاءها الفتح الإسلامي والتحرر العربي منذ عام (638) ، وصبغها بالصبغة العربية الخالصة ، وظلت كذلك طيلة أربعة عشر قرناً إلى وقوع الاحتلال الإيراني عام (1925)، مع عروبة المنطقة التي لا تحتاج لدليل حتى الآن، وهي كافية لرد الادعاءات الإيرانية غير الحقيقية، والرد على مزاعم الفرس التاريخية .

غير أن إيران وحلفاءها المستعمرين السابقين البريطانيين ، استمدوا من هذا الزعم الباطل مبرراتهم الواهية لاستعمار عربستان ونهب ثروتها النفطية واستعباد شعبها العربي ، وتبين الدراسة في هذا المبحث التاريخ السياسي لإمارة عربستان وذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : العلاقات الخارجية لإمارة عربستان (1258م – 1925 م) .

المطلب الثاني : حكم الدولة المشعشعية لإمارة عربستان (1436م – 1724 م) .

المطلب الثالث : حكم الدولة الكعبية لإمارة عربستان (1724م – 1925م) .

المطلب الأول

العلاقات الخارجية لإمارة عربستان (1258 – 1925)

خضعت أجزاء الوطن العربي للسيطرة الأجنبية ، وقد تفاوتت درجات السيطرة بين ربوعه ، فكانت مباشرة حيناً وغير مباشرة حيناً آخر ، وعربستان من الأقاليم العربية التي تعرضت إلى احتلال أجنبي مباشر ، وقد بذل الفرس منذ زمن بعيد محاولات يائسة لضرب الكيان العربي وإزالة سلطانه في عربستان ، بسبب كرههم الشديد للعرب . وميلهم إلى العداء للعرب مع كل القوميات غير الفارسية ، وهذه حركة شاملة لا تخص عربستان وحدها ، بل ولدت رد فعل عند الفرس للزعامة العربية في الإسلام فكانت حركة الشعوبية : التي اتهمت العرب بالبداوة والانحطاط وطعنت في أنسابهم وشككت بها ، وراحت تتهم الأمة العربية في ذاتها، فادعت أنها ليست أمة واحدة بل مجموعة قبائل متباينة لا ترتبط برابطة عامة وهاجمت الأخلاق والسجايا والقيم العربية ووجهت سهامها إلى الثقافة العربية والى اللغة العربية ، تطعن بها وتقلل من شأنها .

في حين راحت الشعوبية تمجد الثقافات والقيم الأجنبية وخاصة الفارسية ، محاولةً إحياء تراثها الفكري هادفة إلى إحلال ثقافاتها وقيمها محل العربية ، ودعت الشعوب غير العربية إلى التضافر لضرب العرب معلنة انتهاء دورهم ، فليس لهم إلا أن يعودوا لرعي الإبل في الحجاز والجزيرة، وقد برزت هذه الحركة على أشدها في عربستان وأصبحت لها ذيول في بلاد أخرى. ومن الغريب أن يؤدي ظهور مثل هذه الحركات إلى تساؤل بعضهم وشكهم في عروبتها ، بدل أن يحاولوا فهم معناها وجذورها وسبب ظهورها هذا في حين أن عنفها في عربستان ما هو إلا مظهر لقوة العروبة فيها (حمد ، 2012) .

وقد تباينت العلاقات الخارجية مع عدد من الدول التي كانت تسعى لفرض سيطرتها على إمارة عربستان ، ومن أبرز هذه الدول:-

1. دولة الخروف الأسود * : فرض المحتلون المغول سيطرتهم على إمارة عربستان بعد أن تمكنوا من الإطاحة بالخلافة العباسية في بغداد عام (1258) ، ومن ثم خضعت عربستان لدولة الخروف الأسود عام (1412) بعد أن تمكن (الميرزا أسبان) دخول مدينة الحويزة التي أصبحت فيما بعد عاصمة الدولة المشعشعية** منذ عام (1436) وفرض على سكانها الضرائب الباهظة التي لم تترك عندهم شيئاً من مال أو متاع (المرعشي ، 1987 : 398) ، مقرراً بعدها الأمير علي المشعشعي عام (1455) مهاجمة مدينة (شيراز) عاصمة دولة الخروف الأسود حيث يقيم السلطان (بير بوداق) ، فجاء إلى مدينة (بهبهان) إحدى توابع مدينة (شيراز) فحاصرها حصاراً طويلاً لم يتمكن بعدها من مواصلة الاستمرار نحو(شيراز) وذلك بسبب ملازمته الفراش إثر جرح أصابه في فترة حصار (بهبهان) ، ولما علم السلطان (بير بوداق) بمرض الأمير علي أمر الجيش بالهجوم على الجيش المشعشعي ولعدة مرات عديدة انتهت إحداها بهزيمة المشعشعين، وقد قتل فيها الأمير علي (الزبيدي ، 1983 : 48) .

* الخروف الأسود: قبيلة تركمانية رعوية هذه الفوضى ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ودخلت بغداد واستولت على السلطة فيها عام 813 للهجرة 1411 للميلاد ، وسميت هذه الدولة "دولة الخروف الأسود - قره قوينلو" . وجاءت هذه التسمية بسبب اشتهار قبيلة هذه الدولة باقتناء الشياه السوداء .

** المشعشعية : كلمة مأخوذة من شعشع النور بمعنى انتشر وسطع ، وأشعت الشمس نشرت شعاعها ، وشعشعت النار أي انتشر ضوءها ، وشعشع الشراب مزجه ، وسميت الدولة المشعشعية نسبة إلى مؤسسها الذي ينحدر من الأسرة المشعشعية.

2. دولة الخروف الأبيض* : في عام (1484) أدركت دولة الخروف الأبيض بأن الدولة المشعشعية تشكل خطراً عليها بصفة دائمة فجهز السلطان يعقوب بن حسن الطويل حملة عسكرية وقاد معركة انتهت بانتصاره على الدولة المشعشعية (الكرملي ، 1911 : 72) .

أرهقت هذه المعركة الدولة المشعشعية التي هادنها السلطان يعقوب الطويل جراء ما تعرضت له من خسارة في المال والجند، كما خلقت مشاكل داخلية بعد فقد مدينة البصرة وخروج مدينة الجزائر والحلة عن نفوذ المشعشعين ، إذ شكلت هذه الأحداث عوامل ضاغطة على أمير المشعشعين محسن من أجل تحسين علاقته بدولة الخروف الأبيض ، فبادر الشيخ محسن المشعشعي إلى إرسال وفد للمفاوضة وتخطيط الحدود بينه وبين دولة الخروف الأبيض في سبيل بناء علاقة قوية ، وفي الوقت نفسه أراد الشيخ محسن الاستفادة من الهدنة التي سادت بين الطرفين في إعادة بعض المدن التي انفصلت عنه، فسار في جيش لتحرير عربستان وفي مقدمتها مدينة (شوستر) ، إلا أن سلطان دولة الخروف الأبيض لم يطمئن للأمير المشعشعي، فأرسل جيشاً بقيادة (ظفر شاه) لاحتلال مدينة الحويزة التي نجح المشعشعون في الدفاع عنها بقيادة فياض شقيق الأمير محسن بعد أن عبأ الجيش تعبئة قوية ، اشتبك الطرفان في حرب ضروس استبسل فيها الجيش المشعشعي وتمكن من قتل الجيش الغازي ، وغنم منهم أموالاً كثيرة ، وبهذا لم تزد المواجهات العسكرية بين الطرفين عن معركتين وهو عدد قليل قياساً إلى الحروب ضد دولة الخروف الأسود (العزاوي ، 2004 : 272) .

---

* الخروف الأبيض: من القبائل التركمانية، حكمت في شرق الأناضول، أذربيجان، فارس، العراق، أفغانستان وتركستان ما بين 1467-1502 م. يرجع أصل التسمية إلى بعض العادات القديمة والتي أضفت طابعاً مقدساً على هذا الحيوان (الخروف)

وصلت إلى حد جعله حامي القبيلة وشعارها. أما عرقياً فتنحدر القبيلة من الأتراك الأغوز أو ما يعرف بالغز.

3. الدولة الصفوية : أسس الدولة الصفوية الشاه إسماعيل مطلع القرن السادس عشر الميلادي وتحديداً في عام (1501 م) ، إذ لم تكن إيران يومها دولة في العصور الوسطى ، وقد أصبحت فيما بعد دولة كبيرة ، وقد تمكن الشاه إسماعيل الصفوي في عام (1508م) من القضاء على دولة الخروف الأبيض التي كانت تعاني الاحتضار منذ العقد الأخير من القرن الخامس عشر (الغياثي ، 1973) .

وقد قرر الشاه إسماعيل الصفوي احتلال عربستان بعد أن تمكن من تنظيم الأمور في بغداد التي احتلها عام (1508)، وقد شجعت الاضطرابات السياسية التي تسود إمارة عربستان الصفويين إلى السير وملاقاة جيش المشعشعين في عهد المولى فلاح بن محسن الذي فضل مغادرة الحويزة التي احتلها جيش إسماعيل الصفوي وقام بقتل علي وأيوب أخوي المولى فلاح بن محسن الذي كان في (شوستر) فطلب من الشاه أن يعينه حاكماً على الحويزة بعد أن قدم الهدايا والأموال للصفويين وحافظ على علاقاته الجيدة بهم طيلة السنوات السبعة التي حكم فيها ، ثم تولى الحكم من بعده ابنه بدران بن فلاح الذي سعى لتوثيق علاقته مع الشاه الصفوي فشن حرباً ضد أعداء الدولة الصفوية ، فقاد حملة وحاصر مدينة (ديزفول) حتى ورده خبر وفاة الشاه إسماعيل الصفوي عام(1530) ، ثم زار الأمير سجاد بن بدران البلاط الصفوي لتقديم التهنئة للشاه (طهماسب) بمناسبة توليه عرش الدولة الصفوية وذلك في عام (1542) فأعاده الشاه إلى بلاده وأقر ولايته على عربستان ، وفي سنة (1594) قاتل جيش المشعشعين إلى جانب الأفشاريين الذين طلبوا المعونة من الأمير مبارك بن عبد المطلب المشعشعي بعد أن أعلنوا الثورة في شمال عربستان ضد الدولة الصفوية ، فأسرع مبارك إلى نجدتهم وسار إليهم بجيش كبير إلى مدن (شوستر – تستر –

وديزفول) ، وقد أسفرت الأمور لصالح الجيش الصفوي ، وافق بعدها الشاه عباس على عدم التدخل بشؤون الأمير مبارك فتوطدت العلاقة بين الطرفين ، وعدت هذه الفترة العصر الذهبي للإمارة ارتبطت خلالها بحلف دفاعي مع البرتغاليين أعداء الفرس والأتراك دون أن تخضع الإمارة للبرتغاليين (لوريمر ، 1976 : 3459) .

وفي عام (1642) تسلم الشاه عباس الثاني عرش الدولة الصفوية ، فقام باتباع سياسة عدائية تجاه الدولة المشعشعية أدت إلى تردي العلاقات بشكل كبير وصلت إلى حد قيام الشاه باعتقال أمير الدولة منصور الذي توفي في سجنه بخراسان، وبعد وفاة الشاه عباس الثاني تقلد العرش الصفوي من بعده الشاه سليمان الذي اتبع السلوك نفسه تجاه الأمراء المشعشعين وقد ساعده في ذلك اضطراب الوضع الداخلي ، فتم وضع الدولة المشعشعية تحت الحكم الصفوي المباشر، غير أن سوء إدارة الحاكم الصفوي أثارت عرب الإمارة وتمردوا على حكمه ، فوجد الشاه أن هذه السياسة غير ممكنة لأنها تكلفه كثيراً من المال والجنود فعدل عن سياسته ورجع إلى الأسرة المشعشعية ومنحهم حكم الإمارة (الزبيدي ، 1983 : 67) .

4. الدولة الأفشارية : في عام (1722) هاجم الأفشاريون – الأفغان – إيران في عهد الشاه حسين الصفوي وأخذوا يتقدمون نحو العاصمة (أصفهان) ، فتحالف أمير المشعشعين محمد بن عبد الله مع الشاه الصفوي لحرب (الأفشاريين) ، فجرى تقسيم الجيش إلى قسمين : قاد الأمير المشعشعي أحد القسمين ثم سرعان ما قاد الجيش كله ، لكن هذا الجيش لم يستطع الصمود أمام الأفغان فاضطر الشاه حسين إلى تسليم الحكم إلى محمود الأفغاني الذي لم يدم حكمه أكثر من ست سنوات انتقم فيها من أفراد الأسرة الصفوية انتقاماً شديداً (شاهين ، 2003 : 176) .

وقد برزت شخصية القائد (نادر قلي) الذي تمكن من قيادة الجيش الصفوي وطرد الأفغان وإعادة (طهماسب) للعرش الصفوي رغم أنه ينتمي لإحدى القبائل الأفشارية، كما قام (نادر قلي) بتعيين نفسه وصياً على العرش بعد أن قبض على (طهماسب) وتنصيب ابنه عباس جراء قيام (طهماسب) بعقد معاهدة مع الدولة العثمانية لكونها مسيئة له لعدم أخذ رأيه فيها كما عدها غير متكافئة ومهينة للدولة الصفوية (شاهين،2003 :199)، وسرعان ما بدأ الوزراء يلتمسونه لقبول العرش بعد وفاة الشاه عباس ، وقد خشي أمراء الدولة المشعشعية من تقلد (نادر شاه) مقاليد السلطة في الدولة الصفوية، فحاولوا تجنب بطشه الذي عرف به وساروا بوفد إلى أصفهان لتقديم التهاني له، لكن هذا لم ينفع ففي سنة (1737) عين أحد أعوانه حاكماً على الحويزة وعزل الأمير المشعشعي عن ممارسة عمله في الإمارة (الزبيدي ، 1983 : 71) .

5. الدولة الزندية : تنتسب هذه الدولة إلى قبيلة فارسية تدعى زند ، وقد برزت هذه القبيلة على مسرح الأحداث بعد مقتل نادر شاه ، إذ أصبح العرش الإيراني نهباً للأطماع الشخصية ، فانتهز رئيس القبيلة كريم خان الفرصة وكون فرقة عسكرية من قبيلته تمكن بواسطتها من الوصول إلى السلطة بعد أن تحالف مع (علي مردان خان البختياري)، ثم أدى اختلافهما إلى مقتل البختياري ، كما استطاع القضاء على (أسد الله خان) حاكم أذربيجان والقضاء على محمد حسن خان زعيم القبائل (القاجارية) في مدينة (مازندران) بعد معارك قاسية فأصبحت إيران كلها تحت سيطرته واتخذ من مدينة (شيراز) عاصمة له خلال الفترة (1763 – 1779) (شاهين ، 2003 : 207). وقد تميزت علاقات إمارة عربستان في عهد الدولة المشعشعية مع الحكم الزندي بالفتور والجفاء أولاً بسبب عزم (كريم خان) على محاربة المشعشعين، إلا أن

العلاقات أخذت بالتحسن التدريجي حتى حصل الأمير جودة الله على فرمان من (كريم خان) لتولي ابنه إسماعيل إمارة الدولة المشعشعية ، استمرت بعدها العلاقات ودية بين الطرفين حتى وفاة كريم خان عام (1779) إذ تولى الحكم من بعده (مـراد خـان الزندي) .

6. الدولة القاجارية : نجح (أغا محمد خان القاجاري) في التغلب على الزنديين وإدخـال شمال إيران ووسطها في طاعته ، ثم توج نفسه ملكاً عام (1785)، واختار طهران عاصمة لملكه بسبب قربها من (استراباد) مقر قبيلة القاجاريين ، بالإضافة إلى هيمنتها على الولايات الجنوبية التي كانت ما تزال تحت سيطرة الزنديين، ثـم قـسم حكـم الولايات على رؤساء القاجاريين وكبارهم ثم أخذ يـستعد لاستئـصال جعفـر خـان الزندي، فخاض حروباً وغزوات استمرت مدة عشر سنوات استطاع أن يبسط بفضلها سلطانه على إيران كلها (الدالي ، 2010) .

وكانت علاقات إمارة عربستان مع الدولة (القاجارية) لا تختلف عن تلك التي سار عليها في عهد الدولة الزندية ، إذ اتبعت الدولة القاجارية إصدار فرمانات تـولي الأمراء في الدولة المشعشعية ، وكان للعون العسكري الذي قدمه فرج الله المشعشعي إلى القائد القاجاري في عربستان أثر كبير في تحسن العلاقات، أصدر بعـدها الـشاه أمراً بتعيين المولى فرج الله أميراً على جميع عربستان ، واستمرت هذه العلاقات في التحسن مدة حكم الدولة القاجارية .

7. الدولة العثمانية : قامت الدولة العثمانية في القسم الـشمالي الغربـي مـن هـضبة الأناضول التركية في القرن الثالث عشر الميلادي ، وقد ساعدت الظروف الـسياسية والعسكرية على قيامها وتوسعها على حساب الإمارات المجاورة لها ، وقـد اقتـرن

تعاظم الدولة العثمانية بظهور الدولة الصفوية في الشرق التي تعاظم نفوذها في عهد الشاه إسماعيل الصفوي ، واتفق وقوع ذلك في وقت توسع وتعاظم السلطان سليم وابنه سليمان القانوني ، فكان لا بد أن تتصادم الدولتان وتتضارب أطماعهما ، ففي سنة (1508) احتل الشاه الصفوي بغداد مما أثار هذا الأمر الدولة العثمانية ، فتقدم السلطان سليم الأول بحملة كبيرة نحو (تبريز) العاصمة الصفوية ودارت بينهما معركة فاصلة عام (1514) انتهت بانتصار العثمانيين واحتلال مدينة (تبريز) ، وسيطر السلطان العثماني على مدينة البصرة ، كما قام العثمانيون بتجهيز حملة على الحويزة عاصمة الدولة المشعشعية في عهد الأمير بدران بن فلاح المشعشعي ، إلا أنه جرى عقد صلح بين الطرفين (المرعشي ،1987 : 405) .

وقد نظمت الدولة العثمانية عدداً من الحملات ضد إمارة عربستان كان من أبرزها الحملة التي قادها مصطفى باشا ضد الإمارة المشعشعية في عهد الأمير سجاد بن بدران عام (1553) والتي فشلت في تحقيق أهدافها وفشلت محاولة السيطرة على الحويزة ، لكن هذا الفشل لم يؤثر في عضد الدولة العثمانية فخرجت حملات متعددة على القبائل العربية، وقد استفاد المشعشعيون من تلك القبائل وخاصة آل عليان الذي باشروا هجمتهم على البصرة التي هي ولاية عثمانية ، وقاد حاكم بغداد (جيغال زادة) حملة ضد الدولة المشعشعية سنة (1590) فسار بها إلى جنوب إيران ودخل بعدها إلى(ديزفول) والقلاع المجاورة لها (لونكريك ، 2004 : 48) .

وانتهز والي بغداد خروج آل لاوي عام (1595) أبناء عم الأمير مبارك بن مطلب ومعارضتهم لسياسته فأمر بإرسال جيش عثماني نحو الإمارة المشعشعية ، فالتقى بجيش مبارك غربي مدينة جصان ودارت معركة دامت عشرين يوماً تغلب فيها المشعشعون

رغم قلة قوتهم، وقُتل القائد العثماني وغنم جنده ، فدفعت هذه الأوضاع (افراسياب) باشا للظهور على مسرح الأحداث محاولاً صد هجمات جيش مبارك المشعشعي، وامتنع عن دفع الضريبة التي كان يدفعها للمشعشعين فأغار على مدينة الجزائر(مدينة ضمن الدولة المشعشعية) وأزال نفوذ المشعشعين ، ثم سار إلى الدورق وأخرج بدر بن مبارك عنها (العزاوي ، 2004 : 42) .

وفي عام (1715) اتفق عبد الله المشعشعي مع حاكم كردستان على مهاجمة ممتلكات الدولة العثمانية في جنوب العراق، وسيرا حملة عسكرية وصلت (الجوازر) التي تتحصن فيها قبيلة (بني لام) فاستنجد الضابط العثماني المسؤول عن تلك المنطقة بالوزير العثماني حسن باشا الذي جهز حملة التقت مع الأمير عبد الله انتهت بهزيمة المشعشعي الذين حاول استعادة ما خسره فوحد جهوده مع شيخ قبيلة بني لام ، واستولوا على مدينة (جصان) وبادرا بتهديد تجارة بغداد من خلال شن الهجمات على السفن التجارية بينها وبين البصرة ومصادرة حمولتها إلى الحويزة (لونكريك ، 2004 : 157) .

ثم أصبحت الدولة المشعشعية تابعة للدولة العثمانية بموجب عقد معاهدة تخطيط الحدود بين العراق وإيران الموقعة في (1727)، التي نصت في أحد بنودها على أنه: لا يحق للدولة العثمانية احتلال أراضي الدولة المشعشعية إذا حافظت عشائرها على الهدوء وتجنب ما يقلق باشا بغداد ، فإن حصل ذلك فإن للدولة العثمانية حق احتلالها ، على أن لا تتدخل الدولة الإيرانية عند حصول الاحتلال العثماني (الضابط ، 1966 : 41) .

وفي عهد الدولة الكعبية (1724 – 1925) جرى تشييد مدينة المحمرة بين قلعتين متقابلتين على نهر دجيل – الكارون – وتم اتخاذها ميناءً مما أدى إلى إلحاق الضرر الفادح بميناء البصرة ، ومن أجل رفع هذا الضرر أمر والي بغداد داود باشا متسلمه في

البصرة (الأغا عزيز) بتجهيز حملة على المحمرة بالتعاون مع عقيل شيخ المنتفك ، لكن الحملة فشلت أمام بسالة مقاتلي كعب ، فاستولى الكعبيون على إثرها على عتاد القوات العثمانية وأسلحتهم ، وبذلك امتلك الكعبيون مقدرة حربية فائقة في البر والبحر بعد أن قام الشيخ جابر بن مرداو بشراء أربع سفن كبيرة من الهند ، ولأجل وضع حد لتدهور الوجود العثماني في جنوب العراق قرر علي رضا عام (1837) الإسراع بتنفيذ حملة لمهاجمة الكعبيين وأحاط بقلعة المحمرة وفرض عليها حصاراً محكماً ، ثم شنت القوات العثمانية هجوماً شاملاً تم خلاله الاستيلاء على المحمرة بعد أن انسحبت قوات الأمير جابر منها ، لكن هذه الحملة لم تغير شيئاً في الواقع السياسي للمنطقة فقد استطاع الشيخ جابر أن يعيد بناء مدينة المحمرة ويوسعها بعد انسحاب العثمانيين منها ، ثم وافقت الدولة العثمانية على ضم مدينة المحمرة إلى إيران بموجب معاهدة (أرضروم الثانية) لعام (1847) رغم قناعتها بعدم أحقية الفرس في ضم تلك المنطقة العربية أرضاً وشعباً وتاريخاً إليها (النجار ، 1971 : 92) .

لكن ذلك لم يدم طويلاً؛ فقد اتفقت الدولة الكعبية مع الدولة القاجارية على الاستقلال ، فصدر أواخر عام (1857) مرسوم ملكي من الشاه ناصر الدين يتضمن إشارات تتعلق بإعلان استقلال عربستان تحت إمارة الشيخ جابر، وذلك للتخلص من عبء إدارتها، ولتكون منطقة حاجزة بمثابة (Buffer State) وفق المصطلح السياسي الدولي للقرن التاسع عشر .

المطلب الثاني

حكم الدولة المشعشعية لإمارة عربستان (1436 – 1724)

شهد القرن التاسع الهجري ومنتصف القرن الخامس عشر الميلادي تأسيس أقدم إمارة عربية في عربستان في العصر الحديث وهي إمارة المشعشعين ، وقد لعبت هذه الإمارة دوراً سياسياً كبيراً في تاريخ عربستان والخليج العربي دام خمسة قرون من الزمن ، فقد تأسست هذه الإمارة سنة (1436) في منطقة تسكنها قبائل عربية كثيرة عريقة الأصل مثل قبيلة عبادة ، وبني تميم وبني ليث وبني حطيط وبني سعد وبني أسد، وقبيلة نيس وكربلاء ، وقبائل آل الغزي وقبيلة الباوية وبني لام وقبائل ربيعة وكعب والصقور وبني طرف وغيرها ، ويُعدُ قيامها إعادة للحكم العربي إلى إقليم عربستان التي حاولت قوى أجنبية أن تطمس معالمه (الزبيدي ، 1983 : 5) .

لقد قامت الدولة المشعشعية على يد محمد ابن فلاح بن هبة الله سليل أحد البيوت العربية المنتمية إلى ربيعة ، الذي تمكن من انتزاع موافقة دولة الخروف الأسود الحاكمة في بغداد ، على الاعتراف باستقلال عربستان وامتداد حكمها إلى البصرة وواسط ، واتخذت من

مدينة الحويزة عاصمة له

وقد حافظت هذه الدولة العربية على استقلالها رغم ما تعرضت له من محاولات

الغزوعلى يد العثمانيين

(شبر ، 1965 : 88) .

وإن ظهور مؤسس الدولة المشعشعية كان في بادئ الأمر في واسط جنوب العراق ، إذ بدأ منذ سنة (1412 م) يبشر بأنه المهدي المنتظر ، وقد استطاع بعد نجاح دعوته أن يهزم الوالي التركماني لعربستان وأن يبسط سيادته على الإقليم وافق بعدها (أسبان) ملك دولة الخروف الأسود في بغداد على استقلال عربستان والبصرة وواسط تحت حكمه (عساكرة ، 2006 ، 58) .

وظل محمد بن فلاح يحكم هذه الإمارة حتى توفي سنة (1465) عن عمر ناهز السادسة والستين، وقد تولى الحكم بعده عدد من أبنائه وأحفاده الذين توسعت الإمارة في عهدهم ، رغم أن هذا التوسع كان بين مدٍّ وجزرٍ بينها وبين حكام إيران الصفويين والأفشاريين والزنديين والقاجاريين وحكام العراق العثمانيين ، وعاصرت إمارة المشعشعين أحداثاً مهمة في تاريخ المنطقة العربية أهمها (الزبيدي ، 1983 : 13) :

1. ظهور الدولة العثمانية في الأناضول سنة (1299) واتساعها كقوة كبيرة في المنطقة أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلادي ، التي أخذت تمتد في نفوذها وسيطرتها على أقسام عديدة من الوطن العربي وتحاول فرض سيطرتها على الدولة المشعشعية بقوة السلاح .
2. ظهور قوة جديدة تمثلت في الدولة الصفوية الفارسية سنة (1501) ذات الأطماع التوسعية ، وبعدها الدولة الأفشارية والدولة الزندية ثم الدولة القاجارية .
3. الغزو الأوروبي لمنطقة الخليج العربي بدءاً من عام (1507) والنزاع المسلح الذي وقع بين البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطانيين ومحاولة هذه القوى الانفراد

في السيطرة على الخليج العربي دون غيرها ، وقد حاولت بعض هذه القـوى عقـد تحالفات عسكرية مع المشعشعين أو الحصول على العون العسكري منها .

وبعد وفاة محمد بن فلاح في عام (1465) تولى الحكم ابنه محـسن الـذي بنـى عاصمة جديدة لإمارته سماها المحسنية ، وبدأ في عهده سك النقود المشعشعية ، وتـم دعـم العلاقات الدبلوماسية مع دولة الخروف الأبيض التي خلفت دولة الخروف الأسود في بغداد ، وبذلك استكملت دولة المشعشعين سيادتها على عربستان وعلى المناطق المجاورة لها ، فـي الوقت الذي لم يكن فيه للفرس أيّ كيان سياسي (النجار، 1981 : 33) .

وفي عام (1497) توفي محسن وتولى ولداه علي وأيوب الحكم ، اللذان قُتِلا على يد إسماعيل الصفوي عام (1506) ، فخلفهما بالحكم شقيقهمـا فلاح بن محسـن بن محمد (الخزعلي ، 1990 : 88) ، وقد جاء إنشاء الدولة الإيرانية الحديثة إلى ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ تأسيس الأسرة الصفوية سنة (1501 م) على يد إسماعيل بن جُنيد بن صفي الدين معتمـداً على أصلها كحركة دينية تمتزج من التصوف والتشيع (الوردي ، 2007 : 38) .

وقد فرضت الدولة الصفوية هذا المذهب على إيران بالقوة ، فظهر العداء بينها وبين الدولة العثمانية ، إذ أخذ هذا العداء المذهبي شكل النزاع الـسياسي عنـدما ألزمـت الدولـة الصفوية نفسها حماية أهل التشيع بينما ألزمت الدولة العثمانية نفسها حمايـة أهـل الـسنة ، فحاولت الدولتان الهيمنة على عربستان والعراق في عهد الأمير المشعشعي بدران بن فـلاح الذي تولى حكمه عام (1512) ، فهاجمت الدولة الصفوية مـدينتي (ديزفـول) و(تـستر) واحتلتهما بمدة وجيزة ، وبعد وفاة الشاه إسماعيل الصفوي عام (1524) انسحبت منهـا فتولـى الحكم فيهـا سجاد بن بدران سنة (1540) ، واستمرت الدولة المشعـشعية فـي مقاومة محاولات الدولة الصفويـة الراميـة إلى السيطـرة علـى عربـستان (عـساكرة ،

2006 : 59) ، وفـــي عام (1541) أصبحت الدولة المشعشعية ملجأ لأعـــداء الدولـــة العثمانية فدخل الطرفان بمعركة في منطقة الشوش تقلص بموجبها نفـــوذ العثمانييـــن ليتحدد بالضواحي المحيطـــة بالبصـــرة (العزاوي ، 2004 : 44) .

وخوفاً من أن تؤدي هزيمة الجيش العثماني في معركة الشوش إلى تـــشجيع الدولـــة المشعشعية على مهاجمة الدولة الصفوية التي كانت تتعرض لتوغل الجيوش في شمال إيران ، طلب الشاه الصفوي (طهماسب الأول) من إمام الشيعة الأكبر نور الله التدخل لمنـــع الهجـــوم المشعشعي المتوقع ضدهم ، فكتب نور الله رسالة إلى أمير الدولة المشعشعية سجاد بن بدران مخاطباً إياه باسم ملك عربستان ورجاه أن لا يحارب الدولة الصفوية وأن يساعدها لأن الدين يستوجب ذلك ، فكان لهذه الرسالة أثرٌ ملحوظٌ على سلوك الدولة المشعشعية التي تتبع هـــي الأخرى المذهب الشيعي ، فتوقفت عن مهاجمة القوات الإيرانية فـــي مـــدن تستر (ديزفول) و(رامز) (عساكرة ، 2006 : 60).

ثم سادت الفوضى والاضطرابات الداخلية الدولة المشعشعية وتوفي أميرها سجاد سنة (1584) وتولى الحكم من بعده ابنه (زنبور) الذي شهدت فترة حكمه صراعاً قبلياً وتنافـــساً على الحكم دام عدة سنوات ، فقد أرادت قبيلتا (نيس وكربلاء) في عهده الاستيلاء على الحكم بدلاً من الأسرة المشعشعية ، فالتحقت عشيرة نيس بالأمير زنبور، وانحازت قبيلة كربلاء إلى جانب ابن عمه مبارك ، فدارت بينهما معارك طاحنة انتهت بانتصار مبارك وقتل زنبور سنة (1588) واستولى على زمام السلطة في الحويزة ، وتُعدّ فترة حكم مبارك بن عبد المطلـــب بدءًا من عام (1588) العصر الذهبي للدولة المشعشعية إذ استطاع فرض سيطرته على كافة إقليم عربستان وطرد الجيش الصفوي الفارسي من مدن عربستان كلها (الغياثي ، 1975 : 277) .

وقبل وفاة مبارك سنة (1616) لم يكن هناك أحد يخلفه بعد مقتل ولديه بركة وبدر ، وكان ابنه ناصر سفيراً في البلاط الصفوي فاستدعاه أبوه وهو على فراش المــوت ، لكــن بعض القبائل العربية التي انضوت تحت لواء الإمارة المشعشعية لم ترض بناصر أميراً عليها فحرضت ابن عمه راشد فدس السم لناصر الذي مات بعد سبعة أيام من توليه الإمارة ، فجاء إلى الحكم راشد بن سالم بموجب فرمان أصدره الشاه عباس ، الأمر الذي رفـضته بعـض القبائل لأنها كانت ترى فيه خاضعاً لسلطة الشاه ، وهنا حاول راشد إخضاع هذه القبائل إلـى حكمه فدارت حرب قبلية بينه وبين قبيلة آل الغزي انتهت بمقتل الأمير راشـد فـي نـواحي البصرة سنة (1619) ، انقسمت على أثر مقتله القبائل العربية إلى ثلاثة أقسام ترفض كلهـا السيطرة الصفوية وتطالب باستقلال الإمارة ، كما قامت مجموعة من أعوان الشاه الـصفوي في منطقة الحويزة بتشكيل قوة رابعة تزعمها عبد الله بن لقمان اتخذت من قلعة المشكوك في الحويزة مقراً لها فسادت الفوضى في الإمارة (الزبيدي ، 1983 : 21) .

ثم جرى تنصيب الأمير محمد بن مبارك الذي قلده الشاه عباس حاكماً علـى الدولـة المشعشعية سنة (1623) بعد هروب عمه منصور إلى إسترباد في نواحي البصرة ، غير أن محمداً لم يكن من الأمراء الأقوياء فبدأ حكمه بالتدهور بداية من عام (1629) عنـدما تـولى الشاه صفي الدين السلطة في إيران خلفاً للشاه عباس ، فقام الشاه الجديد بعزل الأمير محمد بن مبارك عن الحكم سنة (1634) ، واستدعى منصور من استرباد ومنحه لقب خان وفوضـه إمارة عربستان ، وطلب الشاه صفي الدين من حسين خان حاكم لورستان ، ومـن الـسلطان (جغتاي) حاكم الشوش بتقديم المساعدة لمنصور في توطيد الأمن في الحويزة والقضاء علـى الفتن ، وفعلاً استطاع منصور تحقيق ذلك بعد أن خضع له عبد الله ابن لقمان الذي تخلى عن

قلعة المشكوك ، لغاية ضعف حكم الأمير منصور واعتقاله من قبل الشاه عباس الثاني سنة (1053هـ- 1643م) (المرعشي ، 1987 : 96) .

تولى بعدها الحكم بركة بن منصور الذي امتاز عن غيره من الأمراء السابقين بالشجاعة والأخلاق الفاضلة ، وقد كان أديباً لجأ إليه الشعراء والأدباء ، لكن القبائل العربية شكته إلى الشاه عباس الثاني الذي ما لبث أن اعتقله عام (1655) وسجنه مع والده في خراسان ، وذلك بسبب أنه سار نحو استقلال بلاده بعيداً عن التأثيرات الأجنبية الفارسية والعثمانية (عساكرة ، 2006 : 63) .

ثم جرى تنصيب علي بن خلف بن مطلب أميراً على المشعشعين ، وقد كان عالماً وشاعراً وأديباً جليل القدر له مؤلفات كثيرة في شتى الفنون ، وكان من أبرز الأحداث التي جرت في عهده خروج ابنه الحسين وإعلانه العصيان بتحريض من بعض القبائل العربية التي سرعان ما تخلت عنه ، فهرب إلى البصرة والتجأ إلى حسين باشا بن علي بن افرا سياب واحتمى هناك لحين صدور العفو عنه من والده فعاد إلى الحويزة ومات فيها وهو في ريعان الشباب ، فيما تعرض الأمير علي إلى النفي وعائلته إلى أصفان من قبل الشاه عباس الثاني الذي قام بالتدخل في ممارسة حكم إقليم عربستان بشكل مباشر ، لكن ضعف إدارة الشاه وسيرته السيئة حفز القبائل العربية في إقليم عربستان على الثورة والمطالبة بحكم عربي مما اضطره لإعادة الأمير علي الذي ضعفت قواه جراء النفي فتوفي عام (1677) (الزبيدي ، 1983 : 27) .

تولى حيدر بن علي العرش المشعشعي عام (1678) بعد وفاة أبيه إذ أسرع للعودة إلى الحويزة عندما علم بخبر وفاة أبيه الذي سبق أن أبعده عن الإمارة ليكون سفيراً في بلاط الشاه الصفوي عند معرفته بنواياه السيئة تجاه إخوته ، فقد عارض أخوه عبد الله توليه

العرش فطلب معونة عسكرية من والي بغداد العثماني عمر باشا عام (1679)، وبالرغم من ذلك فقد تولى عبد الله العرش بعد وفاة شقيقه حيدر عام (1686) ولما توفي هو الآخر بعد ثمانية أشهر خلفه شقيقه فرج الله الذي بدأ حكمه بمهاجمة السفن الإيرانية في الخليج العربي (نشرة جبهة تحرير عربستان ، 1967 :95) .

وقد اشتهر (فرج الله) بالحكمة والسياسة والنزعة الاستقلالية البعيدة عن السيطرة الأجنبية ، وحاول أن يوسع رقعة الإمارة فاتفق مع والي بغداد العثماني على ضم مدينة البصرة إلى إمارته وتخليصها من حكم عشائر المنتفك، فشن هجوماً عليها عام (1694) واستولى عليها وضمها إلى إمارته، ثم دبت الخلافات بين الأسرة المشعشعية على الولاية وشجعت الحكومة الصفوية التنافس الحاصل على الحكم بهدف إحداث انشقاق في صفوف العائلة حتى يسهل عليها ضربهم ثم السيطرة على الإقليم (المرعشي، 1987 : 405).

وقد استتب الحكم بعد ذلك إلى عبد الله خان الذي انتصر على أبيه فرج الله وذلك في عام (1702) حتى عام (1719) عندها تنازل عن العرش لابنه محمد الذي أطلق على نفسه لقب (المولى)، وتميز عهده بوقوع أحداث جسام ، فقد أغار الأفغانيون على مدن كرمان وفارس والعراق فسقطت مدينة أصفهان بأيديهم وقد طلب الشاه حسين الصفوي المساعدة من الأمير محمد بن عبد الله لكنه رفض هذا الطلب وعد ذلك تدخلاً في شؤون الإمارة ، وكانت الدولة الصفوية يومها تعاني من الضعف والانحلال فتمكن الأفغانيون من القبض على الشاه حسين وقتله وبذلك تم القضاء على الدولة الصفوية ، وفي عام (1724) انتهى حكم الدولة المشعشعية عندما استطاعت الدولة الكعبية مد نفوذها إلى كل نواحي عربستان (الخزعلي ، 1990 : 92) .

وتأسيساً على ما سبق فإن الدولة المشعشعية التي قامت في إقليم عربستان قد مـرت بعدد من المحطات الزمنية المهمة يمكن تلخيصها بالآتي :-

- في عام (1436) – قامت الدولة المشعشعية العربية بزعامة محمد بن فلاح، وقد حافظت على وجودها نحو ثلاثة قرون، بين الدولتين الإيرانية والعثمانية، وتمكنت في بعض الفترات من بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من إيران بما فيها بندر عباس وكرمنشاه، وأقاليم في العراق بما فيها البصرة وواسط، بالإضافة إلى الإحساء والقطيف.
- في عام (1509) - احتل الشاه إسماعيل الصفوي الحويزة عاصمة المشعشعيين ، إلا إن اندلاع الثورات العربية ضد الحكم الصفوي أرغم الشاه إسماعيل على الاعتراف بالحكم المشعشعي في المنطقة.
- في عام1541 () – هزم الجيش المشعشعي القوات العثمانية التي حاولت احتلال المنطقة، بعد تمكنه من احتلال بغداد والبصرة.
- في عام1589 ()– تولى حكم الإمارة مبارك بن مطلب، والذي تعد مدة حكمه العصر الذهبي للدولة المشعشعية إذ تمكن من بسط سيطرته على كافة أنحاء المنطقة.
- في عام 1625() – هزمت القوات المشعشعية بمساعدة الدولة العثمانية، الجيش الصفوي.
- في عام1639 () – اعترفت الدولتان الصفوية والعثمانية بموجب معاهدة مراد الرابع باستقلال الإمارة المشعشعية.
- في عا 1694 () – استولى فرج الله بن علي المشعشعي على البصرة وضمها إلى إمارته.

- في عام1732 () – احتل نادر شاه الأفشاري إقليم الأهواز وقتل أميرها محمد بن عبد الله المشعشعي ، وتزامناً مع ذلك أخذت إمارة بني كعب تبرز على الساحة، بعد أن تمكن أمراؤها من مد نفوذهم في بعض أقسام المنطقة.

المطلب الثالث

حكم الدولة الكعبية لإمارة عربستان (1724 – 1925)

هاجرت قبيلة كعب من موطنها الأصلي في نجد بشبه الجزيرة العربية واستوطنت في الساحل الغربي للخليج العربي ، ثم توجهت شمالاً نحو القسم الجنوبي من إقليم عربستان عند ضفاف شط العرب وشيدت مدينة قبان مقراً لها وسرعان ما اتخذها زعيم قبيلة بني كعب * الشيخ علي بن ناصر بن محمد عاصمة للدولة الكعبية التي تولى الحكم فيها عام (1690) ، شرعت الدولة بعدها بتوسيع نفوذها حتى استطاعت توحيد الإقليم كله تحت سيطرتها ، ولم تخضع في هذا التوسع لسيادة أي من الدولتين العثمانية أو الإيرانية ولم تدفع الضريبة لأي من الدولتين،وخلف الشيخ علي بن ناصر بعد وفاته أشقاؤه بالترتيب عبد الله ؛ فرحان ؛ رحمة الله ، ثم تولى الحكم من بعدهم فرج الله بن عبد الله بن ناصر سنة (1722) وقام في سنة (1724) بضم شمال عربستان بعد أن قام بمهاجمة الدولة المشعشعية منتهزاً فرصة ضعفها وأجبر أميرها محمد بن عبد الله بن فرج الله على الفرار إلى بغداد (عساكرة، 2006 : 68).

وكان من أبرز الأمراء شأناً في الدولة الكعبية الشيخ سلمان بن سلطان بن ناصر الذي بدأ حكمه عام (1737) وانتهى عام (1768) ، تم خلالها نقل مقر الإمارة إلى الدورق في

---

* كعب : تنطق بها العامة في الأرياف بالجيم الفارسية (جعب) ، وهي قبيلة كبيرة لها فروع كثيرة وأفخاذ متعددة ، معظمها في عربستان ، وهي تشغل قسماً واسعاً من أراضيها وفي العراق ولا سيما نواحي الفرات التي فيها مئات من البيوت تنسب إلى كعب ، وكذلك في الفرات الأوسط ، واختلفت المصادر في تحديد أصل الكعبيين ومرجع انتسابهم ، فكعب علم لعدة رجال ذكر القزويني ثلاثة منهم ، أشهرهم كعب بن غالب أحد أجداد النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، وكعب بن كلاب ، وكعب بن ربيعة بن صعصعة.

عام (1747) ، وبذلك زال حكم الدولة المشعشعية بعد حكم دام عدة قرون ، وقد أبدل اسم الدورق إلى الفلاحية بقيادة الشيخ سلمان ، الذي لمع بين أقرانه فقد شهدت الإمارة في عصره الإصلاح والتقدم والعمران (العتوم ، 1980 : 71) .

وقد ساد في عهد الشيخ سلمان الأمن والاستقرار وتوسعت الإمارة حتى شملت مختلف مناطق عربستان ، فنظراً إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الدولة الكعبية على شط العرب والخليج العربي لزم الاتجاه إلى إنشاء أسطول بحري كبير يكون من أضخم الأساطيل في الخليج من أجل دعم استقلال إمارته الناشئة ، وإرهاب أساطيل الدولتين الفارسية والعثمانية وأساطيل شركة الهند الشرقية ، لهذا أخذت قوة الدولة الكعبية تنمو نمواً سريعاً ، ونفوذها يتوسع حتى استطاعت توحيد إقليم عربستان بأجمعه تحت حكمها وسيادتها ، واستطاع الكعبيون وسط الصراع الناشئ في المنطقة بين الفرس والعثمانيين ، دون أن يخضعوا لنفوذ أي منهم شأنهم الدولة المشعشعية ، وبذلك أثبت الكعبيون وجودهم كعامل أساسي للأمن والاستقرار وكضرورة ملحة لتأمين الملاحة والتجارة في الخليج العربي وقيادة القوافل البرية ، فحقق هذا الوضع لهم مركزاً ممتازاً بين الإمبراطوريتين المتصارعتين العثمانية والفارسية مما دفع كلاً منهما إلى التقرب إليهم واجتذابهم (النجار ، 1981 : 35) .

وفي عام (1766) توفي الشيخ سلمان بعد أن أسس إمارة قوية في رأس الخليج العربي استطاعت أن تتصدى ببسالة أبنائها للدفاع عن انتمائهم وحضارتهم ، وتمكنت من أن تصد أقوى ثلاث قوى بالمنطقة الفرس والأتراك والبريطانيين ، وخلف الشيخ سلمان على حكم الدولة ابن أخيه الشيخ غانم الذي قتل عام (1769) (الخزعلي ، 1990 : 97) .

وتمكنت الدولة الكعبية من احتلال مدينة البصرة في عام (1836) إلا أنها اضطرت للانسحاب أمام تعقب القوات العثمانية لها، فقد فرضت هذه القوات الحصار على المحمرة، ولم

يرفع إلا بعد أن قدمت الدولة الكعبية فدية مالية إلى قائد الحملة العثماني ، ولكن الدولة العثمانية هاجمت المحمرة فجأة عام (1867) واحتلتها، وما لبثت أن بسطت سيطرتها على كافة نواحي إقليم عربستان وفرضت حاكمًا عليها. وقد استطاع جابر بن مرادو زعيم قبيلة كعب السيطرة على الأمور في الإقليم من جديد وطلب مساعدة الدولة القاجارية (الإيرانية) للوقــوف معــه، وعقدت معاهدة أَرضروم عام (1837) بين الدول الأربع، إنجلترا وإيران والعثمانيين والدولة الكعبية، وأعطت المعاهدة إيران مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية من شط العرب، لكن القوات البريطانية هاجمت عربستان واحتلت المحمرة والأحواز، واتفقت مع الدولة الكعبية على ضمان استقلالها وانسحبت في عام (1857) (العتوم ، 1980 : 78-79).

وبعد ذلك اتفقت الدولة القاجارية مع الدولة الكعبية على أمور جاءت في المرسوم الذي أصدره الشاه ناصر الدين القاجاري شاه إيران عام (1857)، اعترف فيه باستقلال عربستان وأضفى عليها هذا المرسوم ما يشبه الوصاية ، وقد جاء هذا القرار الحكومي عقــب اتفاقيــة أرض روم الثانية التي عقدت في (1848/5/31) بين الدولتين القاجارية والعثمانية ، وقد قاوم شعب عربستان هذا المرسوم الذي جاء فيه ما يلي (نشرة جبهة تحرير عربستان ، 1967 : 69) :-

1. يكون حكم إمارة عربستان للحاج جابر ابن مرداو ولأبنائه من بعده .
2. تبقى الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية ، ويدير شؤونها أمير عربستان – نيابة عنها – وتنحصر مهمته في الأمور التجارية فقط .
3. يمثل الدولة الإيرانية لدى أمير عربستان مندوب عنها يقيم في المحمرة .

4. يتعهد أمير عربستان الشيخ جابر بن مرداو بنجدة الدولة الإيرانية في حالة اشتباكها بالحرب مع دولة أخرى .

5. يتعهد الشاه ناصر الدين القاجاري – شاه دولة إيران – أن لا يتدخل في الشؤون الداخلية لعربستان ، كما لها أن تحتفظ بجيوشها الخاصة التي يجب أن تهب لنجدة إيران في حال اشتباكها مع دولة أخرى حسب نص المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

6. عربستان لها كيانها المستقل في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى .

وبعد وفاة الشيخ جابر بن مرادو عام (1881) ، خلفه ابنه مزعل الذي سار على نهج والده في دعم نفوذ الدولة الكعبية في إقليم عربستان ، فقد واجه الشيخ مزعل بعد توليه الإمارة تمرد الشيخ رحمة رئيس قبائل كعب الفلاحية وتمرد المولى مطلب آخر ولاة الدولة المشعشعية ، فتمكن الشيخ مزعل من إخماد المتمردين ، كما أنه أحس بأن إيران تحاول أن تمس بوضع دولته المستقل ، فوجه لها إنذاراً بتاريخ (11 / 5 / 1888) بأن الدولة الكعبية ستعلن الحرب على إيران إذا ما حاولت التدخل في شؤون دولته وأنه لا يخشى النتائج التي تترتب على ذلك ، ومع إصرار الشيخ مزعل على عدم السماح للبريطانيين بالملاحة في نهر الكارون الذي يكاد يكون النهر الوحيد الصالح للملاحة في عربستان ، الأمر الذي دفع البريطانيين للجوء إلى الشاه القاجاري وأهدوه سفينتين فوعد بمساندتها ضد روسيا ، فأصدر الشاه إعلاناً في (1888/10/30) سمح بموجبه فتح القسم الذي يجري من نهر الكارون في إقليم عربستان للملاحة الدولية (عساكرة ، 2006 : 78).

لكن بريطانيا تمكنت أخيراً من إقناع الشيخ مزعل بأن مرور الملاحة التجارية الدولية سوف يطور المنطقة اقتصادياً ، فبدأت بواخر شركة (لنتش) صاحبة امتياز الملاحة في الرافدين بالمرور في نهر الكارون وبذلك دخلت عربستان عهداً جديداً من تاريخ العلاقات الدولية ووقعت تحت إشراف بريطاني مباشر خاصة بعد تأسيس قنصلية بريطانية لهذا الغرض عام (1890) ، وقد دامت إمارة الشيخ مزعل ستة عشر عاماً نافسه في أواخرها أخوه الأصغر الشيخ خزعل الذي تمكن من اغتيال الشيخ مزعل عام (1897) (نشرة جبهة تحرير عربستان ، 1967 : 110) .

وبهذا ارتقى حكم عربستان الشيخ خزعل ابن جابر المحيسن الذي كان معروفاً بصداقته للبريطانيين، فوحد كل إمارات عربستان في دولة واحدة بعد أن قضى على كل الإمارات والمشيخات ، وبلغت عربستان في عهده أوج عظمتها ، في كل النواحي الإدارية والتجارية والعسكرية ، وأصبح جيشها يضاهي جيش إيران في قوته ويقف موقف الند مع الجيش التركي في العراق ، واستطاع طرد القاجاريين من مدينتي ديزفول وتستر، وعيّن عليهما حاكمين عربيين (عساكرة ، 2006 : 79) .

وقد رأت بريطانيا في الشيخ خزعل أقوى حليف ممكن لها في شمال الخليج بعد أن لاحظت تنامي أطماع روسيا القيصرية في التسلل إلى الخليج العربي عبر إيران لضرب المراكز والتجارة البريطانية في الجنوب ، لهذا فإن تفكير بريطانيا كان ينصب على قيامها بشن هجوم على عربستان لإغلاق الخليج العربي والمحيط الهندي بوجه روسيا إذا فكرت بالهجوم والسيطرة على إيران ، لهذه الاعتبارات فإن تحالف بريطانيا مع عربستان سيحقق أغراضها من جهة ، وسيحول دون تأليب جيش عربستان والقبائل العربية ضدها من جهة ثانية ، لهذا أعلنت اعترافها رسمياً بإمارة عربستان ، وأكدت اعترافها هذا

بمعاهدة دولية عقدتها مع الشيخ خزعل عام (1905) ، تعهـدت بموجبهـا بالوقوف إلـى جانب عربستان ضد أي عدوان أو غزو خارجـي ، وبادرت بعـد ذلـك إلـى عقـد عـدة معاهدات واتفاقـات أخرى ، دبلوماسيـة وتجارية (الرشيدات ، 1967 : 70 – 71) .

وعلى العكس من إقليم عربستان الذي ساد فيه النظام والأمن والإدارة المركزية للدولة الكعبية ، فقد تفشت الفوضى في إيران (Hans , 1929 : 323) ، وأخذت روسيا وبريطانيا تتدخل في شؤونها الداخلية وأصبح من الواضح أن الحكم القاجاري لن يستمر طويلاً ، وخشي الأمير خزعل أن يؤدي سقوط الدولة القاجارية إلى التأثير على الوضع المستقل للدول الكعبية، خاصة مع وجود احتمال سيطرة روسيا أو ألمانيا في إيران ، لذا طلب من بريطانيا ضماناً بأن التغييرات التي قد تحدث في إيران لن تؤثر على الوضع المستقل لدولته ، وأكد بأن تقـاعس بريطانيا عن تقديم مثل هذا الضمان يعني أنه سيطلبه من الدولة العثمانية ، لهذا أكدت بريطانيا للدولة الكعبية أنها ستضمن استقلالها والمساواة في معاملتها من قبل تركيا وإيران على حـد سواء (Bell , 1917 : 29) .

وبعد تقسيم الدولة الإيرانية إلى مناطق نفوذ بيـن روسيا وبريطانيا بموجـب معاهدة سانت بطرسبرغ لعام (1907) (شريف ، 1965 : 93) ، أعطت وعدها للدولة الكعبيـة بأن تلك المعاهدة لن تؤثر على وضعها المستقل كما أعطتها تعهداً آخر بحماية استقلالها ضد أي اعتداء يحتمل وقوعه ضد إقليم عربستان ، ومقابل ذلك وافقت الدولة الكعبية على شـمول القسم الشرقي من عربستان بما جاء بتحكيم (مكماهون) عام (1905) الذي سمح لبريطانيا أن تمد أنابيب النفط عبر إقليم عربستان وحتى جزيرة عبادان (Stephen , 1959 : 20) ،

وعند قيام الحرب العالمية الأولى في عام (1914) أعلنت الدولة الكعبية وقوفها إلى جانب بريطانيا ضد الدولة العثمانية بينما أعلنت الدولة الإيرانية وقوفها على الحياد، فطلبـت

بريطانيا من الشيخ خزعل تحرير البصرة من العثمانيين بالتعاون مع شيخ الكويت وأمير نجد مقابل وعد يقضي بتعهد الحكومة البريطانية بمد هؤلاء الأمراء بالمساعدات اللازمة للحصول على حل يرضي الطرفين معاً ، مهما يطرأ من تبدل على شكل الحكومة في إيران سواء أكانت ملكية أم مستبدة أم دستورية وتتجاوز الحدود والاختصاصات المعترف بها لكل من عربستان والكويت ونجد (بيل ، 1949 : 20) .

وفي شباط عام (1915) وصلت طلائع القوات البريطانية وبصحبتها بعض العشائر العربية إلى مشارف نهر الكرخة وقامت بتخريب خط أنابيب النفط في عدة أماكن (Reader , 1915 : 78) ، فبدأ الجيش الكعبي هجومه ضد تلك القوات واستطاع أن يستعيد السيطرة على المنطقة وأجبر المهاجمين على الانسحاب بعد أن دمر مركز قيادتهم ، إلا أن وصول النجدة للقوات العثمانية وحصول الاضطرابات على الحدود الشرقية في عربستان دفع القوات البريطانية للنزول في المحمرة بناءً على طلب الدولة الكعبية التي تولت قواتها حراسة مقر القيادة البريطانية في هذه المدينة ، وعندها بدأت العمليات الحربية المشتركة البريطانية الكعبية ضد القوات العثمانية والعشائر العربية المتحالفة معها ، وضد عشائر البختيارية ، الأمر الذي أعاد الأمن والنظام إلى تلك المناطق منذ بداية عام (1916) (عساكرة ، 2006 : 82) .

وأصبحت الدولة الكعبية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أواخر عام (1918) أقوى دول المنطقة بعد أن أسقطت الدولة العثمانية ، فكان دعمها لثورة (1920) التي كانت تدعو إلى استقلال العراق التام (الحسني ، 1952 : 224) سبباً في نجاح هذه الثورة ، ونتيجة لذلك رشح أمير عربستان الشيخ خزعل الكعبي نفسه لتولي عرش العراق (Jonhn, 1962 : 64) ، ولكنه اضطر لسحب ترشيحه بضغط من بريطانيا لصالح

مرشحهم فيصل بن الحسين (Temperly , 1924 : 1186) ، بعد أن وعدوا الشيخ خزعل بأن ولاية البصرة ستخضع لحكمه في عربستان (الحسني ، 1988 : 76) .

وفي تلك الأثناء مرت إيران بظروف سيئة بفعل الفتنة التي انقسم فيها الشعب الإيراني في عهد الشاه محمد علي بن مظفر الدين بن ناصر الدين القاجاري إلى قسمين : قسم يدعى المشروطيين أو الديمقراطيين ، وقسم آخر يدعى المستبدين أو الدكتاتوريين فاستغل الشيخ خزعل هذه الأحداث وأعلن العصيان، وامتنع عن دفع المال المترتب عليه ، وقد كانت قبائل البختيارية واللور (الأكراد) تؤيد الشيخ خزعل وإنها جزء من إمارته ولها قدرات بشرية عسكرية تقدر بألف مسلح (العتوم ، 1980 : 67) .

ثم توالت الأحداث بعد ذلك بشكل سريع ففي عام (1920) نجح رضا خان الذي كان يشغل منصب رئيس فرقة الحرس الإيرانية بانقلاب عسكري على الحكومة القاجارية ، وعين نفسه وزيراً للحربية وأسند رئاسة الحكومة إلى ضياء الدين وسرعان ما طرده ليتولى بنفسه رئاسة الوزارة ، واستغل رضا خان الشعور المعادي لبريطانيا في إيران الذي أخذ يزيد بعد الحرب العالمية الأولى (Moberly , 1927 : 183) ، فحصل من بريطانيا على وعد بإعطاء إيران مساحة كبيرة من الأراضي العراقية شمال مدينة مندلي ، على أساس أن الدولة العثمانية قد ألحقت أضراراً بإيران خلال الحرب ، ولكن وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، بقرار من عصبة الأمم أجبر بريطانيا على صرف النظر عن هذا الوعد (عساكرة ، 2006 : 84) .

وبعد أن نجح انقلاب رضا خان ضد الأسرة القاجارية ، أبى الشيخ خزعل الذي كان يؤيد الدولة القاجارية، أن يؤيد رضا خان وعصى وامتنع عن دفع الأموال التي كان يقدمها إلى الحكومة الإيرانية، فتأجج الخلاف بعد أن غطته الأيام التي شهدت ضعف الدولة الإيرانية

القاجارية، فوضع رضا خان نصب عينيه القضاء على الدولة الكعبية مهما كلف الثمن وذلك بالنظر لما تتمتع به من مركز استراتيجي مهم من خلال ما يتدفق في أرضها من نفط ، في الوقت الذي تعيش فيه إيران العوز والفاقة والجوع والحرمان والمرض(العتوم، 1980: 97) .

ثم ظهرت لدى رضا خان النزعة القومية العنصرية العدائية إذ كان يطمح بالسلطة تحت فكرة بعث الإمبراطورية الفارسية والوصول إلى كل أرض وطأتها جيوش فارس في التاريخ ، لذا أعلن نفسه ملكاً على إيران باسم الشاه رضا بهلوي وأسس بذلك الحكم البهلوي ابتداءً من نيسان عام (1926) ، وبدأ بتحقيق أحلامه بأن أمر قواته العسكرية بالزحف نحو عربستان ، وجرت معارك متعددة بين جيشه وعرب المنطقة ، وكان موقف الشيخ خزعل أن أعلن الانفصال عن إيران نهائياً ، واتجه لتشكيل فرق عسكرية هي نواة جيش عربستان سميت باسم شباب حزب السعادة ، لكن قوات الشاه رضا قامت بالزحف واحتلال القرى العربستانية واحدة تلو الأخرى ، أما بريطانيا فعندما وجدت إصرار الشاه وتصميمه على احتلال عربستان تخلت عن جميع تعهداتها السابقة للشيخ خزعل ، وعملت على الحيلولة دون وقوع أي اشتباك بين الطرفين العربي والإيراني ، ولم يجد الشيخ خزعل قدرة كافية للمقاومة فتحقق لبريطانيا ما أرادت ، ودخل الشاه رضا بهلوي الأحواز واتخذ من قصر خزعل فيها مقراً لقيادته ، ثم انتقل إلى المحمرة وشكل فيها حكومة عسكرية برئاسة الجنرال فضا الله خان زاهدي ، وأعلنت الأحكام العرفية في جميع أنحاء عربستان وشكلت محكمة لمحاكمة الخارجين على الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان ، ووصل السير بيرسي لورنس الوزير المفوض البريطاني في عربستان إلى مقر الشاه رضا خان لتقديم التهنئة له على الوضع الجديد (النجار ، 1981 : 49) .

وعندما وصلت الأمور إلى هذا الحد من السوء في عربستان خلال الأشهر الأولى من سنة (1925) ترك الشيخ خزعل مدينة المحمرة واتجه إلى البصرة وسكن مع ابنه الشيخ عبد الحميد بعد أن عين ابنه الشيخ عبد الله حاكماً لمدينة المحمرة ، وقد أيقن الشاه رضا بهلوي أنه لا يستطيع تنفيذ مخططاته والشيخ خزعل خارج إمارته ، فأوعز إلى الجنرال زاهدي بمعالجة الأمر ، فأرسل زاهدي إلى الشيخ خزعل يخبره بأن الأوامر صدرت له للخروج مع قواته من عربستان وهو يرغب بوداعه فرجاه العودة إلى المحمرة ، وبعد تردد رجع الشيخ خزعل إلى الفيلة وعندها زاره المعتمد البريطاني في مدينة الأحواز برفقة زميله المعتمد البريطاني في المحمرة ، وفي مساء يوم (18 نيسان 1925) جرى تنظيم حفل أقيم على ظهر اليخت الخزعلي تم خلاله اعتقال الشيخ خزعل مع ابنه عبد الحميد وأرسلا إلى طهران ، بقي ابنه الشيخ عبد الله أميراً على المحمرة وعربستان مدة ثلاثة أشهر ثم جرى نقله إلى طهران ، وحكمت عربستان حكماً عرفياً عسكرياً ، وبذلك زال الحكم العربي عن عربستان وحتى اليوم (وزارة الإعلام العراقية ، 1972 : 23) .

يرى الباحث أن التآمر البريطاني قد أغناها الخوض في حروب مدمرة مع القبائل العربية القاطنة في إقليم عربستان ، بعد أن وجدت في إيران المفككة حينذاك الوسيلة المناسبة للسيطرة على عربستان ، وذلك من خلال استغلالها للصراع الشعبي الذي كان قائماً بين القوميين والشيوعيين الإيرانيين ، فعمدت إلى تسخير النزعات القومية الملتهبة في تحقيق أغراضها المُهَدَدَة في إيران ، فعملت على دفع الجنرال رضا بهلوي ليكون ضالتها المنشودة ولأنه كان يحمل رتبة عسكرية رفيعة ويشغل منصباً في الجيش ويمثل الاتجاه القومي الفارسي في الصراع الناشب في إيران خلال تلك الحقبة الزمنية ، فاستغلت كل إمكانياتها لدعمه ، فأوصلته أولاً إلى منصب وزير الدفاع ، ثم عملت كعادتها فشجعته للاستيلاء على الحكم بالانقلاب والقوة ، وبذلك تخلصت بريطانيا من أخطر الأعداء على مصالحها ، وضمنت بالحاكم الجديد صديقاً مخلصاً لها في إيران ، خاصة أن إمارة عربستان شهدت تفجر النفط في أيام الشيخ خزعل ، مما بلور مصالح غربية مهمة وحيوية في هذه المنطقة التي كان موقعها الاستراتيجي وما تحويه من موارد طبيعة خطراً على أبنائها .

الفصل الثالث

السياسة الإيرانية تجاه إمارة عربستان (1925 – 2013)

المبحث الأول : سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني تجاه عربستان (1925–1979).

المطلب الأول : الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان عام (1925) .

المطلب الثاني : الأساليب الإيرانية المتبعة لضم إمارة عربستان .

المطلب الثالث : الإجراءات الإيرانية المتخذة لإدامة احتلال إمارة عربستان .

المبحث الثاني : سياسة نظام حكم الجمهورية الإسلامية تجاه عربستان (1979– 2013).

المطلب الأول: ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه شعب عربستان.

المطلب الثاني: سلوك نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه قضية شعب عربستان.

الفصل الثالث

السياسة الإيرانية تجاه إمارة عربستان (1925 – 2013)

تعرض الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) إلى هجمة استعمارية شرسة أدت إلى تجزئته إلى عدد من الدول المتنافرة واغتصاب أجزاء عزيزة منه، فقد جرى توقيع اتفاقية سايكس بيكو عام (1916) ، التي كانت تفاهمًا سريًا بين فرنسا والمملكة المتحدة بمصادقة من الإمبراطورية الروسية على اقتسام دول الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا لتحديد مناطق النفوذ في غرب آسيا بعد تهاوي الإمبراطورية العثمانية،التي كانت المسيطرة على هذه المنطقة، في الحرب العالمية الأولى.

وأصبحت إمارة عربستان بموجب هذه الاتفاقية إحدى مناطق النفوذ البريطاني الذي سرعان ما سمح لإيران باحتلال الإمارة في (نيسان 1925) وذلك في ظل ظروف التفاهم الاستعماري الإيراني ، والضغوط والأطماع الأجنبية في الوطن العربي ، ومنذ ذلك التاريخ استخدمت سلطات الاحتلال الإيراني شتى الأساليب للقضاء على الشعب العربي في هذه الإمارة وإبعاده عن الأمة العربية ، واتبعت سياسات متعددة عبرت عنها بوسائل اقتصادية وثقافية وسياسية أدت إلى تدهور أوضاع هذا الشعب إلى درجة لا مثيل لها في التاريخ الحديث، وصلت إلى مستوى إطلاق اسم خوزستان على الإمارة ، وهي تسمية فارسية قديمة تعني (بلاد القلاع والحصون) .

تتناول الدراسة في هذا الفصل السياسة الإيرانية تجاه إمارة عربستان خلال الفترة (1925 – 2013) من خلال المبحثين الآتيين : –

المبحث الأول : سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني تجاه عربستان (1925–1979).

المبحث الثاني :سياسة نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه عربستان (1979– 2013).

المبحث الأول

سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني تجاه عربستان (1925–1979)

تمكن رضا خان بهلوي في (21 شباط 1921) من السيطرة على الحكم في إيـران وعين نفسه قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للـدفاع (واكـيم ، 1971 : 127)، وكـان اختياره هذا المنصب نابعاً من اهتمامه في تلك الفترة بالجيش وتنظيمه، فجيشه كـان مجـرد مجموعة جند متفرقة الشمل وناقصة العدد ، مما يتعارض مع فكرته القاضية ببناء دولة جديدة (قلعجي ، 1992: 612) ، تستند إلى جيش قوي يستطيع به تنفيـذ مخططاتـه التوسـعية بالقضاء على سلطة الشيوخ والأمراء المستقلين، لهذا وضع يده على وزارة الماليـة وتـسلم أمورها كي يستطيع تدبير خطته بشأن الجيش (الـساداتي ، 1939 : 56) الـذي اسـتطاع تنظيمه بمدة قصيرة تنظيماً وتحديثاً جيدين .

وبعد أن انتهى رضا خان من مشكلة الإمارات المستقلة لم يبق أمامه سـوى التوجـه لتحقيق أطماعه في عربستان مستغلاً المتغيرات السياسية أعقاب الحرب العالمية الأولى التـي كان لها تأثير في إضعاف الشيخ خزعل أمير الدولة الكعبية ، وسرعان ما تدهورت العلاقـة بين الطرفين ، فكان قرار رضا خان الذي لا رجعة عنه في السيطرة على عربستان، وفعلاً أخذ يصدر أوامره إلى قواته للتأهب، ومـا أن حل (تشرين الأول 1924) حتى أعلن رضا خان التعبئة العامة مستهدفاً احتلال إمارة عربستان (السلمان، د.ت : 171) .

وتتناول الدراسة هذا المبحث من خلال المطالب الآتية : –

المطلب الأول : الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان (1921–1925).

المطلب الثاني : الأساليب الإيرانية المتبعة لضم إمارة عربستان بعد عام (1925).

المطلب الثالث : الإجراءات الإيرانية المتخذة لإدامة احتلال إمارة عربستان .

المطلب الأول

الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان (1921- 1925)

أقامت روسيا نظاماً جديداً للحكم إثر الثورة البلشفية عام (1917) ، قطعت بموجبه أي صلة لها بالعهد القيصري وسلكت سياسة خارجية جديدة تخلت بموجبها عن جميع مكاسبها السابقة، وتنازلت عن امتيازاتها المترتبة من الحرب العالمية الأولى (1918) ، وكان نصيب بلاد فارس من هذه السياسة كبيراً ، إذ انسحبت القوات الروسية من الأراضي الإيرانية ، فيما كانت بلاد فارس تعاني من سيطرة الفوضى على البلاد كلها في أعقاب تلك الحرب تقريباً ، ثم برزت مجموعة من العوامل المساعدة التي أوجدها رضا خان وأسهمت بشكل كبير في تسهيل مهمة إيران باحتلال إمارة عربستان ، ومن أبرزها : -

1. رفض معاهدة (9 آب 1919)

قامت في أعقاب الحرب العالمية الأولى حركات وطنية مناوئة للاستعمار شملت معظم شعوب الشرق في مصر وتركيا والهند وبلاد الشام وغيرها، كان لها تأثير واضح على الرأي العام الفارسي؛ مما دفع المجلس النيابي إلى رفض المعاهدة التي توصل إليها السير (برسي كوكس) المندوب السامي البريطاني في العراق ورئيس الحكومة الفارسية (وثوق الدولة) بعد أن احتل البريطانيون المناطق التي انسحبت منها القوات الروسية ، فوضعت المعاهدة بلاد فارس تحت السيطرة البريطانية التامة في الإدارة والجيش ، فرأت موسكو في التصرف البريطاني تهديداً خطيراً لممتلكاتها فأعادت توغل قواتها شمالي فارس ، وفي كل هذا كانت حكومة الشاه القاجاري عاجزة عن رسم خطة سياسية واضحة لتسيير البلاد ومنع التدخلات الأجنبية (النجار ، 2009 : 275) .

2. الإطاحة بالحكومة الإيرانية (شباط 1921)

قام رضا خان الذي كان يشغل منصب رئيس فرقة الحرس بانقلاب (شـــباط 1921) أدى إلى الإطاحة بالحكومة دون مقاومة، وفرض حكومة ضياء الدين الطباطبـــائي علـــى الشاه الذي أُرغِم على القبول بهذه الحكومة الجديدة، التي شغل فيها رضا خـــان منـــصب وزير الدفاع (الساداتي ، 1939 : 54) .

3. الدور السياسي لرضا خان (نيسان 1921)

دب الخلاف بين رضـــا خـــان ورئيس الوزراء الطباطبائي بعد مرور ثلاثة أشـــهر علـــى انقلاب (شباط 1921) إذ نجح فيه رضا خان بإجبار الطباطبـــائي علـــى تـــرك البـــلاد وتنصيب أحمد قـــوام السلطـــة فـــي (نيسان 1921) ليرأس الحكومة التي سيطر عليها رضا خان وشغل فيها منصب وزيرالدفاع ، وقد تحسنت على إثرها العلاقات بين روسيا وإيران وتمخضت عن إبرام معاهدة (1921) بين الطرفين اعترفت باستقلال إيران التام ، وتنازلت روسيا عن المقاطعات الإيرانية التي كانت تحكمها، كما تنازلت عن جميع الديون التي كانت في ذمة إيران (تفاصيل المعاهدة انظر الملحق رقم 1)(إبراهيم ، 1991 : 144).

4. حل المشكلات الداخلية

تمكن رضا خان من إخضاع الأجزاء الشمالية من بلاد فارس للحكومة الإيرانية عامي (1921-1922) ، إذ قرر بعدها تنظيم الشؤون المالية في الدولة ، فدعـــا مطلـــع عـــام (1922) الخبير الأمريكي (آرثر تشيستر ميلسبوف) لهذا الغرض إذ بقي في فارس حتى سنة (1927) تمكن خلالها أن يهيئ للحكومة دخلاً مطرداً (النجار، 2009 : 280).

5. انطلاق تحركات الحكومة الفارسية ضد الشيخ خزعل (شباط 1922)

جاءت الإشارة الأولى التي كشفت عن نية الحكومة الفارسية الجديدة في توسيع سلطتها الفعلية في عربستان في (شباط 1922) ، إذ رفض(قوام السلطة) رئيس الوزراء الفارسي الاعتراف بالتسوية المالية التي تم التوصل إليها صيف (1921) بينه وبين القنصل البريطاني الذي كان يعمل نيابة عن الشيخ خزعل الذي لم يكن موافقاً على التسوية التي كان قد تحدد بموجبها التنازل عن جميع ما تبقى من متأخرات الريع التي لم تدفع منذ سنة (1913) للحكومة الإيرانية ، مقابل دفع كامل الريع بعد سنة (1920)(سترانك ، 2006 : 311) .

6. تولي رضا خان رئاسة الحكومة الفارسية (تشرين الأول 1923)

اكتشف (رضا خان) وجود مؤامرة كان يدبرها رئيس الوزراء (قوام السلطة) ضده فقام على الفور بتولي رئاسة الوزراء بنفسه إضافة لوزارة الدفاع ، وبدأ يتدخل في أمور تتعلق بتحقيق الوحدة الوطنية وإقامة دولة فارس التي يحلم بها (سعيد ، 1999 : 248) .

7. نمو الأفكار القومية المتطرفة لدى رضا خان (1924)

جرت في آذار (1924) مناظرات عنيفة في المجلس النيابي الفارسي حول مسألة الدستور ، التزم رضا خان جانب الحذر منها عندما انتشرت الدعوة إلى إعلان الجمهورية ووقوف رجال الدين بوجهها ، الأمر الذي دعا رضا خان لإصدار بيان طلب فيه من الشعب الكف عن فكرة الجمهورية في الوقت الحاضر ورجا الشعب توجيه العناية لخدمة المملكة ومساعدته في إكمال النواقص الجوهرية في البلاد (الهاشمي ، 1937 : 82) ، وعندما لم يجد من يصغي إليه أعلن استقالته من الحكومة ، وهدد المجلس بالزحف على طهران ، مما دعا المجلس تجديد الثقة فيه فتقلد زمام الأمور من جديد ، ونمت

في ذهنه فكرة بعث الإمبراطورية الفارسية في كل أرض وطئتها جيوش فـــارس ، فراحـــت عربستان ضحية الأفكار القومية المتطرفة بعد أن أصر رضا خان على ضم عربستان إلـــى فارس (النجار ، 2009 : 280) .

8. التحركات العسكرية

نجح (رضا خان) بعدها في إكمال الاستعدادات العسكرية من أجل التقدم نحو عربـــستان وتطويقها واحتلالها وخلع الشيخ خزعل ، وكانت خطة رضا خان للاحتلال تتمثـــل بتوزيـــع الجيش إلى أربع فرق ، تسير كل فرقة تجاه تطويـــق عربستان من جميـــع الجهات كالآتـــي (الشيخ ، 1970 : 224) :-

أ. الفرقة المتوجهة من شمال غرب إيران بقيادة (محمد حسين مرزا) ، تـــسلك طريـــق (أذربيجان) تعبر من (كردستان) و(كرمنشاه) إلى نواحي (قصر شيرين) .

ب. الفرقة الشمالية بقيادة (أحمدي) ، تعبر من (خرم آباد) تجاه (ديزفول) .

ج. الفرقة الجنوبية بقيادة (فضل الله خان) ، وتسير إلى (أصـــفهان) وتختـــرق أراضـــي (البختيارية) إلى (بهبهان) و(رام هرمز) .

د. الفرقة التي يقودها (رضا خان) وتتجه عن طريق (بوشهر) .

وقد خاضت الفرقة التي يقودها (رضا خان) بنفسه من الجانب الأيسر للجيش أول المعارك في منطقتي (ديه مولا) و(هنديجان) وتمكنت من محاصرة عربستان ، ثم استطاعت القـــوات العربية أن تلحق خسائر بالقوات الإيرانية (الهاشمي ، 1937 : 81) ، غير أن عدم تكـــافؤ الجانبين أدى إلى أن يحسم الموقف لصالح (رضا خان) ، الأمر الذي دعا الشيخ (خزعل) إلى إرسال برقية إلى (رضا خان) يعلن فيها انسحابه خلال ثلاثة أشهر ، على أن توقـــف قـــوات

(رضا خان) عملياتها العسكرية ، وقد التقى بعدها الشيخ (خزعل) بـــ (رضا خان) في مدينة الأحواز في (كانون الأول 1924) (الساداتي ، 1939 : 100) .

وخلال اللقاء عقد الطرفان مؤتمراً عن أسباب الخلاف بينهما ، عاد بعدها رضا خان إلى طهران إذ جرى في (كانون الثاني 1925) بحث قضية المحمرة في المجلس النيابي الـــذي اتهم الشيخ خزعل بالتمرد ، وكانت مطالب رضا خان ترد على لسان الحاكم الإيرانـــي فـــي إمارة عربستان فضل الله زاهدي وتلح على الشيخ خزعل لزيارة طهران ، غير أن خزعـــل رفض الذهاب إلى طهران لعلمه بسوء نية الحكومة الإيرانية وذهب إلى البصرة بعد أن ترك المحمرة تحت إدارة ولده الشيخ عبد الله ليتولى شؤونها (السلمان ، د .ت : 175).

ظل الشيخ خزعل في البصرة حتى (15 نيسان 1925) وعندها رتبت إيران بالتنـــسيق مع بريطانيا مؤامرة لإلقاء القبض عليه ، إذ طلب منه الحاكم الإيرانـــي فـــضل الله زاهـــدي الرجوع إلى المحمرة بحجة توديعه بعد أن أصدر له أمراً من طهران بالانسحاب من الإمارة والعودة مع جنوده خلال يومين (الحلو ، 1970 : 127) ، وأبدى القنصل البريطـــاني فـــي المحمرة موني بيني (Moony Penny) ضمانه لسلامة الشيخ خزعل ، بعد أن أقنع الشيخ عبد الله أباه بأن قوات رضا خان قد غادرت الإمارة ، عند ذاك عـــاد الـــشيخ خزعـــل إلـــى المحمرة على متن يخته (الزركلي ، 1986 : 350) . وعندما عاد الـــشيخ خزعـــل زاره زاهدي ودعاه إلى حفلة على شرفه في يخت الشيخ خزعل الراسي في شط العرب مقابل قصر الشيخ خزعل في الفيلية ، تردد خزعل في تلبية الدعوة بحجة أنها تقام في شهر رمضان الذي يستوجب التنسك والعبادة ، لكن زاهدي طمأنه بأن الحفل سيكون سرياً لهذا ذهب الشيخ خزعل ولم يكن يتوقع الغدر به (العاملي ، 1928 : 286) ، وكان برفقته ابنه الشيخ عبد الحميـــد

ولي العهد ، وابنه الشيخ عبد الله مع بعض أقارب الشيخ خزعل وبعض مرافقيه (الشيخ خزعل ، 1970 : 254) .

ولما انشغل الشيخ خزعل بالحفلة وصلت بعض الزوارق إلى اليخت ونزل منها (50) جندياً بحجة تبليغ زاهدي بعض الأوامر وباشروا بتجريد حراس الشيخ خزعل من الأسلحة ، ثم صعد أحد الضباط وألقى القبض على الشيخ خزعل ليلة (19- 20 نيسان 1925)، واقتاده وولديه إلى أحد المراكب من المحمرة إلى الأحواز ومن هناك رحلوا إلى تستر ثم ديزفول (شبر ، 1972 ، 44) ، تم بعدها إطلاق سراح الشيخ عبد الله فيما جرى ترحيل الشيخ خزعل وابنه عبد الحميد إلى طهران ، وهكذا نجحت الحكومة الإيرانية بإلقاء القبض عليهم ثم تقدمت القوات الإيرانية واحتلت المحمرة وعينت حاكماً عسكرياً عليها (الحلو ، 1970 : 131) .

يرى الباحث أن الاحتلال الإيراني لإمارة عربستان جاء نتيجة للعوامل التي تم تناولها في هذا المطلب ، إلا أن الأحداث والمتغيرات الدولية التي شهدتها إمارة الشيخ خزعل كانت في غاية الأهمية خاصة بعد أن تفجر النفط في عربستان عام (1908) مما أدى إلى التكالب الفارسي والبريطاني والغربي لمد يد السيطرة عليها وتوسيع النفوذ الاستعماري فيها، وما تبعه من أحداث جراء تبلور المصالح الأجنبية في منطقة الخليج العربي ، فضلاً عن نشوب الحرب العالمية الأولى عام (1914) إذ كان موقع إمارة عربستان الاستراتيجي خطيراً إبانها، كما شهدت انهيار الحكم القاجاري في فارس وقيام الحكم البهلوي مكانه , ذلك الحكم الذي غزا عربستان واحتلها عام (1925) ، ثم سعى إلى ضمها إلى دولته .

المطلب الثاني

الأساليب الإيرانية المتبعة لضم إمارة عربستان بعد عام (1925)

يُعد عداء الفرس للقوميات حركة شاملة لا تخص عربستان وحدها ، لكن تركيز هــذا العداء في عربستان ولد كرد فعل عند الفرس للزعامة العربية خلال الحكم الإسلامي ، وقــد كونت عربستان ساحة صراع سياسي وثقافي واجتماعي بين العروبة والفارسية بعد ظهــور العرب على المسرح السياسي ، وهذه الحالة طبيعية في البلاد التي تتجاور فيها قوى أجنبيــة مختلفة القوميات ، ولا غرابة في أن هذا الصراع اتخذ طابعاً عنيفاً أفقد العرب كثيــراً مــن سيادتهم السياسية .

وقد برزت النوايا العدوانية والعنصرية لــدى الفرس ضــد العــرب أواخــر العهــد الأفشاري حين أراد نادر شاه نقل الشعب العربــي من عربستان إلــى سواحـــل قزويـــن وإحلال الفرس محلهم ، ولكــن مصرع نادر شاه عــام (1747) حــال دون تنفيــذ هــذه الخطة ، كما حالت الاضطرابات المستمرة في بلاد فارس منذ ذلك الحين دون اعتدائهم على حرية هذا الشعب ، لكن إيران حاولت سبق الحوادث التي كشفتها الحرب العالميــة الأولــى والمتمثلة بظهور الدول العربية القومية للوجود وتبلور الفكر القومي في الــوطن العربــي ، فقامت إيران باحتلال عربستان عسكرياً خوفاً من أن يطالب شعبها بالاستقلال لا سيما العراق (العبيدي ، 1980 : 52) .

لقد سلكت إيران وخاصة في عهد الشاه رضا خان نفس الطريق السابق الذي ســلكه نادر شاه الذي يرمي من ورائه إلى السيطرة على إمارة عربستان ، إذ دفعت إيران بأعداد من رعاياها ليستوطنوا في مناطق عديدة من عربستان ، كما قام رضا خان بالتوسط لدى الــشيخ خزعل ليسمح لبعض رعاياه بالسكن في مناطق عديدة من عربستان سواء فــي المحمــرة أم الأحواز ، واتضح فيما بعد أن أولئك لم يكونوا سوى أعداد من الجند الإيرانيين دبروا مكيــدة السيطرة على عربستان ، إذ إن ثروات إمارة عربستان وموقعها المهم من إطلالها على شــط

العرب وتحكمها بمدخل الخليج العربي ، وأهمية موانئها ومراسيها كل هذه جعلت إيران تسعى للسيطرة على عربستان لأنها كانت ترغب دائماً في أن تصبح لهــا الــسيادة الكاملــة علــى الممرات المائية المهمة بالمنطقة ، لذلك كان تدبيرها قد دفع أعداداً هائلة من رعاياهــا إلــى مناطق الخليج العربي وإمدادهم بكل ما يؤدي لاستمرارهم في البقاء في تلك المناطق والمعيشة فيها حتى إذا أصبحت أعدادهم كبيرة ادعت أن هذه المناطق فارسية وهددت باحتلالها بــالقوة وهذا ما فعلته في ادعائها من قبل بعائدية الكويت والبحرين لها ، وما تدعيه بــبعض الجــزر العربية التي احتلتها دون حق كجزر الإمارات العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الــصغرى وأبو موسى (الحلو ، 1970 : 109) .

وقد ازدادت التصرفات الإيرانية عدوانية عندما قام الجيش الإيراني بعــد أن احتــل عربستان بنهب موجودات الدولة الكعبية بدءاً من أثاث قصر الفيلية ، والاستيلاء على ســت سفن تجارية منها اليخت المسلح بالمدافع الخاص بالشيخ خزعل والمسمى الخزعلــي ، وقــد بلغت قيمة الغنائم ثلاثــة ملايين روبيــة فضلاً عــن (20) ألف بندقية من الطراز الجديد ، واستفادت الحكومة الإيرانية من موارد الإمارة فارتفعت إيراداتها بسبب هذه الموارد ، فيما قام رضا خان بضم أراضي الشيخ خزعل ليضيفها إلى بقية ممتلكاته (لطفي ، 1954: 429) .

لكن الحرب التي شنها رضا خان ضد الدولة الكعبية عــام (1925) لا تعــد منتهية وفق أحكام القانون الدولي والفقه الدولــي ، وذلك بالاستنــاد إلى الحجــج القانونيــة الآتيــة (النجار ، 1981 : 60) : -

1. رفض شعب عربستان ومقاومته الاحتلال يدل على الرغبة في استمرار حربه مع الفرس حتى يتم التخلص من حكمهم غير الشرعي،وهذه قيمة مادية حقيقية لا يمكن تجاهلها كونها تعبرعن إرادة الشعب وهم أشخاص حقيقيون تمثلهم الدولة صاحبة الشخصية الاعتبارية .
2. إن انتهاء الشخصية الدولية لشعب عربستان نتيجة الحرب التي شنها رضا خان وقواته ، لا يعني أن هذه الحرب قد انتهت ، وإنما هي مستمرة بفعل ما أبداه الشعب العربي في عربستان من رفض الاحتلال الفارسي ومقاومته بكل قوة وبجميع الوسائل التي استخدمها عبر الثورات والانتفاضات التي خاضها من أجل استرداد حريته واستقلاله .
3. تمسك الشعب في إمارة عربستان بسيادته على إقليمه وإصراره على مقاومة الاحتلال يستوجب عدم الاعتراف بانتهاء الحرب من أجل رفض مساعي إيران بضم إقليم عربستان إليها .

لهذا تصدى شعب إمارة عربستان ببسالة لقوات الاحتلال الإيراني ، واندلعت في (23 تموز 1925) ثورة قادها عدد من رجال الشيخ خزعل الذين استطاعوا تحرير المحمرة والبقاء فيها لحين إجهاض الثورة والقبض على القائمين بها بعد أن استخدمت الحكومة الإيرانية خدعة جديدة بعد أن أخذت الشيخ خزعل إلى طهران عام (1925) ووضعته تحت الإقامة الجبرية ، فإنها ادعت بأن الشيخ خزعل قد أصدر بياناً جاء فيه أنه يتنازل عن حكمه في عربستان وتتولى إيران شؤونها (التميمي ، 1966 : 111)، الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانية لإصدار قرار بتعيين الشيخ عبد الله ابن الشيخ خزعل أميراً على عربستان ومنحته رتبة ملازم ثان في الجيش الإيراني في محاولة لامتصاص النقمة التي سببها اختطاف الشيخ خزعل (الأمين ، 1998 : 233).

إن الظروف التي شهدتها إيران بعد احتلالها لعربستان تخللها عدد من المحاولات الفاشلة التي قام بها الشعب في إمارة عربستان للتخلص من الاحتلال الإيراني، تزامن معها حصول تغييرات جوهرية في إيران فقد قرر المجلس النيابي في (31 تشرين الأول 1925) وبتوجيه من رئيس الوزراء رضا خان ، تجريد الشاه أحمد القاجاري وإلغاء كافة حقوق الأسرة القاجارية في العرش (إبراهيم ، 1991: 252) ، ثم اجتمع المجلس النيابي في (12 كانون الأول 1925) وقرر تنصيب رضا خان بمنصب شاه على إيران بعد أن تمكن من فرض سيطرته على جميع الأراضي الإيرانية ، وقد جرت عملية التنصيب الرسمية في (25 نيسان 1926) مؤسساً بذلك سلالة جديدة هي الأسرة البهلوية (النجار، 1971 : 248).

ثم قامت بريطانيا بالاعتراف بحكم الشاه الجديد والتأييد الصريح لاحتلاله عربستان ، وإلغاء كل المعاهدات السياسية والتجارية التي كانت قائمة بينها وبين عربستان لتبرم بدلاً منها أخرى جديدة عقدتها مع إيران لكون عربستان أصبحت جزءاً منها ، ثم لم تلبث بريطانيا أن بدأت تعمل لقبض ثمن اشتراكها في المؤامرة وحصتها في الصفقة التي منحت فيها عربستان لإيران خلافاً للجغرافية والتاريخ والحق والقانون ، فكان الثمن انحياز إيران الكامل للغرب وتبعيتها لبريطانيا ، والسيطرة على نفط إيران بما فيه نفط عربستان ، إلا إن حلفاء بريطانيا المتطلعين للنفط والمتصارعين حوله لم يسكتوا على المحاولات البريطانية المنفردة ، فقامت معركة تنافس قاسية بينهم أسفرت عن توزيع نفط عربستان حسب النسب الآتية : الولايات المتحدة 40% ، فرنسا 40 % ، بريطانيا 6% ، شركة شل 14% (الريماوي ، 1974 : 50) .

إن سلوك سلطة الاحتلال الإيراني تجاه إمارة عربستان لم يكشف عن النية في ضم الإمارة إلى إيران مثلما جرت العادة في قيام الدول المنتصرة بالحرب بإعلانها الضم بتصريح

رسمي يصدر منها من أجل إيضاح نيتها في تحديد مستقبل الإقليم الذي احتلته ، لكن إيران لم تصدر حتى الآن تصريحاً رسمياً بضم إقليم عربستان إلى أراضيها ، إلا إن نيتها في ضم الإقليم إليها كانت واضحة وثابتة من خلال الحرب التي شنتها بهدف احتلال الإقليم وضمه ، ومن بيانات الحاكم العسكري الفارسي التي صدرت بعد الاحتلال في عام (1925) وأظهرت هذه النية وأكدتها بشكل واضح .

ثم جاء الضم الفعلي حين عد الإقليم ولاية من الولايات الإيرانية ، ومن خلال هذا السلوك فإن من مبادئ القانون الدولي الثابتة مبدأ إقرار المسؤولية الدولية الذي يلزم إيران بكونها دولة معتدية بإصلاح الضرر الذي سببته لإمارة عربستان التي كانت تتمتع بالشخصية القانونية كدولة ، لذا فإن خرق إيران للالتزامات الدولية التي ارتبطت بها بموجب معاهدة أو عرف دولي أو قاعدة قانونية دولية ، وبما أن إيران سبق أن انضمت إلى عصبة الأمم المتحدة عام (1920) وتعهدت باحترام الالتزامات التي نص عليها عهد العصبة ، ومنها الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب بهدف اكتساب الأقاليم ، فإنها تتحمل مسؤولية دولية بشنها الحرب العدوانية ضد إمارة عربستان في عام (1925) وضم إقليمها إلى الأراضي الإيرانية ، وهذه المسؤولية تستوجب إصلاح الأضرار التي تسببت عن تلك الحرب والتعويض عنها وعن كل ضرر وخسارة أصابت الشعب العربي في هذا الإقليم ، مع إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل الحرب ، وذلك بالتخلي عن الإقليم والانسحاب منه تمهيداً لمنح شعبه فرصة حقه في تقرير مصيره بنفسه بكل حرية (النجار ، 1981: 63).

لكن الخطة الإيرانية بعد احتلالها عربستان كانت شبيهة بتلك الخطط التي نفذتها القوى الاستعمارية في لواء الإسكندرونة أو في المدن العربية التي احتلت فيما بعد مع بعض الفوارق في فلسطين والجزائر ، وهي خطة ترمي إلى القضاء على مقومات العروبة في هذه

المنطقة وقتل كل روابط أو تطلعات أو تحركات فيها للحفاظ على عروبتها ، ومن ثم العودة إلى حظيرة العروبة ، إذ قام الإيرانيون بإلغاء جميع مؤسسات الحكم العربي : الإدارية والقضائية والعسكرية ، واستعاضت عنها في البدء بحاكم عسكري يتمتع بصلاحيات مطلقة لم يلبث أن باشر بإحلال الفارسية محل العربية سواء في الإدارة أم التعليم أم الأمن أم الخدمات العامة ، كما أبعد الموظفين العرب عن كل ما يتصل بأبناء الشعب العربي (الريماوي ، 1974 : 51) .

إن نجاح سلطة الاحتلال الفارسي في فرض نفوذها المباشر على إمارة عربستان أخرج القدرة السياسية من قبضة العرب في هذه المنطقة المهمة، ففي أعقاب السيطرة السياسية المركزية للدولة الكعبية حصل تدفق كبير للمهاجرين من مختلف المدن الإيرانية مما أدى إلى خروج السيطرة الاقتصادية من أيدي العرب ، كما أن الضغوط السياسية القائمة على التمييز بين العرب والفرس التي مارستها السلطة الفارسية عرقلت مسيرة التقدم الاقتصادي وبالتالي التقدم السياسي والثقافي للشعب العربي في عربستان ، وأن ذلك لم يحدث بسهولة ، فقد عملت الحكومة الفارسية منذ عام (1925) على تغيير الهوية القومية العربية للإقليم وصهرها في القومية الفارسية ، واستخدمت أساليب متعددة لتحقيق أهدافها ، فاضطهدت العرب من أجل القضاء عليهم وإبعادهم عن عاداتهم وتقاليدهم وقوميتهم ، وفرضت على الشعب العربي قيوداً متعددة وكثيرة مما جعله يعيش أوضاعاً مؤلمة من البؤس والشقاء مع أنهم أصحاب أرض ضمت أضخم مصادر الثروة والغنى ، فالقرى التي يسكنها العرب لا يوجد فيها الكهرباء ولا المياه الصالحة للشرب ، والبيوت مصنوعة من سعف النخيل ، إلى جانب معاناة الشعب العربي من الجهل إذ تفتك فيه الأمية والمرض (العبيدي ، 1980 : 59 – 60) .

يرى الباحث أن السياسة التي اتبعها نظام الحكم الإيراني بعد أن تمكن من احتلال إمارة عربستان عام (1925) كانت سياسة تمييزية ضد الشعب العربي في هذه الإمارة في التوظيف وفي الثقافة، فمنعتهم من تعلم اللغة العربية واستعمالها في المناسبات، وفرضت شروطاً قاسية بهدف منع الطلبة من الوصول إلى التعليم الجامعي، وبات الطلبة العرب في الإمارة يعانون من صعوبة الحصول على فرص لدخول الجامعات الإيرانية، بحيث تكون فرصة دخول الجامعات الإيرانية للعرب أقل باثنتي عشرة مرة من نظرائهم الإيرانيين بسبب سوء التعليم في مقاطعتهم، وطبيعة أسئلة امتحان الدخول للجامعات الإيرانية التي تجري باللغة الفارسية وتركز على الحضارة الفارسية ، كما يعاني العرب من التمييز في فرص العمل والرتب الوظيفية والرواتب مقارنة بنظرائهم من غير العرب، علاوة على اتباع السلطات سياسة تفريس إقليم الإمارة لتغيير طابعه السكاني، فجرى جلب آلاف العائلات من المزارعين الفرس إلى الإقليم منذ عام (1928)، وكانت سرعة تكاثر هؤلاء أعلى من سرعة تكاثر العرب، وأدى اكتشاف النفط في الإقليم عام (1908) إلى جذب مئات الآلاف من الفرس إلى عربستان مما غير التركيبة السكانية .

المطلب الثالث

الإجراءات الإيرانية المتخذة لإدامة احتلال إمارة عربستان

بعد الاحتلال العسكري الإيراني لعربستان عام (1925) ، سلك شعب عربستان طريق النضال من أجل الحرية والاستقلال ، لكن السلطات الإيرانية قمعت كل تجمع داخل أراضي عربستان ، فأقامت إيران الثكنات العسكرية وزودتها بالأسلحة لمراقبة أبناء عربستان، وهذا المظهر العسكري كان يؤكد صفة التواجد الإيراني كقوة محتلة ، وكان يثير الروح الوطنية لدى الشعب في هذه الإمارة العربية

التي خضعت للنفوذ الفارسي المباشر الذي لجأ إلى وسائل وإجراءات متنوعة للقضاء على عروبتها وهويتها القومية من أجل إدامة احتلالها ، وكان من أبرز هذه الإجراءات : –

1. تغيير اسم إقليم عربستان إلى خوزستان لنفي الصفة العربية عن الإقليم ، ثم قامت السلطات الإيرانية بتغيير أسماء المدن والقرى والأحياء والأنهار والجبال والمواقع، وإعطائها أسماء فارسية جديدة، رغم أنه لا يوجد مصدر إيراني كان يسمي جميع تلك المناطق بالأسماء الفارسية التي نسبها إليها نظام حكم الشاه رضا بهلوي بعد احتلالها عربستان عام (1925) ، وإذا ما جرى تتبع التاريخ الإيراني المعاصر والقديم في عهود السلالات القاجارية والزندية الأفشارية والصفوية والسلالات التي حكمت في إيران من قبلها ، فلا تواجد للتسميات الفارسية الجديدة فيها على الإطلاق (عساكرة ، 2006 : 158).

2. استقطاع أجزاء من المساحة الحقيقية لإمارة عربستان التي تبلغ (185) ألف كيلو متر مربع لتصبح (67.282) ألف كيلو متر مربع، إذ قامت إيران عام (1936) تحت ستار إجراء التنظيمات الإدارية الحديثة باقتطاع مساحة (25.400) خمسة وعشرين ألفاً وأربعمائة كيلو متر من أراضي عربستان وضمتها إلى ولايات إيرانية مجاورة بهدف تقليص مساحة عربستان وتحطيم أواصر الوحدة بين أجزائها ، والمساحات المقتطعة هي (النجار،1981 : 12) :–

أ . اقتطاع (11) ألف كيلو متر من الجزء الجنوبي لعربستان وضمت إلى محافظة فارس.

ب. اقتطاع (10) آلاف كيلو متر من الجزء الشرقي لعربستان وضمت إلى محافظة أصفهان .

ج. اقتطاع (4.400) آلاف كيلو متر من الجزء الشمالي وضمت إلى محافظة لورستان.

4. جعلت السلطات الإيرانية في عهد الشاه رضا بهلوي إقليم عربستان جزءاً من أراضيها ، وأعلنت بأنه يشكل الولاية العاشرة من الولايات الإيرانية آنذاك ، وأعلنت الحكم العسكري المباشر للإقليم ، وألغت جميع مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية (الفرزلي ، 1981 : 105) .

5. أقامت إيران الثكنات العسكرية في عربستان وزودتها بالأسلحة لمراقبة أبناء الإقليم وقمعت كل تجمع داخل أراضيها ، وأجازت السلطات الإيرانية لأفراد الشرطة والجيش اعتقال أي مواطن عربي وقتله إن لم يمتثل لأوامرها ، وكانت النتيجة أن عاش شعب عربستان في حالة من الإرهاب والاضطهاد والتنكيل الدائم (عساكرة ، 2006 : 175) .

6. فرض الحصار الثقافي على الشعب العربي في إمارة عربستان من خلال التقليل من عدد المدارس التي لا تتناسب مع التعداد الرسمي للسكان ، مع عدم السماح للسكان بإكمال الدراسة الجامعية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل نسبة عدد الطلاب العرب في الجامعات والمدارس من خلال تقليل عدد الأساتذة العرب في جامعة الأحواز ، خاصة وأن جميع المدرسين الإيرانيين لا يعرفون اللغة العربية ، كما أن المناهج الدراسية باللغة الفارسية مما يصعب على الطلبة العرب مواصلة دراستهم فيتركونها مرغمين وهو ما كانت تسعى إليه الحكومة الإيرانية (العتوم ، 1980 : 128) .

وقد أصدرت الحكومة الإيرانية قوانين تحرم تدريس اللغة العربية أو استعمالها في الدوائر الرسمية ، فألغيت كل المدارس العربية وحل محلها عدد من

المدارس الإيرانية التي لا يعرف المعلمون فيها اللغة العربية ، وقد جرى تطبيق هذه الإجراءات على كل أراضي الإقليم ومراكز المدن وفي الجامعات وفي الكلية الحربية ووظائف الدولة وفي جميع إيران (الريماوي ، 1974 : 51) .

7. وضع عائق أمام المواطن العربي في عربستان يضمن حقوقه في التقاضي وذلك من خلال منع الحكومة الإيرانية قيام المحاكم بالترجمة من اللغة العربية وإليها ، فضلاً عن قلة عدد المحاكم في الإقليم مما يجعل مراجعة المتوفر منها صعباً ويستغرق وقتاً طويلاً بالإضافة إلى التكاليف الباهضة التي جرى رفعها عند التقاضي (النجار، 1981 : 71) .

8. قيام الحكومة الإيرانية بتعيين رؤساء القبائل العربية وفق شرط أساسي هو الولاء للحكومة الإيرانية ، وإطاعة أوامرها ، وهذا يعد تجاوزاً على الأعراف التي يتبعها المجتمع القبلي في عربستان (الحلو ، 1970 : 132) .

9. استخدام كل أنواع التخويف والإرهاب والاضطهاد والتنكيل بأشد الأساليب القمعية بحق العرب من قبل رجال الأمن الإيراني من خلال الإغارة على القرى العربية بين وقت وآخر ، وسلب ما يصادفونه من ممتلكات شخصية ، وضرب المواطنين العرب بالسياط دون سبب سوى الحقد والطغيان ، وإلزام التاجر العربي من عربستان الراغب بالسفر إلى الخارج بتقديم تعهد خطي يؤكد فيه بأن الغرض من السفر للتجارة فقط وليس لأي غاية سياسية ، مع التعهد بعدم الاتصال بأي من اللاجئين العرب في الخارج ، وعند مخالفة هذا التعهد يكون متنازلاً للحكومة الإيرانية عن أمواله المنقولة وغير المنقولة ، مع الإحالة إلى المحاكم العرفية (النجار،1981 :74). إذ فرض الحصار الأمني على أبناء الشعب العربي من

خلال توزيع الحكومة لرجال الأمن في كافة مدن وقرى عربستان تحت ستار كتائب العلم وكتائب الصحة وكتائب الثورة وكتائب التشويق وذلك لعزل عربستان عن طابعها العربي والقضاء على كل من ينادي بعروبة الإقليم (العتوم ، 1980 : 129) .

10. حرم مجلس الوزراء الفارسي في قرار له العرب من إشغال الوظائف الحكومية أو الانتماء إلى كلية الشرطة أو الكلية الحربية ، وفصل من كان موظفاً في حالة توفر الشبهات التي تخضع لتقديراتهم ، أما العسكريون من الضباط والمراتب الأدنى فقد جرى تسريحهم وفصلهم دون منحهم أي حقوق تقاعدية أو تعويضه ، الأمر الذي يحتم على العرب العمل بالزراعة والصيد بالوسائل البدائية وبحمل البضائع لضمان استمرار معيشته (النجار ، 1981 : 71) .

11. منع أبناء عربستان من السفر إلى العراق لزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وغيرها (الحلو ، 1970 : 132) .

12. إصدار قرار عسكري من الشاه رضا بهلوي يفرض الإجراءات التالية (الريماوي 1974 : 52) :-

أ . نزع سلاح العشائر نزعاً كاملاً .

ب. منع ارتداء الزي العربي وإجبار الأهالي ارتداء الزي الفارسي .

ج. مصادرة أملاك العشائر العربية لتصبح تحت تصرف القائد العسكري للمنطقة .

د. تحريم استعمال الأسماء العربية في تسمية المواليد الجدد .

13. قيام رجال الإقطـاع من الفـرس وبالتعـاون مـع الحكومـة الفارسيـة بسلـب أراضي الفلاحيـن البسطاء ومالكـي الأراضـي مـن العاملين في مهن أخـرى مثل موظفـي الخدمات وسائقي سيارات الأجرة ، والادعاء بتعويض هؤلاء بأراضٍ في شمال إيران ، الأمـر الذي يفـرض على الفلاح العربي ترك أرضه والنزوح عنها إلى الشمال الإيراني ، كما أصدرت الحكومة الإيرانية مطلـع عـام (1962) قانون الإصلاح الزراعي وطبقته في عربستان فقط ، إذ وزعت بموجبه الأراضي على فلاحين فرس جلبوا من مناطق إيران المختلفة وحرم على كل عربي أن يمتلك الأراضي والعقارات إلا بموافقة مجلس الوزراء الفارسي (العتوم، 1980 : 129).

14. تعمدت الحكومة الإيرانيـة عدم توفير الخدمـات الصحيـة فـي عربـستان ، وباتت أغلب القرى في الإقليم لا تتوفـر فيهـا أي معـدات طبيـة ، ومـع قلـة المستشفيات فإنه لا يتم توفير الإمكانات الصحية والطبية لتقديم الخدمـات اللازمـة (النجار ، 1981 : 73) .

15. إنكار نظام الحكم الشاهنشاهي لحقوق وحريات شعب عربستان وإخلاله بأهـداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده التي تؤكد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسـية في كافـة دول العالـم بغـض النظـر عـن نظامهـا السياسـي أو الاجتماعـي (Mvhan , Undated : 248) ، وسيطرة بعض الأوهام في ذهن القائمين علـى النظام السياسي الإيراني ومعظم أفراد الشعب الإيراني بضرورة سـيطرتهم علـى الشعب العربي وفق فكرة أن الجنس الإيراني الآري متميز ومتفوق علـى الجـنس العربي (Mohammed, 1961 : 18) .

ومنذ السنوات الأولى لاحتلالها إقليم عربستان اتجهت السياسات الإيرانية نحو ترجيح العنصرية القومية على الديانة الإسلامية في تعريف الهوية الفارسية في التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وقامت من خلال وسائل الإعلام والمنشورات والمناهج الدراسية ، بإعطاء الأهمية القصوى لإيران القديمة ومدح الأفكار والأهداف المسيطرة في تلك الفترات دون ذكر المفاسد السياسية والاجتماعية التي كانت تمارسها (عساكرة، 2006 : 185).

يرى الباحث أن سنوات حكم الأسرة البهلوية التي امتدت أكثر من خمسين عاماً شهدت سياسة قامت أساساً على الأفضلية القومية العرقية في الأيديولوجية الرسمية للحكومات الإيرانية المتعاقبة التي كانت تتسابق فيما بينها لسد الطريق أمام الشعب العربي في إقليم عربستان بغية منعه من المشاركة في الحياة السياسية ولعدد من الأسباب ، أهمها عرقية نَسَبية أو طائفية تختزل كافة السلطات، ففي إيران القومية الفارسية دون سواها ، لم يلاحظ في كل الحقائب الوزارية التي تناوبت في الحكم سوى وزير واحد عربي بالاسم فقط ، ولم يتبوأ عربي من إقليم عربستان أي منصبٍ كمحافظ أو والي أو رئيس بلدية لا في الإقليم ولا خارجه، والآن وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على سقوط النظام الملكي في إيران يفترض أن تكون الأيديولوجية العنصرية المعادية للعرب قد تراجعت ، إلا أنها لا تزال قوية جداً في أوساط كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية الإيرانية ، لكن الشعب العربي في عربستان لم يرضخ للاحتلال الفارسي فقد قاومه بكل الوسائل المتاحة ، ونفذ عدداً من الثورات القومية وساهم في كل الانتفاضات الوطنية التي قامت بها الشعوب الإيرانية لنيل حقوقها ، ولعب شعب عربستان دوراً بارزاً في الإضرابات والتظاهرات التي عمت إيران ضد شاه إيران ، ورغم الدور الرائد الذي قام به شعب عربستان من أجل إسقاط الإمبراطورية في إيران إلا إن

حكام طهران الذين خلفوا نظام الشاه لم يكن موقفهم أفضل من موقف سلفهم تجـــاه مطالـــب الشعب العربي ، وستعمل الدراسة في المبحث التالي على تناول سياسة نظام حكم الجمهورية الإسلامية تجاه عربستان .

المبحث الثاني

سياسة نظام حكم الجمهورية الإسلامية تجاه عربستان (1979– 2013)

ساهم شعب إمارة عربستان بشكل فاعل في الإطاحة بنظام الحكم الملكي ، بعد أن بلغ النضال العربي أواخر حكم الشاه محمد رضا بهلوي مرحلة عالية ، شارك فيه أبناء الـــشعب العربي في عربستان إلى جانب الشعوب الإيرانية الأخرى بشكل مباشر فـــي الثـــورة التـــي أسقطت نظام الشاه عام (1979) ، وقد مثلت مراحل هذا النضال الامتداد الحيوي لجـــذور المقاومة العربية الممتدة من عام (1925) في هذه المنطقة المغتصبة مدة تقارب نصف قرن ، جرى خلالها انبثاق الجبهة الشعبية لتحرير الأحواز عام (1958) وهو تنظيم سياسي شعاره الكفاح حتى النصر ، كما ولدت فـــي عام (1968) حركة الثورة العربية لتحرير عربستان التي حملت بزوغ الثورة العربية المنظمة في عربستان ضد الاحتلال الإيراني للأرض العربية (النجار ، 1981 : 84-85).

إن تضحيات شعب إمارة عربستان الكبيرة الناجمة عن مساهمته الفاعلة في الإطاحـــة بحكم شاه إيران كانت دافعاً قوياً لهذا الشعب في المطالبة بحقهم في تقريـــر مـــصيرهم بكـــل حرية، إذ إنهم كانوا موقنين بأن هذه المساهمة ستحقق آمالهم في التخلص من الاحتلال ، لكن تنامي الشعور القومي العربي أفرغ نظام حكم الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخمينـــي ،

وجعله يسلط أعنف ضرباته للطموح الشعبي العادل في عربستان ، وبدأ يتبع عدداً من الممارسات التي تستهدف تذويب عروبة الشعب وتسويف قضيته .

تتناول الدراسة هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول: ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه شعب عربستان.

المطلب الثاني: سلوك نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه قضية شعب عربستان.

المطلب الأول

ممارسات نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه شعب عربستان

سيطر مفهوم الهيمنة على الشخصية الإيرانية ، في أسلوب تعاملها مع جيرانها العرب على مدى التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وبخاصة أنظمة الحكم الإيرانية المتعاقبة التي تحمل الطابع القومي التقليدي أو الليبرالي ، لكن الأمر المثير للانتباه يكمن في نظام الحكم الإسلامي الحاكم في إيران منذ عام (1979) الذي أفصح عن تطلعاته الفارسية المفعمة بالموروث التاريخي لشعب وضعته الجغرافيا بين حضارتين قامت الأولى على حدوده الشرقية في شبه القارة الهندية ، والثانية على حدوده الغربية في شبه الجزيرة العربية ، مع إدراكه تماماً أن شعب عربستان العربي يمتد على طول ضفة الخليج العربي الشرقية ، ومن أول مداخلها على شط العرب ، إلى مضيق هرمز ، مما ينفي تماماً تبعيته لإيران (جريدة العرب اليوم الأردنية في 2012/5/5 ، العدد 5598) .

إن تبلور الموقف السلبي لدى نظام الحكم الإيراني تجاه قضية شعب عربستان جاء نتيجة طبيعية لاستمرار النهج الذي اعتمده أركان الدولة الإيرانية بعد انتصار ثورة (1979) القائم على نفس الآيديولوجية التي كانت سائدة في عهود السلالات والأسر الفارسية الحاكمة في السابق ، في طريقة تعاملها مع إقليم عربستان ، شجعها على ذلك اندلاع الحرب

العراقية– الإيرانية (1980–1988) وموقف الشعب العربي في عربستان المؤيد للعراق في تلك الحرب، وتوتر العلاقات السياسية التي كانت قائمة بين إيران وبعض الدول العربية ، كما إن انتهاج النظام السياسي الإيراني بزعامة الإمام الخميني سياسة تصدير الثورة وعلى وجه الخصوص إلى الدول العربية المجاورة والبعيدة منها ، قد زاد في تعقيد العلاقات العربية– الإيرانية ، وبالتالي أثر سلبياً على قضية شعب عربستان ودفع نظام حكم الجمهورية الإسلامية لاتباع سياسة متطرفة تجاه شعب هذه الإمارة المحتلة (عساكرة ، 2006 : 189).

لقد تطلع الشعب العربي في عربستان بأن يقوم نظام الحكم الجمهوري في إيران بتجاوز السياسة القمعية التي كانت تحكم نهج الحكم البهلوي ، لكن النظام الجديد خيب آمال شعب عربستان، وتعامل معهم بقسوة مفرطة لمجرد مطالبتهم بتأكيد انتمائهم القومي العربي ، ورفض الاستماع للأصوات المنادية بحق تقرير المصير، فتحولت المدن العربية إلى قلاع لمقاومة سياسة النظام الجمهوري الذي أراق دماء الشعب في هذه المدن التي تعرضت لهجمة عنيفة ظالمة على يد ما يسمى "حراس الثورة الإيرانية" ، وأنكر نظام الحكم مطالب الشعب العربستاني وحقوقه ووجه إليه حملات إرهابية عنصرية بشعة ، وظل شعب عربستان يعاني من الاضطهاد ومن سياسة النظام المعادية الرامية إلى سحق طموحات الشعب العربي وتطلعاته العادلة المشروعة، وإلى تكريس واقع الاضطهاد العنصري والقهر الاجتماعي، ولم تكتف سلطات النظام الجمهوري الإيراني باتباع أساليب حكم الشاه في عربستان بل تمادت إلى أبعد من ذلك من خلال تنفيذها الممارسات الآتية (منتدى الأحواز: http://www.grenc.com/sfiles/alahwaz/Arabistan1.htm) : –

1. تنظيم حملات الاعتقال الواسعة .
2. إعدام كثير من المواطنين العرب بأحكام صدرت عن المحاكم الثورية .

3. تهجير الآلاف من المواطنين العرب من مناطقهم وبالأخص من طرفي نهر كـــارون مابين مدينتي الأحواز والمحمرة .

4. فتح مياه سد الدز ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ وإغراق عشرات القرى والمزارع والبساتين العربية .

5. حرمان المواطنين العرب من تملك المحلات التجارية الكبيرة والمصانع .

6. منع المواطنين العرب من تولي مسؤوليات رئيسية في معامل النفـــط ، وحرمانهم من تولي المناصب الرسمية المهمة .

7. إهمال شؤون المواطنين العرب وعدم الاهتمام بأوضاعهم الصحية والتعليمية واعتماد سياسة إفقارهم وإفقار مناطقهم .

إن مرور أكثر من ربع قرن من الزمن على سقوط النظام الملكي في إيران ، وسيطرة نظام الحكم الجمهوري على مقدرات الشعب الإيراني وإنشاء الدولة الدينية التي تطبق تعـــاليم الدين الإسلامي وأحكامه في نظام حكمها ودستورها ، يفرض انتهاء الآيديولوجية العنـــصرية الإيرانية المعادية للعرب ، إلا أن آثار هذه الآيديولوجية لا تزال قوية جداً في أوساط كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية الإيرانية كأنصار تيار عودة الملكية ، ولدى عـــدد كبيـــر مـــن المثقفين الإيرانيين ، فيما برز الفكر القومي العنصري ذو النزعة الآرية* بعد تـــولي محمـــد خاتمي منصب رئيس الجمهورية في إيران عام (1997) ، إذ مثل رموز تيار الإصلاحيين

* **الآريون : الآريون تسمية أطلقت في القرن التاسع عشر على مجموعة من الشعوب الناطقة باللغات الهندية – الأوربية، اعتماداً على وجود قرابة بين تلك اللغات. ولكن المصطلح «آري» يستخدم اليوم للدلالة خاصة على الفرع الشرقي، أي الهندي - الإيراني من أسرة اللغات الهندية – الأوربية، وبالتالي فهو مصطلح لغوي بالدرجة الأولى، ولا يتضمن بالضرورة خصائص إثنية أو عرقية أو ثقافية أو قومية محددة. ويعود أصل هذه الكلمة إلى اللفظة السنسكريتية التي تعني «النبلاء»، وقد تسمت بها القبائل الآرية التي غزت شمالي الهند لتميز نفسها من السكان المحليين الفيديين، الداكني البشرة، الذين أخضعتهم لسيطرتها إبان الألف الثاني ق.م.**
كما توجد أيضاً في اللغة الفارسية القديمة بصيغة مماثلة بمعنى «السادة». وكان الميديون، الذين أسسوا أولى الدول التاريخية في إيران، يدعون في الأزمنة القديمة «آريين»، بحسب رواية المؤرخ هيرودوت. ويفخر الملك الفارسي الأخمينيداريوس الكبير (522-486ق.م) في أحد نقوشه المشهورة، بأنه كان فارسياً و«آرياً».
كما يعكس اسم «إيران» الانتساب إلى أولئك الآريين، الذين هاجروا إليها - تبعاً للروايات القديمة - من السهول الفسيحة الواقعة إلى الشرق والشمال الشرقي من بحر قزوين.

برئاسة خاتمي هذا التوجه العنصري في نظرته للشعب العربي في عربستان ، كما يلاحظ أن " القيود التي كانت مفروضة على شعب عربستان ، قد تراجعت بعض الـشيء ، واسـتطاع بعض العرب ممن ثبت ولاؤه وعمالته للنظام الإيراني استلام مناصب في بعـض مؤسـسات الحكومة الإيرانية " (جريدة طريق العامل الإيرانية ، 2002 ، العدد 170) .

إن ممارسات نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران قامت على مجموعة من العوامل المضادة لشعب عربستان ، ومن أبرز وجوه هذه الممارسات ما يلي : -

أ . عانى شعب عربستان من تجاوز واضح على حقوقه السياسية من قبل سلطات نظام الحكم الجمهوري الإيراني ، فقد تعرض الشعب لتغييب حالة الوعي السياسي لدى أبنائه وعدم توفير المعلومات التي تسهل عملية المشاركة السياسية ، مقابل عدد من الامتيازات التي يتمتع بها أبناء القومية الفارسية الحاكمة في إيران ، في ظل عدم إجادة أغلب أبناء شعب عربستان للغة الفارسية التي يجري استخدامها حصرياً في النشاطات السياسية ، سواء أكانت متعلقة بالانتخابات البرلمانية أم الرئاسية ، أم تلك المتعلقة بالسعي للحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية كتلك التي تتعلق بمفهوم المواطنة ، الأمر الذي جعل أغلبية هذا الشعب غير قادرٍ على المشاركة الواعية والفاعلة في أغلب النشاطات السياسية ، كما أن المواطن العربي ملزم بالذهاب مرة أو مرتين للإدلاء بصوته في الانتخابات في السنة الواحدة طوال حياته ، وإن الإلزام الواقع عليه يأتي من كون مشاركته مرهونة بأمر يتعلق بختم أوراقه الشخصية من قبل دائرة الانتخابات كي لا يحرم من حصته التموينية التي توزعها السلطة الحاكمة (عساكرة ، 2006 : 190) .

ب. إن معاناة الشعب العربي في عربستان من قلة التمثيل في البرلمان الإيراني، وعدم حصوله إلا على عدد ضئيل من المناصب الحكومية من منطلق منحاز سياسياً واقتصادياً انطلاقاً من اعتبارات عرقية، دفعهم للمطالبة بتحرير إقليمهم من الاحتلال الإيراني واعتراف الأمم المتحدة بها دولـــة عربية مستقلة ، لكن الحكومة الإيرانية قامت بقطع الطريق أمام مطالبهم عبر إنشاء مستوطنات زراعية ذاتية الاكتفاء وإسكان إيرانيين من أصل فارسي في هذه المستوطنات للعمل فيها وتشغيلها في إطار إستراتيجية مدروسة لتغيير الطابع الديموغرافي للمنطقة، وورد في تقرير لمنظمة العفو الدولية: "تشير التقارير والمعلومات إلى أن السلطات الإيرانية تصادر مساحات شاسعة من الأراضي بهدف حرمان العرب من أراضيهم (انظر الملحق رقم 2)، ويبدو أن هذا يندرج في سياق إستراتيجية غايتها نقل العرب بالقوة إلى مناطق أخرى مع تسهيل انتقال غير العرب إلى عربستان (الحبتور ، 2011) .

ج. خلق ظروف سيئة للغاية هدفها عدم منح الحقوق الصحية لأبناء شعب عربستان جعلتهم يعانون من التهميش ونقص في مياه الشرب والكهرباء والهاتف والصرف الصحي، إذ يعيش 50% منهم في فقر مدقع، ويتعرض 80% من الأطفال لسوء التغذية، مع عدم فتح المستشفيات في عربستان وإن توفرت فهي قليلة جداً ولا تتوفر فيها الإمكانات الصحية والطبية مما أسهم في انعدام الرعاية الصحية للسكان العرب القاطنين فيمـــا يقـــارب (150) قرية في مقاطعة الأحواز وحدها ، سوى إحدى عشرة قرية فقط فيها إمكانات طبية متواضعة ، ومن مجموع أكثر من مائة قرية في مقاطعة عبادان هناك ثماني قرى فقط فيها الإمكانات الطبية (الفرزلي، 1981، 107)

.

د. منع ممارسة الحقوق الدينية لشعب عربستان خاصة خلال سنوات اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988)، وذلك من خلال استغلال نظام الجمهورية الإسلامية تلك الحرب ليحول المساجد إلى قواعد عسكرية أو مراكز للدعاية الحربية والتوجيه الأيديولوجي والتعبئة الجماهيرية من قبل عناصر الحرس الثوري الإيراني والجيش الشعبي ، كما إن سلطات النظام الجمهوري في إيران تعامل العربي معاملة المرتد في حال فكر في تغيير مذهبه من شيعي إلى سني أسوة بتعامل الشريعة الإسلامية مع من يغيّر ديانته الإسلامية إلى ديانة أخرى على أساس أنه مرتد، وقد واجه العديد من أبناء الشعب العربي المسلم في عربستان الملاحقة والسجن والإعدام بسبب التفكير في تركهم المذهب الشيعي واختيارهم المذهب السني (عساكرة ، 2006 : 193).

هـ. التجاوز على الحقوق الثقافية لشعب عربستان من خلال الاستيعاب القسري لهذا الشعب عبر محاولة القضاء على ثقافته العربية، ووضع شروط من قبل السلطات الإيرانية تشترط إطلاق أسماء إيرانية على المواليد الجدد من أبناء العرب لإصدار وثائق ولادة لهم ، وإصدار تعليمات إلى المدارس في إقليم عربستان بعدم تدريس اللغة العربية التي يُمنَع التحدث بها في المؤسسات الحكومية التنفيذية والتشريعية ، وحظر الإعلام العربي من أداء مهامه ، أما الصحفيون الذين ينتقدون الممارسات التي تستهدف الحياة الثقافية فيتم زجهم في السجون الإيرانية (الحبتور ، 2011) .

يرى الباحث أن سياسة نظام الحكم الجمهوري الإسلامي في إيران لم تختلف عن سياسة نظام الحكم الملكي في طريقة تعاملها مع شعب عربستان الذين عانوا من بطش النظامين المعبر عنها بالعقلية الحاقدة في التحكم بمصير الشعب والسيطرة عليه ، بل إن

سلطات النظام الجمهوري لم تكتف باتباع أساليب حكم الشاه لتتمادى إلى أبعد مدى في القيام بحملات الاعتقال الواسعة ، وإعدام كثير من المواطنين وتهجير الآلاف من المواطنين العرب من مناطقهم ، مع عدم الاهتمام بأوضاعهم الصحية والتعليمية والثقافية ورفض حصولهم على حقوقهم وحرياتهم بما فيها السياسية والدينية ، لكن هذه الممارسات لم تمنع شعب عربستان من المطالبة بحقوقه المشروعة عبر رفض تلك الممارسات بشتى الأساليب السياسية والجهادية من أجل التخلص من سيطرة الاحتلال ، وهذا ما تناوله المطلب التالي .

المطلب الثاني

سلوك نظام الحكم الجمهوري الإيراني تجاه قضية شعب عربستان

قام نضال شعب إقليم عربستان ضد الاحتلال الإيراني في عهد نظام الحكم الملكي على مقاومته بكل الوسائل المتاحة ، والمشاركات الفاعلة في الانتفاضات الوطنية التي نظمتها كافة الشعوب الإيرانية لنيل حقوقها، وتجسد ذلك النضال عبر تنظيم الإضرابات العارمة والهجمات المتكررة على منشأة النفط والمصانع والشركات ذات الصلة التي يعتمد عليها الاقتصاد الإيراني ، مما جعل تلك المنشآت تتوقف عن العمل والإنتاج ، وبالتالي شلّ قطاع الاقتصاد كله جراء توقف مصادر الطاقة المتواجدة في إقليم عربستان ، الأمر الذي أفشل قدرة النظام على إخماد ثورات الشعب العربي المشتعلة في عربستان التي قامت من أجل التخلص من الاحتلال الإيراني الدخيل على إقليم عربستان ، ولم تستطع ممارسات النظام وإجراءاته في التصدي لنضال شعب هذا الإقليم الذي ظل يمارس حياته وفق أعرافه وتقاليده العربية الخالصة ، وقد لعب شعب عربستان دوراً بارزاً في حالة الحراك التي عمت إيران ضد نظام الشاه ، مما عجّل في سقوط نظام الحكم الملكي في إيران عام (1979) .

وكان شعب عربستان يأمل أن تؤدي مساهمته في إسقاط الشاه إلى التخلص من السياسة الجائرة التي اتبعها ، وأن آمال العرب في الحرية وتقرير المصير ستحقق ، خاصة أن شعارات الثورة الإيرانية التي رفعها النظام الجديد كانت تحمل صفات إسلامية ثورية مثل: قيم الحرية، والعدالة الاجتماعية، ورفع الظلم والتمييز، والدفاع عن حقوق المحرومين وقضاياهم العادلة في العالم (النجار ، 1981 : 78) .

ولم يختلف السلوك الإيراني في ظل نظام حكم الجمهورية الإسلامية في إيران عن سابقه نظام الحكم الملكي تجاه شعب عربستان ، إذ يمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال الأبعاد الآتية :-

1. نظرة النظام الإيراني إلى إقليم عربستان

اختلفت النظرة الإيرانية الإستراتيجية إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وإلى إقليم عربستان بشكل خاص باختلاف العهود التي مرت بإيران ؛ إذ زادت أهميتها حيناً وتناقصت حيناً آخر ، ولكنها بقيت تحمل توجهات نابعة من حقيقة أن المنطقة مهمة لإستراتيجيتها، ففي الماضي السحيق كانت المنطقة موقع صراع بين الحضارتين الفارسية واليونانية ثم الرومانية ، ثم أصبحت منطقة تلاقٍ للحضارة العربية الإسلامية في ظل الدولة الإسلامية وتحديداً الدولة العباسية ، فمنطقة صراع بين الدولتين العثمانية من ناحية والصفوية من ناحية أخرى ، ثم تتابعت على المنطقة القوى الاستعمارية الحديثة البرتغالية والبريطانية ، كما عانت المنطقة من صراعات داخلية عبر السنين نتيجة الاتجاهات الانفصالية ، فأقيمت فيها دول منفصلة أو مستقلة ذاتياً عن السلطة المركزية التي كانت تحكم ، كما تراجعت إلى دويلات صغيرة ، إذ برزت الصراعات القبلية ، لغاية ظهور النفط والتكالب الاستعماري عليه ، وأصبحت عربستان مجدداً ملتقى

الطرق بين الشرق والغرب ، وهكذا أصبح تاريخ منطقة الشرق الأوسط أو المنطقة العربية والخليج العربي عامة وإقليم عربستان خاصة ، موضع صراع وتنافس دولي وإقليمي ومحلي ، وأصبح تاريخ هذا الإقليم جزءاً لا يتجزأ من التطور التاريخي والاستراتيجي العالمي (الغتم ، 2008 : 1) .

وتقوم نظرة نظام الحكم الجمهوري تجاه عربستان على خصائص الشخصية الإيرانية التي تميل إلى القوة وتعظيمها تجاه القوميات الأخرى غير الفارسية ، من خلال الانغماس في الرمزية التجريدية*، والمرونة الفائقة في الميل والابتعاد – متى شاءت – عن الواقع إلى الخيال وبالعكس ؛ وعن الآيديولوجيا إلى الأسطورة وبالعكس ؛ وعن الدين إلى السياسة وبالعكس ، بدهاء مقتدر على إخراج الخلفية النفسية على الخصوم مخرج الحقائق المنطقية ، وصناعة المشاهد الناطقة كالسحر بحقيقة الوهم ، وهذا يفسر ظاهرة العنف التي يتميز بها نظام الحكم الجمهوري في إيران الذي يستمد جذوره من العهد الصفوي، إذ يلتقي تشابه النظامين في نظرتهما تجاه عربستان إلى العوامل الآتية (عبد الله ، 2012 : 201) : –

أ. اعتماد العنف كوسيلة أساسية في ملاحقة الخصوم .

ب. النزعة التوسعية عبر الاحتلال والضم القسري.

ج. الاعتقاد بالغيبيات والعمل على ترويجها .

د. اعتماد اللغة الفارسية وسيلة وحيدة للتخاطب في البلاد ، وفرضها بالقوة القسرية على القوميات والجماعات الإثنية ، وعدها اللغة البديلة للغات الأخرى في إيران .

2. سلوك النظام الإيراني تجاه إقليم عربستان

---

* التجريدية الرمزية : هي الحالة التي تتميز عادة بقوة حدس عالية تتصل أساساً بالبواعث الغريزية العميقة لحفظ النوع .

جاء سقوط نظام الحكم الملكي في إيران عام (1979) لينهي مع سقوطه عهد الأسرة البهلوية بعد أكثر من خمسين عاماً ، ووصول نظام مغاير تماماً للنظام السابق بخطاب مناهض للثوابت الخليجية من الناحية السياسية والعقائدية ، ولم يكن موقف هذا النظام بذلك الخطاب يكتفي بالتعامل مع دول الخليج العربية ، بل أعلن صراحة عن عزمه على نشر هذه الأفكار التي جاء بها ولم تكن تعني إلا تغيير شكل الثوابت القائمة في أنظمة دول المنطقة ، مع استمرار أطماع النظام الإيراني الجديد في الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، وزاد عليها من خلال المطالبة بالبحرين والاستمرار باحتلال إقليم عربستان ، ودخول هذا النظام الجديد في أشد الصراعات الإقليمية خطراً على الخليج ، وهي الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988) التي جاءت كالطوفان الذي يريد تغيير المنطقة جغرافياً وسياسياً واجتماعياً (الرميحي ، 1998 : 185) .

وقد عانى شعب إقليم عربستان من سلوك النظام الإيراني الذي سيطر على مقدرات إيران بعد سقوط الشاه من خلال السلوكات الآتية :-

أ. موقف الجنرال أحمد مدني الحاكم العسكري الإيراني لإقليم عربستان الذي قال قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني بحقه إنه (نور عيني) (عبد الله ، 2012 : 202)، فهذا الجنرال الإيراني سمح لقواته باستباحة مدينة المحمرة بتاريخ (29 / 12 / 1979) عندما سمح بارتكاب مجزرة بشعة زهاء أسبوع كامل ، ثم قال إنه مستعد لشرب دماء العرب كالماء إن هم واصلوا متابعة مطالبهم ، وأصدر أوامره بمهاجمة المتظاهرين العرب في الإقليم بالدبابات (العتوم ، 1980 : 137) .

ب. رفض حكام إيران مطالب شعب عربستان المتعلقة بالمجالات الآتية (عساكرة ، 2006 : 214-215):-

أولاً : الاعتراف بالقومية العربية في إيران ، وتضمين الدستور الإيراني قبل صدوره لهذا الاعتراف.

ثانياً: تشكيل مجلس محلي للحكم الذاتي في إقليم عربستان يقوم بوضع القوانين المحلية اللازمة في المجالات الداخلية (الحقوق والحريات السياسية).

ثالثاً: تشكيل محاكم عربية لحل مشاكل المواطنين العرب وفقاً لقوانين الجمهورية الإسلامية (حقوق التقاضي) .

رابعاً: عد اللغة العربية لغة رسمية في عربستان إلى جانب اللغة الفارسية (الحق في التعليم باللغة العربية) .

خامساً: إلزامية تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية في عربستان .

سادساً: فتح جامعة تدرس باللغة العربية في منطقة الحكم الذاتي لإقليم عربستان .

سابعاً: منح حق إشغال الوظائف في عربستان لأبنائها العرب (الحق في العمل).

ثامناً: ضمان حرية الصحافة والنشر والإعلام باللغة العربية .

تاسعاً: تخصيص جزء من موارد النفط الذي ينتج في عربستان لإعمار الإقليم .

عاشراً: السماح للمواطنين العرب العمل في القوات المسلحة (الجيش والشرطة) .

حادي عشر:إعادة النظر في قوانين توزيع الأراضي الزراعية وفقاً للقوانين الإسلامية .

إن رفض مطالب شعب عربستان من قبل نظام الحكم الجمهوري الإيراني يستند إلى وجهة النظر الإيرانية التي تطلق على الدول العربية بأنها أنظمة (القبائل العربية) المجاورة لها وتحكم عليها بأنها دول كافرة وغير شرعية ليس لها أن تحكم أو تتحكم بمحيط نفوذها الجيوسياسي ، وأن الحكومة الإيرانية هي الحكومة الإسلامية العالمية التي تعد المصدر الوحيد للشرعية والقانون في إدارة شؤون المؤمنين ، وأن كل الحكومات الأخرى هي شيطانية ، وأن الحكام والشعوب التي ترفض الاستسلام لقائد الثورة الإيرانية يجب أن يعاملوا بالسيف ، وأن يرسلوا إلى الجحيم (عبد الله ، 2012 : 225) .

ج. رفض قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني الحديث باللغة العربية التي يتقنها جيداً وحديثه بلغته القومية الفارسية ، مع الوفد العربي الذي كان يمثل مدن إقليم عربستان برئاسة الشيخ محمد الخاقاني الذي زار طهران في شهر آذار (1980) لإجراء محادثات مع الحكومة التي قامت بعد عام (1979) وتقديم مطالب إقليم عربستان ، وتولى أبو الحسن بني صدر – أول رئيس جمهورية في إيران – شؤون الترجمة ، شن في إثرها حملة عسكرية واسعة ضد شعب عربستان جرى فيها اعتقال قادة عربستان والشيخ الخاقاني (النجدي ، 2009) .

د. محاولة سلطات نظام الجمهورية الإسلامية تغيير النسيج السكاني في عربستان بحيث يصبح العرب أقلية في الإقليم ، وقد جاء ذلك في رسالة منسوبة إلى محمد علي أبطحي مدير مكتب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي إثر الاحتجاجات والتظاهرات السلمية التي شهدتها مدن الأحواز والحميدية والحويزة وميناء معشور ومناطق أخرى في (15 نيسان 2005) ، قتلت خلالها قوات الأمن الإيرانية نحو (50) شخصاً واعتقلت المئات (عزيزي ، 2012) .

3. ضعف النشاطات السياسية لممثلي شعب عربستان

أدى تعثر الحركة الوطنية في إقليم عربستان في تغيير الواقع السياسي القائم في الإقليم إلى ضياع الفرصة التي كانت متاحة أمام مناضلي هذه الحركة في الارتقاء بقضية عربستان إلى مصاف قضايا التحرر الوطني العالمي ، إذ تعرضت التنظيمات السياسية الناشطة في إقليم عربستان إلى الفشل في عدد من المواقف التي لم يجر تحقيقها ، ومن أبرز هذه المواقف الآتي (عساكرة ، 2006 : 218) :-

أ. فقدان قضية عربستان للزعيم القادر على توحيد صفوف المناضلين مثلما هو الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية التي اتخذت من الزعيم الراحل ياسر عرفات قائداً لمسيرة الشعب الفلسطيني النضالية .

ب. فشل الحركة الوطنية في إقليم عربستان في بناء المؤسسات التي من شأنها أن تضمن استمرارية النضال وتهيئة الأجواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الإقليم من أجل الانتقال من مرحلة الثورات والانتفاضات إلى مرحلة بناء أسس الحكم المحلي في الإقليم ، أو في أقل تقدير جعل العمل النضالي يسير وفق أسس مؤسسية.

يرى الباحث ، أن التباطؤ الإيراني في عملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية، والتجاهل المتعمد لمشكلة الألغام التي خلفتها تلك الحرب؛ قد تسبب في مقتل المئات من أبناء مدن عربستان ، ذلك على الرغم من المساعدات المالية الدولية التي تتلقاها إيران في هذا المجال. وهذا دليل على النوايا السيئة التي يضمرها نظام الحكم الجمهوري تجاه شعب إقليم عربستان صاحب التاريخ الحافل برفض الخضوع أو الاعتراف بالحكم الإيراني عليه ، إدراكاً من هذا الشعب بحقوقه التاريخية والقومية في عروبة الإقليم الذي يعيش فيه ، وحقه في تقرير المصير والاستقلال عن إيران وهذا ما تناوله الفصل الرابع من هذه الدراسة ، في ظل سياسة العنف المفرط والسلوك البشع التي يستخدمها النظام مع العرب ، ذلك النظام الذي أباح القتل والتنكيل لأبناء عربستان دون وجه حق ، ولعل ما يطلبه أهل عربستان يتحدد في الوقوف والتضامن معهم على أقل تقدير ، إن لم يكن من باب العروبة والقومية ، فمن باب الشعور الإنساني البحت على الأقل .

الفصل الرابع

حق تقرير المصير لشعب إمارة عربستان

الفصل الرابع

حق تقرير المصير لشعب إمارة عربستان

منح القانون الدولي المعاصر كافة الشعوب الكبيرة والصغيرة ، على اختلاف مستوياتها متقدمة أو نامية أو متخلفة ، قوية كانت أو ضعيفة ، حق تقرير المصير والحصول على التنمية الشاملة وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ويرتبط تقرير المصير بشكل مباشر بمفهوم الوعي السياسي بوصفه فكرة ومفهوماً سياسياً من الناحية النظرية ، وذلك لأن استعماله يترادف مع تعبير حرية الإرادة .

ورغم التباين الذي يشوب مفهوم حق تقرير المصير بين فقهاء القانون الدولي ، ومواقف الدول واتجاهاتها، إلا أنه أصبح أحد المبادئ الأساسية الملزمة للقانون الدولي المعاصر ، بعد أن تبلورت معانيه تحت تأثير وضغط نضال الشعوب ضد الدول الاستعمارية من أجل الحرية والاستقلال الوطني ، وجرى تثبيته في ميثاق الأمم المتحدة تحت البند رقم

(2) المادة (1) (انظر الملحق رقم 3) ، لذلك وجدت صلة قوية ومباشرة بين مفهوم حق تقرير المصير بكل أشكاله، وبين مفهوم حقوق الإنسان للأفراد والجماعات العرقية أو الثقافية من جهـــة ، والديمقراطية في صيغتها القديمة والحديثة من جهة أخرى . ومن خلال ما يعانيه شعب إقليم عربستان من ظروف الاحتلال القاسية التي تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته التاريخية في السماح لهذا الشعب بتقرير مصيره .

تتناول الدراسة في هذا الفصل حق تقرير المصير لشعب إقليم عربستان من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : أبعاد حق تقرير المصير .

المبحث الثاني : الحقوق القانونية لسيادة إقليم عربستان بعد الاحتلال الإيراني.

المبحث الأول

أبعاد حق تقرير المصير

يعد حق تقرير المصير للشعوب من المبادئ الأساسية في القانون الدولي بكونه حقاً مضموناً لكل الشعوب على أساس المساواة بين الناس ، لذلك كانت هناك صلة قوية ومباشرة بين مفهوم حق تقرير المصير بكل أشكاله، وبين مفهوم حقوق الإنسان ، بكونه فرداً أو جماعة عرقية أو ثقافية من جهة، والديمقراطية في صيغتها القديمة والحديثة من جهة أخرى. وتتضح أهمية هذا الحق كونه يشكل الإطار العام الذي تندرج ضمنه الحقوق الأخرى، فكيف يمكن المطالبة بحقوق الإنسان الخاصة في إطار شعب فاقد لحقه في تقرير مصيره ، لذلك أكدت المواثيق الدولية على هذا الحق كما جاء في النص : " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سليمة وديـــة بين الأمم مؤسســـة على

احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بأن يكون لكل منها تقرير مصيرها " (المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945) .

وقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان فهو لم ينص على انعقاد الميثاق بين الأطراف المتعاقبة كما هو المعتاد في الاتفاقيات الدولية، أو كما كان في عهد عصبة الأمم ، إذ جاء في ديباجة الأمم المتحدة النص الذي يؤكد بأن إنشاء هذه الهيئة الدولية قد جاء باسم الشعوب وليس الدول، إذ جاء في النص (نحن شعوب الأمم المتحدة)، وبهذا يدل على الإيمان بالشعوب بما يعزز حقوق الإنسان وحرياته دون تمييز بسبب الجنس واللغة والدين والمساواة بين الرجال والنساء، ويتناول هذا المبحث أبعاد حق تقرير المصير من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : المنطلقات السياسية لحق تقرير المصير .

المطلب الثاني : المضمون القانوني لحق تقرير المصير .

المطلب الأول

المنطلقات السياسية لحق تقرير المصير

يلتقي مفهوم تقرير المصير مع مبدأ السيادة كونهما يتعلقان بشؤون الأمم وإراداتها ، والسيادة – في حدود تناولها جان جاك روسو لها في كتابه العقد الإجتماعي ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ – تعبّر عن ممارسة أية أمة لإرادتها العامة ، وهذه الأمة بالصيغة الجمعية هي: وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها ، بمعنى أن الإرادة ليست ملكاً للحاكم (بسيوني، 1998 :52) ، وعليه ؛ فإن سيادة الأمة هي صفة عليا آمرة في الدولة ، وهذه الصفة لا يمكن إسنادها إلى فرد أو مجموعة أفراد ولا إلى هيئة أو مجموعة هيئات في الدولة ، وإنما تستند لمجموع الأفراد لكون شخصية هذا المجموع تمثل كل فرد من الأفراد المكونين له (خليل ،

1979 : 38) . أي أن المجموع يشكل وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد ، وهي وحدة مستقلة تماماً عمن تمثلهم من أفراد ، وغير قابلة للتجزئة .

وعلى هذا الأساس؛ فإن سيادة الأمة تصبح وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة ، ولا يمكن التصرف بها والتنازل عنها ، والأمة وحدها هي المالكة لها . وقد تبنت كثير من الدساتير في الدول العربية هذا المبدأ كالدستور المصري لسنة (1923) و سنة (1930) ، ونصت عليه المادة (24) من الدستور الأردني لعام (1952) ، وقد جاء هذا التبني بعد أن اعتمدته الجمعية الوطنية الفرنسية عندما قررت في المادة الثالثة من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر عام (1789) على أن " الأمة مصدر كل سيادة" كما حولته لمبدأ دستوري نص عليه دستور الجمهورية الثالثة الصادر عام (1795) (شطناوي ، 2005 : 59) .

وتعني السيادة سلطة الدولة العليا على سائر الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الكائنة في الدولة ، وبناء على ما سبق ؛ فإن السيادة التي تختص بها الدولة هي سلطة مجردة عن أشخاص الفئة الحاكمة ، فهي سلطة قانونية أصيلة لأنها لا تستمد من سلطة أخرى (خليل ، 1979 : 35) .

أما مفهوم تقرير المصير فقد تناول عدد من فقهاء القانون الدولي مضامينه المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ووضعوا تعريفات سياسية للمفهوم في مراحل مختلفة ، ومن أبرز هذه التعريفات الآتي :

- " حق شعب ما في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظله أو السيادة التي ينتمي إليهما " (Shukri, 1965 : 5) .

- " إن الأمة تدبر نفسها وحياتها بحسب إرادتها ، وإن لها الحق في ترتيب حياتها على قاعدة الحكم الذاتي ، كذلك لها الحق بالانفصال التام ، والأمم لها سيادتها وكل الأمم متساوية " (Kodjoe, 1978 : 13) .
- " أن تتمتع كل أمة بسيادة كامنة فيها ويمكنها أن تمارسها إذا أرادت " (الغنيمي ، 1993 : 332) .
- يرى الفقيه السوفييتي (Krylow) أن تقرير المصير يعني: " حق كل أمة في اختيار شكل نظامها السياسي وتحديد مستقبلها ، سواء كان ذلك بالانفصال عن الدولة التي تشكل جزءاً منها أم بتشكيل دولة جديدة " (هنداوي ، 1991 : 87).

وبهذا يصبح حق تقرير المصير حقاً إنسانياً ، يجب أن تتمتع به الشعوب والأمم ، ويشمل حق التعبير عما يكتسبونه طبيعياً من تاريخ وثقافة وحرية ، ولهذا الحق صورتان تتحكمان به هما (المحامي ، 1956 : 1-2) : -

1. قواعد القانون الداخلي : ويتمثل في حق الأمة في اختيار شكل الحكم الذي يلائمها، ويختلف تطبيق هذا المبدأ باختلاف النظم الدستورية ولكنه يفترض بالضرورة قيام هيئات تمثيلية ونظاماً للتصويت العام .
2. قواعد القانون الخارجي : إن لحق تقرير المصير طابعين: أحدهما سلبي يتمثل في حق الشعب في ألا يكون محل المبادلة أو التنازل بغير إرادته أي حق الشعب في الاستقلال، والآخر إيجابي يتمثل في حق الشعب في الانفصال عن الدولة التي يتبعها ، لغرض الاندماج مع دولة أخرى أو الاتحاد معها أو لتكوين دولة مستقلة .

وقد تباينت الآراء بشأن الجذور التاريخية لحق تقرير المصير، وذلك بين فقهاء القانون ورجال السياسة ، و هذا ناشئ عن اختلافهم في مضمون مصطلح تقرير المصير، إلا أن

تاريخ العلاقات الدولية يثبت أن إعلان حق تقرير المصير والاعتراف به في المواثيق الدولية قد سبقته نداءات عديدة من مفكرين وفلاسفة أدت لإصدار الحكومات المختلفة في عدد من الدول إعلانات تتضمن الاعتراف ببعض الحقوق والحريات، وكان من أبرزها تلك الإعلانات التي صدرت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، ففي بريطانيا صدر الشرط الكبير عام (1215) ، ولائحة الحقوق عام (1688) ، وصك اعتلاء العرش عام (1707) ، وصك البرلمان الصادر عام (1911) ، أما في الولايات المتحدة فقد صدر بيان الاستقلال في بيان الاستقلال في(4 تموز 1776) ، ولوائح الحقوق التي تم الحصول عليها في دساتير الولايات المتحدة التي تشكل منها الاتحاد وخاصة دستور (فرجينيا) الذي أقر في اتفاق (12 / 6 / 1776) ، والتعديلات العشرة للدستور الاتحادي الأمريكي في عام (1787) ، وفي فرنسا صدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام (1789) وإعلان (الجيرونديين) عام (1793)، وإعلان (الجبليين) عام (1793)، وإعلان الجمهورية الثانية عام (1848) (عيسى ، 2008) .

وبهذا أصبح تقرير المصير للشعوب يوصف بأنه فكرة ومفهوم سياسي من الناحية النظرية وقد تبلور مفهوم تقرير المصير نتيجة لعدد من المنطلقات السياسية التي كانت نتاجاً تاريخياً لأفكار فلاسفة التنوير ، وبذلك فهو ذو علاقة مباشرة بمفهوم الوعي السياسي بسيادة الشعوب (فضل ، 2002 : 13) . وقد تطور المضمون السياسي لهذا الحق ، عبر المبادئ التي صدرت في مرحلتي التاريخ الحديث والمعاصر وحسب التسلسل الزمني الآتي :-

أ . مبادىء الثورة الفرنسية : سادت النظرية الثيوقراطية في العصور الوسطى * ، هذه النظرية التي تقول: إن الدولة قد نشأت نتيجة الروحانيات ووجود الملك الإله أو مؤسسة الحكم

* تتراوح العصور الوسطى من نهاية الإمبراطورية الرومانية الغربية حوالي القرن الخامس حتى قيام الدول الملكية وبداية الكشوفات الجغرافية الأوروبية وعودة النزعة الإنسانية وحركة الإصلاح الديني البروتوستانتي بداية من سنة 1517. هذه الأحداث هي التي أدت إلى دخول أوروبا في مرحلة بداية الحداثة التي تلتها مرحلة الثورة الصناعية.

الإلهية التي يقودها الحاكم ضمن ثلاث مستويات ، هي : الحق الإلهي المباشر الذي يقترن بوجود الحاكم الإله أو الرب القادر على حماية الأفراد ومعاقبتهم ، فقد استخدمت العديد من الحضارات القديمة هذا الحق لتبرير شرعية الحكم لديها ، كالحضارة الفرعونية التي اتبعت فرعون معتقدين أنه الإله ، والحق الإلهي غير المباشر ، والحاكم هنا ليس الله بذاته بل هو مندوب أو نائب عن الله في الأرض، وقد استخدمت في الحضارة السومرية والفكر العراقي القديم ، والتفويض الإلهي الذي كان غرضه العام الحد من السلطة المطلقة للأباطرة على خلاف المستويات الأولى التي جاءت بها لتبرير هذه السلطة ودعم وجودها ، وبهذا فإن الربط بين المستويات الثلاثة يقوم على وجود الدولة بالروحانيات التي تفترض أن السلطة السياسية للحكم قد نشأت بسبب خوف الإنسان من عقاب الحاكم الرب (الياسين ، 2006 : 4) .

وادعى (بودان) أن السلطة السامية غير المقيدة بالقانون يمارسها المالك الشرعي ، فإذا تصرف بجزء من الإقليم شمل تصرفه سكان ذلك الجزء كونهم مرتبطين به ويخضعون لمصيره نفسه، ومع تطور الأوضاع تولد رد فعل ضد مفهوم الدولة الدينية ، فنمت وترعرت فكرة أن السلطة إنما تكمن في الشعب الذي يتمتع بحق غير قابل للتصرف لتقرير شكل الحكم الذي يرغب فيه ، والدولة التي يود الانتماء إليها (Shukri,1965:18) .

ثم انطوت الثورة الفرنسية عام (1789) على بعد شعبي في مواجهة الملكية الأوروبية والنظام الإمبراطوري السائد في أوروبا ، وكان لشعار الحرية فعل مؤثر في الحركات والثورات الشعبية اللاحقة حتى صدر إعلان الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ (1792/11/19) الذي أعلن مساندة كافة الشعوب المطالبة بالحرية ، واستعداد الجمعية الوطنية حماية المواطنين الذين ينالهم الأذى من جراء كفاحهم في سبيل الحرية (حسين ، 1998 : 23) .

ب. مبادئ مونرو : رسم الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) في رسالته إلى الكونغرس بتاريخ (1823/12/2) سياسته التي أعلن فيها رفضه أي تدخل أوروبي في شؤون أمريكا ، وقد مثلت هذه الرسالة حدثاً من أهم أحداث القرن التاسع عشر ، وذلك لما شكلته من أثر بالغ في العلاقات بين العالمين الجديد والقديم ، وقد عدت هذه الرسالة إنجيل القارة الحديثة ولا تزال نبراساً تهتدي به أمم كثيرة في العالم لتقدير علاقاتها فيما بينها ، فهما بلغ مدى تطور العلاقات السياسية والاجتماعية بين الشعوب فسيظل تطلعها الدائم إلى الاستقلال والسيادة عنصراً من عناصر حياتها الحقيقية بل هدفاً إيجابياً من أهدافها التي لا رجعة عنها (المحامي ، 1956 : 9) .

ج. الحركات القومية الأوروبية : ازدادت قوة الحركات القومية الوحدوية الأوروبية وخصوصاً في إيطاليا وألمانيا بعد صدور مقررات مؤتمر فيينا (1815)* ، فانتشرت الثورات الشعبية الرافضة لإجراء تعديلات قسرية على الحدود السياسية في أوروبا ، وطالبت بإنصاف الجماعات القومية في كافة الممالك الأوروبية ، وتمكينها من تحديد مستقبلها السياسي، وهنا برزت اليقظة القومية الأوروبية في الإمبراطورية النمساوية المجرية ، ذات التكوين الاجتماعي المتعدد القوميات ، وتحركت الجماعات القومية المختلفة في بلاد البلقان مطالبة بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية ، وتحققت الوحدتان الإيطالية والألمانية تحت ضغط الفكر القومي ، ليرتبط حق تقرير المصير بالوحدة القومية في زحمة الكتابات الأوروبية في ألمانيا خاصة (حسين ، 1998 : 24) .

* **مؤتمر فيينا** عبارة عن مؤتمر لسفراء الدول الأوروبية ترأسه رجل الدولة النمساوي كليمنس فون مترنيش. عقد المؤتمر في فيينا في الفترة من سبتمبر 1814 إلى يونيو 1815.[1] كان هدفه تسوية العديد من القضايا الناشئة عن حروب الثورة الفرنسية والحروب النابليونية وتفكك الإمبراطورية الرومانية المقدسة. أسفر هذا المؤتمر عن إعادة رسم الخريطة السياسية للقارة، ووضع حدود لفرنسا ودوقية نابليون في وارسو وهولندا وولايات نهر الراين والمقاطعة الألمانية في ساكسونيا وعلى الأراضي الإيطالية المختلفة وإنشاء مناطق نفوذ لكل من فرنسا والنمسا وروسيا وبريطانيا تتوسط فيها تلك الدول في حل المشاكل المحلية والإقليمية. كان مؤتمر فيينا نموذجاً لعصبة الأمم والأمم المتحدة بسبب هدفها في إحلال السلام من جانب جميع الأطراف.

د. الثورة الروسية عام (1917) : أصدرت الثورة الروسية ما سمي بإعلان السلام الذي أقر تقرير المصير للشعوب ، وبينها الشعوب المنضوية في الإمبراطورية الروسية ، ثم أكد الزعيم السوفييتي فلاديمير لينين عام (1920) تأييده حق تقرير المصير لحركات التحرر القائمة في المستعمرات ، وتناول الكتّاب الماركسيون موقف (لينين) في معرض تأييدهم حق تقرير المصير عبر الممارسات الفعلية للسياسة السوفيتية التي انطوت لاحقاً على بعض المغالطات، وتبنى اتحاد الجمهوريات السوفييتية منذ مولد هذا الاتحاد ، مبدأ حق الأمم في تقرير المصير كمبدأ أساسي للتسوية السلمية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وقد اهتم السوفييت بهذا المبدأ عندما قرنوا بين مسألة القومية بالتحرر من الاستعباد الإمبريالي لشعوب المستعمرات والبلاد التابعة (تونكين ، 1972 : 49) .

هـــ. مبادئ ويلسون [*]: لقد جاء تبني السوفييت لمبدأ تقرير المصير بعد أن ساهم انفجار تصارع القوى القومية ، الذي انتقل من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين ، في إشعال نار الحرب العالمية الأولى ، فجاء رد الحلفاء على استفسارات الرئيس (ويلسون) ، أنهم يقاتلون من أجل حرية واستقلال الإيطاليين والسلاف والبولنديين والتشيك من السيطرة الأجنبية ، مما دفع الرئيس (ويلسون) إلى التصريح بمبدئه المعروف باسمه فيما يتعلق بحق تقرير المصير القومي بقوله : " ليس من الجائز مقايضة الناس بين سيادة وأخرى كما لو كانوا أموالاً منقولة أو حجارة لعب ، وإن الشعوب لا يسيطر عليها أو تحكم إلا بناءً على موافقتها ، وإن أية تسوية إقليمية تنتج عن هذه الحرب يجب أن تكون لمصلحة الشعوب ذات العلاقة (أبو لغد ، 1972 : 119) .

---

[*] **مبادىء ويلسون**

1. تقوم العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، وتكون المعاهدات الدولية علنية وغير سرية.
2. تأمين حرية الملاحة في البحار خارج المياه الإقليمية في السلم والحرب، إلا ما ينص عليه الاتفاق الدولي خلافاً لذلك.
3. إلغاء الحواجز الاقتصادية بقدر الإمكان وإيجاد مساواة بين الدول المتعاونة في المحافظة على السلام.
4. تخفيض التسلح إلى الحد الذي يكفل الأمن الداخلي.
5. وضع إدارة عادلة للمستعمرات تنفذ ما يحقق مصالح سكانها.
6. الجلاء عن الأراضي الروسية كلها والتعاون مع أي حكومة روسية يختارها الشعب.
7. الجلاء عن أراضي بلجيكا وتعميرها.
8. الجلاء عن فرنسا ورد الألزاس واللورين وتعمير ما خرب منها بسبب الحرب.
9. إعادة النظر في حدود إيطاليا بحيث تضم جميع الجنس الإيطالي.
10. منح القوميات الخاضعة للإمبراطورية النمساوية حق تقرير مصيرها.
11. الجلاء عن صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وإعطاء صربيا منفذاً إلى البحر وإقامة علاقات جديدة بين دول البلقان كافة مبنية على أسس قومية وتاريخية، وضمان حريتها السياسية والاقتصادية.
12. ضمان سيادة الأجزاء التركية وإعطاء الشعوب الأخرى غير التركية التي تخضع لها حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي.
13. بعث الدول البولندية بحيث تضم جميع العنصر البولندي، وإعطاؤها منفذاً إلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والاقتصادي دولياً.
14. إنشاء عصبة الأمم.

إن هذه المعاني جاءت في الخطاب الذي وجهه (ودرو ويلسون) إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ (8 / 1 / 1918) الذي تضمن أربعة عشر مبدأ ، وذلك لأنه كان يرى أن أسباب الحرب العالمية الأولى ونتائجها قد أكدت أنها حرب أوروبية في الدرجة الأولى وقد أهملت حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وبالتالي فإن كل الشعارات السياسية المنادية بهذا الحق لم يكن لها أي مجال فعلي على صعيد التعامل الدولي ، لذلك وباتجاه تكريس هذا المبدأ في جوانبه السياسية لصالح المجتمع الدولي أتت مبادى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، لتتضمن مبدأ تقرير المصير بما في ذلك حق الشعب في أن يختار مصيره نتيجة استفتاء عام بدون تدخلات خارجية .

لكن المشكلات الناجمة عن القوميات السياسية في أوروبا ظلت دون حل ، خاصة ما يتعلق بايجاد نظام للدول يكون مقبولاً للمجموعات الكبرى ، فبدت وكأنها عملية فرض نظام الحياة وأساليبها لمجموعة مسيطرة على مجموعات أخرى فيما يعرف بعملية التمثيل ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ، وكأنها عملية تكيّف مع المعايير المفروضة بواسطة المجموعات المسيطرة (الدول الاستعمارية) ، وقد أصبحت هذه الإجراءات تمثل إشكاليات ونتائج مباشرة للعشوائية التي لازمت عمليات ترسيم حدود الدول بوساطة القوى الاستعمارية ، أما حماية الأقليات فقد عدت عملية تكميلية لأسلوب الفرض المتبع ، فكان ذلك هو جوهر عدم التوافق في المبادئ التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون المتعلقة بمبدأ تقرير المصير التي أصبحت الأساس للنظام الدولي السائد حينذاك (Pomerance , 1967 : 1) .

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن ربط هذه المبادئ بسياسات القوى الإمبريالية فيما عرف باتفاقيات فرساي* قد خلف شروخاً عميقة في نسيج بنى بعض الدول الأوروبية ، إذ ما تزال تعاني من آثارها كمشكلة المجر في (ترانسلفانيا) و(سلوفاكيا) وجمهوريات (يوغسلافيا) السابقة، كما يظهر جلياً من خلال ما جاء في مبادئ: الثورة الفرنسية ، ومونرو وويلسون ، من أمور تتعلق بالحق في تقرير المصير ، تعدّ لازمة للحكومات الإيرانية المتعاقبة في حقبتي الحكم الملكي الشاهنشاهي والجمهوري الإسلامي ، والتعامل بموجبها وبميثاق الأمم المتحدة لمنح شعب إقليم عربستان حقه في تقرير مصيره ، والعيش بكرامة وحصوله على الحرية الفردية وحرية استعمال لغته ، نظراً لأن تلك المبادئ إنما هي جزء مهم من الأعراف التي يتبعها القانون الدولي ، خاصة أن دساتير الدول المتحضرة قد نصت عليها ، بما فيها إيران الشاه ، أو إيران ولاية الفقيه لصاحبها الخميني ومن بعده المرشد علي خامنئي ، وأن إنكار إيران لحقوق شعب عربستان وحرياته الأساسية يرتب على الأمم المتحدة والدول الموقعة على ميثاقها التزاماً يضمن تحقيق تلك الحقوق والحريات من أجل حماية السلم والأمن الدولي .

---

* **معاهدة فرساي** هي المعاهدة التي أسدلت الستار بصورة رسمية على وقائع الحرب العالمية الأولى. وتم التوقيع على المعاهدة بعد مفاوضات استمرت 6 أشهر بعد مؤتمر باريس للسلام عام 1919. وقع الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الأولى من جانب اتفاقيات منفصلة مع القوى المركزية الخاسرة في الحرب (الإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية المجرية والدولة العثمانية وبلغاريا).تم توقيع الاتفاقيات في28 /6/ 1919.وتم تعديل المعاهدة في 10/1/ 1920 لتتضمّن الاعتراف الألماني بمسؤولية الحرب ويترتب على ألمانيا تعويض الأطراف المتضرّرة مالياً. وسمّيت بمعاهدة فرساي تيمناً بالمكان الجغرافي الذي تمّ فيه توقيع المعاهدة وهو قصر فرساي الفرنسي.،وتمخّضت الاتفاقية عن تأسيس عصبة الأمم التي يرجع الهدف إلى تأسيسها للحيلولة دون وقوع صراع مسلّح بين الدول كالذي حدث في الحرب العالمية الأولى ونزع فتيل الصراعات الدولية. أدت الاتفاقية إلى خسارة ألمانيا بعض أراضيها ومستعمراتها لصالح أطراف أخرى، ومن تلك الأراضي الألمانية مقاطعة "شاندونغ" الصينية التي آلت إلى اليابان عوضاً عن الصين مما تسببت بالقلاقل في الصين وتسيير المظاهرات الاحتجاجية. خسرت الدولة العثمانية أيضاً أراضي واسعة في أوروبا وآسيا وانتهت كإمبراطورية. وفيما يتعلق بالقيود العسكرية على ألمانيا، فقد نصّت الاتفاقية على أشد الضوابط والقيود على الآلة العسكرية الألمانية لكي لايتمكن الألمان من إشعال حرب ثانية كالحرب العالمية الأولى! فقد نصّت على احتواء الجيش الألماني على 100 ألف جندي فقط وإلغاء نظام التجنيد الإلزامي الذي كان يعمل به في ألمانيا. ولا تستطيع ألمانيا إنشاء قوة جوية والتقيد بـ 15 ألف جندي للبحرية بالإضافة إلى حفنة من السفن الحربية بدون غواصات حربية. ولا يحق للجنود البقاء في الجيش أكثر من 12 عاماً وفيما يتعلّق بالضبّاط، فأقصى مدّة يستطيعون قضاءها في الجيش هي 25 عاماً لكي يصبح الجيش الألماني خالياً من الكفاءات .

المطلب الثاني

المضمون القانوني لحق تقرير المصير

لم يعترف القانون الدولي التقليدي الذي كان شائعاً قبل قيام هيئة الأمم المتحدة ، للشعوب والأمم المختلفة بالحق في تقرير المصير رغم ما جاء في المنطلقات السياسية لمبادئ الثورة الفرنسية ومونرو وويلسون ، أو ما طرحته الثورة الروسية وما سارت عليه أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وبالتالي كان حق تقرير المصير حبيس المؤلفات الفقهية والآراء الشخصية ، ولم يكتسب إلا قيمة سياسية ، أما القيمة القانونية لهذا الحق فلم تظهر إلى الوجود إلا في عصر التنظيم الدولي ، عندما جرى التعامل بموجب ميثاق الأمم المتحدة مع هذا المبدأ ليصبح حقاً قانونياً معترفاً به على صعيد التعامل الدولي (عبادي ، 2003 : 48) .

وقد تأكد في مؤتمر السلام الذي اختتمت به الحرب العالمية الأولى فقدان الحماس لتطبيق حق تقرير المصير ، كلما تعارض تطبيقه مع مصالح الدول التي صاغت عبارات السلام ، إذ كانت القيم الاستعمارية هي الوسيلة السائدة التي تعتمدها الدول الكبرى في سيطرتها على الأقاليم البعيدة ، إذ تم التمييز بين الأقاليم الأوروبية وغير الأوروبية ، فتم منح الاستقلال للأقاليم الأوروبية بالاستناد لمبدأ تقرير المصير ، في حين تم ابتكار نظام الانتداب لتطبيقه على الأقاليم غير الأوروبية والتي تم تصنيفها إلى ثلاث فئات ، عدت الفئة (أ) جديرة بنيل الاستقلال على أن تتلقى خلال فترة غير محددة الإرشاد والمساعدة الإدارية من الدولة المنتدبة (Greig , 1976 : 105) .

وقد مر مبدأ تقرير المصير بعدة مراحل ليتحول إلى حق للشعوب المحرومة ، والتي لا بد لها أن تحصل عليه ، وكان من أبرز هذه المراحل الآتي : -

1. تقرير المصير في عهد عصبة الأمم

اتسم موقف الدول الاستعمارية بعدم الجدية والواقعية تجاه حق تقرير المصير أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، فقد حولت هذه الدول حق تقرير المصير إلى فرصة لاقتسام الحلفاء المستعمرات ووزعوا مناطق النفوذ طبقاً لمعاهدات سرية عقدت قبل أن تضع الحرب أوزارها ، ولا سيما اتفاقية (سايكس بيكو) عام (1916) (Shukri, 1965 : 32)

وقد أثار سلوك الدول الاستعمارية في تمييزها بين الأقاليم الأوروبية والأقاليم غير الأوروبية كثيراً من الدول المستعمرة ، بعد أن جرى تقنينه من قبل عصبة الأمم عبر نظام الانتداب بموجب المادة (22) من عهد عصبة الأمم ، وأوحى للمتابعين أن مبدأ تقرير المصير قد انتهى ، خاصة أن الحرب العالمية الثانية أثارت اضطراباً في الخطوط العريضة للحلول المقترحة لمعالجة هذا المبـدأ، التي بدأت بالظهور أثناء الحرب وأثبتت خطأ هذا الاعتقاد (Greig , 1976 : 105).

ففي ميثاق الأطلسي الذي تم عقده في (14 آب 1941) بيـن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء بريطانيا ، أعلنت بعض المبادئ التي تقـوم عليهـا السياسة القومية لهذين الدولتين ، فقد كان المبدأ الثانـي ينص على الرغبة فـي عـدم إحداث تغييرات إقليمية ضد رغبات الشعوب ، فيمـا نص الثالث على حـق جميع الشعوب في اختيار أشكال حكوماتها ، وبهذا فقد كان واضحاً أن المبدأين يتناولان مبـدأ تقريـر المصير ، إلا أن الغموض الذي اتسمت به نصوص ميثاق العصبة بصورة عامـة ، مضافاً إليها سلوك الدولتين الاستعماري ، جعل من الصعب معرفـة النيات الحقيقيـة لواضعـي تلك المبادئ وفيما تنصرف إلى قصـر تطبيقها على أوروبـا ، أم تشمـل العالـم بأسـره (القراعين ، 1983 : 19) .

2. تقرير المصير في ميثاق هيئة الأمم المتحدة

قام المجتمعون في الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر (سان فرانسيسكـــو) المنعقـــد في (26 حزيران 1945) ، بالمصادقة على ميثاق الأمم المتحدة الذي بني على توازن القوى ، في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في (18 آيار 1945) ، إذ جرى بموجـــب الميثاق إنشاء هيئـــة دولية سميت بالأمم المتحدة ، وأصبح هذا الميثاق نافذاً في (24 تشرين الأول 1945) ، وقد جاء في الميثاق عدد من المواد التي ورد فيها الأحكام المتعلقة بحق تقرير المصير وكالآتي : -

أ. الفصل الأول : مقاصد هيئة الأمم المتحدة

تضمن ميثاق الأمم المتحدة بياناً لأغراض المنظمة الدولية التي كان من أبرزها : تطوير علاقات الصداقة بين الأمم على أساس احترام مبدأ الحقوق المتساوية ، وحق تقرير المصير للشعوب ، بجانب اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز السلام العالمي : " إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام " (ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 2) .

ب. الفصل التاسع : التعاون الدولي الاقتصادي و الاجتماعي

أشار الميثاق إلى سعي المنظمة لتعزيز المستويات المعيشية وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والصحية العالمية ، واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية دون تمييز في ذلك على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (ميثاق الأمم المتحدة ، المادة 55) .

ج. الفصل الحادي عشر تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أعطى ميثاق الأمم المتحدة لمبدأ تقرير المصير عدة أبعاد أخرى تتعلق باحترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والتنمية والتعاون الدولي ، فضلاً عن ربط تقرير المصير بالفصول التي تضمنها ميثاق المنظمة الدولية بشأن الشعوب المستعمرة ، والمناطق التي كانت خاضعة للوصاية الدولية ، فقد مكّن هذه الشعوب من ممارسة تقرير المصير ، ونيل استقلالها عن الاستعمار الأوروبي ، وتأسيس دولها المستقلة ، الأمر الذي أدى إلى تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية ، وكان هذا يدل على أن المقصود من النص على هذا المبدأ في الميثاق تحرير الشعوب من الاستعمار والاحتلال الأجنبي .

وعلى الرغم من عدم ورود أية تفاصيل في الميثاق عن هذا المبدأ فإن تضمينه في المادة الأولى الخاصة بأغراض الأمم المتحدة نتج عنه جهد تنظيمي كبير على المستوى الدولي ، مما جعل هذا المبدأ ضمن المبادئ التي تكتسب أهميتها في القانون الدولي المعاصر، ومنح الميثاق الأقاليم التي لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي ، لتصبح مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول من الاهتمام ، ويكونوا أمانة مقدسة في أعناق أعضاء الأمم المتحدة تقتضي الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدوليين الذي رسمه الميثاق ، ولهذا الغرض فهم يكلفون بتحقيق تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم وحمايتها من ضروب الإساءة، كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب، كما يعمل أعضاء الأمم المتحدة على تنمية الحكم الذاتي لهذه الأقاليم وتقدير الأماني السياسية لهذه الشعوب ومعاونتها على تنمية نظمها السياسية بالشكل المطرد وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعبه ومراحل تقدمه المختلفة (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 73).

3. تقرير المصير في الجمعية العامة للأمم المتحدة

بلغ الصراع ذروته بين القوى الاستعمارية والقوى المناهضة للاستعمار في الأمم المتحدة ، بشأن منح الشعوب غير المستقلة استقلالها، فقد بذل ممثلو القوى الاستعمارية جهوداً مضنية للتهوين من شأن هذا المبدأ، وإضعاف أهميته إلى حد ذهب بعضهم إلى إنكار وجوده ضمن مبادئ القانون الدولي، وقد دفع هذا الصراع الجمعية العامة للتحرك من أجل إكمال النصوص المتعلقة بحق تقرير المصير وتوطيده،وذلك من خلال إصدار القرارات الآتية : -

أ. وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة يوم (12/10 /1948) على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليكون المثل الأعلى المشترك لجميع الشعوب والأمم، وأوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعوة لجنة حقوق الإنسان لإعداد مشروع ميثاق لحقوق الإنسان، ثم طلبت الجمعية العامة من لجنة حقوق الإنسان بقرارها (421) الصادر في (4 /12 /1950) أن تضع توصيات حول الطرق والوسائل التي تؤمن حق تقرير المصير للشعوب (عبادي ،1983 : 52) .

ب. أصدرت الجمعية العامة قرارها المرقم (545) في (5 / 2 / 1952) الذي يؤكد ضرورة تضمين الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ووضعت مادة خاصة تكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ج.أصدرت الجمعية العامة قرارها المرقم (637) في (1952/12/16) الذي عدت فيه حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطاً ضرورياً للتمتع بالحقوق السياسية جميعها ، وأنه يتوجب على كل عضو في الأمم المتحدة الحفاظ على حق تقرير المصير للأمم الأخرى واحترامه (القراعين ، 1983 : 20) .

د. صادقت الجمعية العامة للأمم المتحـــدة فـــي (16 كانون الأول 1966) على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ، وهما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، بعد أن أثيرت مسألة عدم وجود تعريف لحق تقرير المصير من الناحية القانونية عند وضع العهدين الدوليين بحقوق الإنسان عام (1966)، وبعد مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع جرى الاتفاق على حذف كلمة الأمة (Nation) من مشروع تلك الاتفاقيـــات مكتفيـــة بكلمة " الشعوب"، وذلك خشية من شمول الجماعات القومية في الدول المستقرة ، بما يسمح بتوسيع نطاق هـــذا الحق الأمر الذي يهدد وحدة الدول بسبب دعوات الانفصال، فأصبح النص يتضمن (وثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : الجزء الأول ، المادة 1) : -

أولاً : لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ثانياً : لجميع الشعوب، سعياً وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة.

ثالثاً : على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وبذات المنطلق تم تفسير مصطلح "الأمم" الواردة في المادة (6 /7) مــن ميثاق الأمم المتحدة بأنه : الدول وليس الجماعات القومية الموجــودة في داخل أقاليم الدول الأعضاء، لكن الخلاف بقــي مستمراً حــول تعريف " الشعوب " (الغنيمي ، 1993 : 34).

والشعب بمفهومه الاجتماعي يطلق على الأفراد الذين يقيمون على إقليم الدولة ويحملون جنسيتها ، فهم رعايا الدولة الوطنيون ، أما المفهوم السياسي للشعب فهو يحمل معنىً أكثر من ذلك ، فهو لا يعني جميع الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة ، إنما يعني فقط الأشخاص الذين يتمتعون بممارسة الحقوق السياسية ، هذه الحقوق التي يقرها القانون للشخص بكونه منتمياً إلى بلد معين حتى يتمكن من الاشتراك في شؤون الحكم السياسية (خليل ، 1979 : 55) .

ووفقاً لذلك ، وبمعنى أكثر دقة، فإن مفهوم الشعب السياسي إنما ينصرف إلى ما يطلق عليه جمهور الناخبين ، وعلى هذا فمن البديهي أن من لا ينطبق عليه وصف الناخب لن يكون من الشعب بهذا المفهوم ، وتبرز الإشكالية هنا تجاه شعب إقليم عربستان ، من حيث إنه محروم من ممارسة كثير من حقوقه المدنية والسياسية ، إذ ليس ذنبه ألا يطلق عليه تسمية الشعب ، فما الذي ينطبق على الأفراد العرب القاطنين في إقليم عربستان ، فتدعي وجهة النظر الرسمية الإيرانية أنهم شعب إيراني ، ومن الاعتبارات الحقيقية والتاريخية فهم ليسوا إيرانيين لأنهم لم يتمتعوا بالاستقلالية التامة لغاية عام (1925) إذ قامت إيران باحتلال إقليم عربستان بعد القضاء على الدولة الكعبية .

هـ. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (1970) إعلاناً اتسق مع العهدين الدوليين فيما يتعلق بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وقد نص إعلان مبادئ القانون الدولي على حق جميع الشعوب ودون أي تدخل خارجي ، في أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتحقق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويظل الوضع السياسي والتنمية وسيلتين مرتبطتين ارتباطاً عضوياً بحق تقرير المصير، ويصبح تأسيس وضع مستقل ذي سيادة أو إنشاء أي وضع سياسي آخر،أو الانضمام إلى دولة مستقلة وسائل وطرقاً لتنفيذ حق تقرير المصير ، وهذا يعني أن إعلان مبادئ القانون الدولي قد وسع نطاق إعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة الصادر عن الجمعية العامة بموجب القرار رقم (1514) لعام (1960) ، وتضمن إعلان مبادئ القانون الدولي نصاً خاصاً بتقرير المصير تضمن فقرة مستقلة عن حقوق الإنسان أشارت صراحة إلى واجب كل دولة في العمل بالجهد المشترك أو المنفرد على الاحترام والمراعاة الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 الصادر في 16 كانون الأول 1966) .

و اشترطت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة بنود تشير إلى أن حق تقرير المصير ليس مطلقاً خاصة فيما يتصل بالوضع القانوني والسياسي الداخلي للدول والشعوب ، فقد يصر شعب ما أو أقلية في شعب ما على الانفصال عن الدولة الأم بغرض تشكيل دولة أخرى مستقلة إعمالاً لحق تقرير المصير ، وهنا لا يشجع القانون الدولي على ممارسة هذا الحق دون ضوابط موضوعية محددة ، وذلك حرصاً على سلامة الدول

من أخطار التفكك وحفاظاً على وحدتها وتماسكها ، وكان من بين تلك الضوابط الآتي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 2625 لعام 1970): -

أولاً : أن يشكل الشعب أو الفئة من الشعب المنضوي تحت سيادة دولة مستقلة معينة ويطالب بالانفصال عنها هويةً قومية أو ذاتية معينة بعاداتها وأعرافها ودينها ولغتها وثقافتها – عرقها – تميزها من الهوية الشعبية السائدة في الدولة .

ثانياً : لا تجوز هذه الذاتية القيام بأي عمل يؤدي إلى الانفصال عن الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة الأم التي تراعي مبدأ الحقوق المتساوية لكافة فئات شعبها بصرف النظر عن الفروقات الإثنية والدينية والسياسية فيما بينهم .

ثالثاً : لا يجوز لأي فئة من الشعب ممارسة حق تقرير المصير ما دامت الحكومة الوطنية للدولة المعنية تراعي حقوق الإنسان وفق ما نص عليه القانون الدولي.

رابعاً: على كل دولة الامتناع عن القيام بأي عمل يهدف إلى تفكيك جزئي أو كلي للوحدة الوطنية والإقليمية لأية دولة أخرى .

وهذا يعني أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعترف بموجب هذه الضوابط ، بحق تقرير المصير للشعوب والأقليات إلا إذا كانت الحكومة الوطنية لا تمثله تمثيلاً عادلاً وشاملاً ، أو كانت تتعمد مخالفة القانون الدولي وتنتهك حقوق الإنسان دون أي رادع ذاتي أو خارجي ، وهذا ما ينطبق على شعب إقليم عربستان جراء الظروف المفروضة عليه من الاحتلال الإيراني ذي النزعة العنصرية التي تمثلت في أقوال وأفعال حكامها الذين يزعمون أن الجنس الإيراني متميز ومتفوق على الجنس العربي، لذلك فإنه يجب أن يسود على الشعب العربي .

هـ. علقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها العشرين المنعقدة عام (1984) على حق تقرير المصير الوارد ضمن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بالآتي (الشيخ ، 1996 : 91) : -

أولاً : إن حق تقرير المصير شرط أساسي لضمان مراعاة حقوق الإنسان ، ولذلك جرى وصفه بشكل منفصل ، وأعطي أولوية دون الحقوق الأخرى .

ثانياً : إن تقرير المصير حق للشعوب جميعها ، ولكنه يفرض التزامات مقابلة له ، وتترابط تلك الالتزامات كلها ببعض مع النصوص الأخرى الواردة في قواعد القانون الدولي .

ز. صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (49/ 151) في كانون الأول (1994) دعا إلى (الشيخ ، 1996 : 97) :-

أولاً : تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة القاضية بممارسة حق تقرير المصير واستقلال الشعوب وتحريرها من السيطرة والهيمنة الأجنبية .

ثانياً : الإسراع في اعتماد سياسة محاربة الاستعمار .

ثالثاً: إدانة السياسات الاستعمارية والقمعية التي تعرقل ممارسة حق تقرير المصير.

رابعاً: تأكيد السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية للأقطار المستقلة .

ح. صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان بمناسبة العيد الخمسين للأمم المتحدة في (24 تشرين الأول 1995) ، أشار إلى : حق جميع الشعوب في تقريرها مصيرها مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للشعوب الخاضعة لسلطة استعمارية أو أي أنواع أخرى من السيطرة أو الاحتلال الأجنبي ، شريطة ألا يفسر ذلك على أنه

سماح أو تشجيع على أي إجراء من شأنه أن يمس وحدة أراضي الدول المستقلة أو وحدتهـا السياسيـة (فضل ، 1996 : 39).

وقد تعرض تنفيذ حق تقرير المصير للشعوب إلى عدد من المشكلات الأساسية ، يمكن الوقوف عند أبرز هذه المشكلات وهي كالآتي :-

(1) تقرير المصير وسلطة الدولة المركزية

سمح القانون الدولي للأجهزة الحكومية فـي الدولـة المركزيـة بحـق التمثيل الخارجي ، إذ يشكل هذا الحق المثير للجدل إشكالية في نمط العلاقة وشكلها بين سلطة الدولة وحق تقرير المصير ، فقد تتخذ هذه الأجهزة قرارات تفضي إلى وحدة اندماجية مع دولة أخرى ، مثل : الوحدة الاندماجية بين شطري ألمانيا في (9 تشرين الثاني 1989) ، والوحدة الاندماجية بين شطري اليمن في(22 آيار 1990)، وهو ما يراه بعض الباحثين نقضاً صريحاً لحق شعب تلك الدولة في تقرير المصير ، فقد يحدث أن تنكر دولة معينة حق تقرير المصير لدولة أخرى عند الوحدة الاندماجية بينهما من خلال تنزيل أو فرض مبدأ السيادة الإقليمية ، وخاصة أن الدولة الداخلة في هذه الوحدة قد تم ابتلاعها أثناء عملية التوحيد في كيان أكبر ، حتى إن كانت الحكومة التي بادرت بالوحدة تمثل أقلية بالنسبة إلى الشعب المتحد ، وقد برزت هذه الحالة في الممارسات الهندية بعد السنوات التي أعقبت الاستقلال ، إذ استعادت كثير من الولايات والمقاطعات الهندية سيادتها بعد ما انهارت الإمبراطورية البريطانية ، واتحد معظمها طوعاً فيما أصبح اليوم جمهورية الهند ، بينما رفضت بعض المقاطعات وخاصة الإسلامية منها الدخول ضمـن هـذا الاتحـاد (حيدر أباد – جناقاض) فقامت الهند باحتلالهما عسكرياً وضمهما بالقوة إليها ، متذرعة بأن ذلك قد تم استجابة لإرادة أغلبية سكان هذه المقاطعات (Eagleton, 1950 : 277).

(2) تقريرالمصير الداخلي

يقوم مفهوم تقرير المصير الداخلي على مرتكزين : أولهما الارتباط التقليدي بين سكان ذوي أعراق وثقافات مميزة وبين أقليم جغرافي معين – ارتباط السكان بالأرض – ، وثانيهما صدور قرار بمنح تقرير المصير الداخلي ، سواء كان ذلك في صورة اتحاد فيدرالي أم داخل إطار للتكامل الأشمل في دولة موحدة ، وهذا الكلام يمكن أن ينطبق على أرتيريا التي كانت في نهاية الأربعينيات مستعمرة إيطالية ، وبعد أن تنازلت إيطاليا عن مستعمرتها الأفريقية بموجب معاهدة الصلح التي وقعها الحلفاء في مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في حزيران (1946) تحولت إدارة إقليم أرتيريا إلى بريطانيا لحين صدور قرار الأمم المتحدة القاضي بدخول أرتيريا في اتحاد فيدرالي مع أثيوبيا في (2 كانون الأول 1950) ، فقام إمبراطور أثيوبيا باتباع سياسة لدمج أرتيريا نهائياً في الدولة الأثيوبية، ونتيجة لذلك أخذ الحكم الذاتي الأريتيري يتضاءل تدريجيـــاً إلى أن تلاشى عام (1962) ، وبذلك تحول الحكم الذاتي في إطار الصيغة الفيدرالية مباشرة ليصبح سيطرة أجنبية ، مما أوجد إمكانية لإعادة فتح ملف قضية تقرير المصير مجدداً ما دام القصد من تقرير المصير هو صيانة الاستقلال في إطار الصيغة الفيدرالية (سيلاسي، 1980: 67).

(3) تقرير المصير الخارجي والاعتراف بالدول الجديدة

لا تكون الدولة التي تنشأ عن طريق ممارسة حق تقرير المصير الوطني الخارجي أو الانفصال ، معترفاً بها ومؤهلة لعضوية الأمم المتحدة إلا بحصولها على الاعتراف من ثلث أعضاء المنظمة الدولية على الأقل (Ijalaye , 1971 : 551)، ويعد هذا الشرط في حد ذاته عاملاً منظماً للمطالب المتنافسة من أجل السيادة الإقليمية ، وهذه الوظيفة التنظيمية للأمم المتحدة هي التي تمنح الاعتراف في مثل هذه الحالات ، فالاعتراف إذاً وسيلة لتنظيم

قنوات التحولات في بنية الدولة ، ولذلك فإن تقييد الاعتراف بشروط معينة لا يعدو أن يكون نتيجة وإفرازاً لهذه الوظيفة التنظيمية ، فمثلاً في نهاية القرن التاسع عشر حاولت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التنسيق في سياساتهما الخاصة بالاعتراف بالدول الجديدة ، إذ وضعتا الشرعية القائمة على المبادئ الديمقراطية شرطاً أساسياً بأي دولة جديدة (فضل ، 2002 : 34) .

وهكذا يتحتم على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الالتزام بتطبيق المادة (56) من الميثاق التي تتلزم الدول الأعضاء بالتعهد للقيام منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لإدراك المقاصد المنصوص عليها من أجل أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تمييز أو تفريق ، وهنا يبرز تساؤل مفاده ، أين شعب إقليم عربستان من هذا كله ؟ وهل ينطبق عليه ميثاق الأمم المتحدة بشأن تمتعه بحق تقرير المصير ؟ وماذا بشأن شخصيته القانونية الدولية التي تمتع بها عبر مراحل تطوره التاريخي لغاية عام (1925) ؟ وهل هناك ما يترتب عليه من إشكاليات قانونية ؟ كل ذلك يحاول المبحث التالي تناوله .

المبحث الثاني

الحقوق القانونية لسيادة إقليم عربستان بعد الاحتلال الإيراني

توفر في الاحتلال الإيراني لإقليم عربستان عام (1925) الركنان المادي والمعنوي للحرب العدوانية دون أن تلجأ إيران إلى وسائل التسوية السلمية التي نص عليها ميثاق عصبة الأمم المتحدة التي سبق أن انضمت إليها إيران عام (1920) ، وقد حرمت عصبة الأمم اللجوء إلى الحرب بموجب المادة العاشرة من عهد العصبة التي نصت : (يتعهد الأعضاء باحترام سلامة أقاليم جميع الدول الأعضاء في العصبة واستقلالها السياسي القائم والمحافظة عليه ضد أي عــدوان خارجي).

وبموجب القانون الدولي يؤدي هذا التحريم إلى عدم الاعتراف بأية ادعاءات إقليمية إيرانية في عربستان ، كما أنه يؤدي إلى عــدّ إيران دولة معتدية شنت حرباً غير مشروعة ، وارتكبت مخالفة دولية تستحق بموجبها العقاب الدولي ، بالإضافة إلى عدم ترتيب أي آثار قانونية تؤدي إلى فرض السيادة الإيرانية على إقليم عربستان وإلحاقه بالدولة المعتدية .

ولم يعد للسكوت محل في العلاقات الدولية تجاه ما تعرض له المركز القانوني للدولة الكعبية في عربستان ، إذ استمرت الثورات ضد الحكم الإيراني منذ عام (1925) ، خاصة أن إيران لم تصدر حتى الآن تصريحاً رسمياً بضم إقليم عربستان إلى أراضيها ، رغم وضوح نيتها وممارساتها في هذا الشأن ، كما أنها لم تشن الحرب ضد الدولة الكعبية إلا لتحقيق هذا الغرض . يتناول هذا المبحث الحقوق القانونية لسيادة إقليم عربستان بعد الاحتلال الإيراني من خلال المطلبين الآتيين : -

المطلب الأول : الشخصية القانونية الدولية الخاصة بشعب إقليم عربستان .

المطلب الثاني : الإشكالية القانونية الخاصة بشعب إقليم عربستان .

المطلب الأول

الشخصية القانونية الدولية الخاصة بشعب إقليم عربستان

يعد البقاء بمقتضى السُنّة الطبيعية حقاً للإنسان إلى جانب الدفاع التلقائي عن الحياة ، وصار هذا الحق بمثابة مبدأ مقدس معترف به من قبل الشرائع السماوية والقوانين الوضعية ، وتختصر الآية الكريمة أهمية حياة الإنسان لتحسم رفض قتل الإنسان ، وضرورة حقه بالبقاء { من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً }(سورة المائدة ، الآية 32) .

وتتفرع من حق البقاء المقدس حقوق طبيعية أخرى ، وبتعبير آخر فإن حق البقاء هو مصدر هذه الحقوق ، ولا يصح التعاقد ضد هذا الحق ، لأنه تعاقد باطل بقطع النظر عن أطراف العقد ، ومهما علا شأنهم الاجتماعي والسياسي ، وهو تعاقد غير شرعي سرعان ما يسقط بفعل تطور فكرة الدولة ، وما يرتبط بها من مفاهيم السلطة والسيادة والنظم السياسية والاجتماعية وغيرها من النظم ، وبات التعمق في فهم حق البقاء ، ومساره الإنساني الطويل ، يقود إلى تسجيل دور إيجابي للحقوق الطبيعية كونها لعبت دور الضامن ضد استبداد الحاكم ، وفي مجمل الأحوال تقف السيادة عند حق البقاء ، وعند حق الحياة في لغة الحقوق الإنسانية المعاصرة (حسين ، 2009 : 54) .

وإذ ينسحب حق البقاء على أفراد الشعب الذين يعيشون في إقليم الدولة ويتمتعون بالسيادة أو السلطة السياسية لتكتمل أركان الدولة التي لها شخصية قانونية خاصة بها ، وعند إسقاط هذه الأركان على شعب وإقليم عربستان الذي كان يتمتع بهذه الشخصية القانونية عبر تاريخها الطويل الذي يمتد منذ نشوء الإقليم نفسه ، وهذه حقيقة ثابتة وإن جرى حجب ركن السيادة عنها في بعض الفترات التي خضع فيه الإقليم لنفوذ خارجي لا يلغي حقه القانوني

الراسخ في استعادة هذه السيادة وضمها إلى الركنين الآخرين من أركان نشوء الدولة ، من أجل استكمال وجوده الدولي وممارسة حقوقه التي أقرها له القانون الدولي (حقي ، 1974 : 32) .

وبالعودة إلى أركان الدولة وتطبيقها على الشخصية القانونية لإقليم عربستان ، فإن الواقع الفعلي يشير إلى توفر هذه الأركان ممثلة بالآتي : -

1. الإقليم : اكتفى القانون الدولي في وصف الإقليم بكونه ركناً من أركان نشوء الدولة ، بأن يكون معيناً وثابتاً ومستقراً دائماً لشعب أقام فيه وأنشأ عليه نظاماً قانونياً وسياسياً ، فالإقليم هو المجال الذي يعيش في إطاره الشعب ، وعليه تمارس الدولة سلطاتها وسيادتها ، فهو إذن شرط لازم لقيامها ، إذ لا يمكن تصور وجود الدولة دونه ، فالجماعات الإنسانية المتنقلة من مكان إلى آخر ، كالقبائل الرحل لا يمكن عدها دولاً؛ لأنها تفتقد الاستقرار على حيز من الأرض ، حتى وإن كانوا خاضعين إلى نوع من السلطة السياسية ، كالسلطة التي يمارسها عليهم شيخ القبيلة (ليلة ، 1969 : 28) .

ولإقليم الدولة وظائف متعددة ، إضافة إلى كونه المجال الذي يوفر الاستقرار والديمومة للشعب ، وتمارس عليه السلطة ، فهو يمثل مصدر قوة الدولة وثرائها بما يستخرج من باطنه من ثروات معدنية ومواد أولية ، وما تنتجه أرضه من غلة ، وما تعطيه أنهاره وشواطئ بحاره من ثروات (غانم ، 1967 : 341) .

وإذ إن إقليم عربستان معين بموقعه وبحدوده وبمساحته رغم اقتطاع الحكومة الايرانية أجزاء منه بتصرف انفرادي غير قانوني وغير مشروع ، وبما أن شعب عربستان قد اتخذ هذا الإقليم منذ نشأته مستقراً دائماً له ، وأنشأ له فيه نظاماً قانونياً

وسياسياً خاصاً به ، فاختص بموجبه بإدارة الإقليم وبحكمه ، فإن ركن الإقليم كما يقتضيه القانون الدولي يعد متوفراً في الحكم العربي في عربستان وقائماً منذ نشوئه عبر تاريخه الطويل .

2. الشعب : هو الركن الثاني من أركان نشوء الدولة كما يعرفها القانون الدولي ، فهو مجموعة من الناس تقيم بصفة دائمة في إقليم معين وتجمع بين أفراده رغبة في العيش المشترك والخضوع لولاية حكم من يمثلهم ويختص بإدارة شؤونهم كدولة ، وهناك من يذهب إلى أن اصطلاح السكان أكثر شمولية من اصطلاح الشعب فهو يشمل : جميع من يقيم على إقليم الدولة سواء كانوا من هذه الدولة بالمدلول السياسي والاجتماعي ، أم من الأجانب الذين لا ينتسبون إلى جنسية الدولة والذين لا تربطهم بهذه الأخيرة سوى رابطـــة الإقامـــة على إقليمها (بسيوني ، 1998 : 55) .

وتشير الدلائل أن هذا الركن متوفر في شعب عربستان طوال تاريخه ، بعد أن تجسدت فيه مجموعة من الروابط من خلال المظاهر الآتية (النجار ، 1981 : 52) :

أ . المظهر الموضوعي : ويتمثل هذا المظهر في الروابط الآتية : -

أولاً : وحدة العرق والجنس : تقوم هذه الوحدة من خلال تكوين الشعب بأغلبية مطلقة ساحقة من قبائل عربية أصيلة اتخذت إقليم عربستان منذ نشأته موطناً لها .

ثانياً : اللغة العربية : تعد اللغة عموماً أكثر الروابط القومية قوة ، فهي تعبر عن وحدة أفراد القومية ، وتميزهم عن غيرهم ، وتخلق عندهم اعتقاداً بأنهم يختلفون عن غيرهم ومنفصلون عنهم ، وأن لهم مصالحهم

وأهدافهم الخاصة بهم ، واللغة العربية هي لغة شعب عربستان ، وهي تربطهم برابطة لا تنفصم .

ثالثاً : الدين : إن جميع أفراد شعب عربستان مسلمون ، وهذا يزيد في قوة الرابطة التي تجمعهم كشعب له عقيدة واحدة .

ب. المظهر الشخصي : ويتمثل بالإحساس والرغبة المشتركة في العيش تحت سيادة الحكم العربي الذي يستهدف تحقيق مصالحهم وأمانيهم القومية ، إذ يرتبط شعب عربستان برابطة معنوية قوية تتمثل بالإحساس بالانتماء الواحد ، وبضرورة تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة للشعب كله ، لكونهم من أصل واحد ولهم لغة واحدة ودين واحد ، وأرضهم واحدة .

ج. المظهر الجغرافي : يختلف إقليم عربستان بالظواهر الجغرافية الطبيعية عن تلك الظواهر التي يتميز بها إقليم إيران ، وهذا الأمر يلمسه أبناء شعب عربستان مما جعلهم يدعمون شعورهم عبر الإحساس بوحدة الإقليم وتميزه عن إيران ، فيما تتشابه ملامح هذا المظهر مع مثيلاتها في العراق ، بما جعل شعب عربستان يدرك انتماءه إلى الوطن العربي لكون أرضه امتداداً لأرض العراق .

3. السيادة : وتعني: سلطة الدولة العليا على سائر الأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات الكائنة في الدولة ، وعلى هذا فإن السيادة التي تختص بها الدولة هي سلطة مجردة عن أشخاص الفئة الحاكمة ، فهي سلطة قانونية أصيلة كما أنها سلطة آمرة أو عليا قانونية بكونها حالة أجازها القانون وقررها ، فهي ليست مجرد حقيقة مادية وإنما هي سلطة مستمدة من القانون ، كما أنها سلطة أصيلة لأنها لا تستمد من سلطة أخرى (خليل ، 1979 : 35) .

وللسيادة مظاهر تبرز في الصعيدين الآتيين :-

أ. السيادة الداخلية : تظهر في بسط السلطة السياسية نفوذها على إقليمها، وهي سلطة آمرة تسمو على أي سلطة أخرى ، فالدولة بموجب هذه السيادة حرة في فرض إرادتها على الأفراد والهيئات داخل حدودها ، وفي تنظيم شؤون إقليمها ، وهي تمارس الحرية دون مشاركة أو منافسة من سلطة أخرى، وللسيادة الداخلية مضمونان ، أحدهما سلبي يكمن في عدم خضوع الدولة لأية سلطة أخرى في الداخل ، وثانيهما إيجابي يبرز في تمتع الدولة بالسلطة التي تعلو جميع السلطات في الداخل وقدرتها في فرض ما ترتأيه من أوامر وقرارات (خيري ، 1989 : 32) .

ب. السيادة الخارجية : يتجلى هذا المظهر للسيادة باستقلال الدولة والذي يعني عدم خضوعها لأية سلطة أجنبية أخرى ، وبعد تبعيتها لأية دولة أخرى ، لهذا فإن الدولة ناقصة الاستقلال تكون سيادتها غير كاملة أو ناقصة هي الأخرى ، مع أن هذا الأمر لا يؤثر على وجود الدولة القانوني (الخطيب ، 1978 : 59) .

وكذلك للسيادة الخارجية مضمونان ، الأول سلبي يتمثل في عدم خضوع الدولة أو عدم تبعيتها لأية دولة أجنبية وامتناعها عن القيام بكل ما يمس استقلالها ، والثاني إيجابي يقوم في قدرتها على إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية والانضمام إلى المواثيق والإعلانات الدولية والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها إزاء الـــدول الأخـــرى (بسيوني ، 1998 : 44) .

ومن خلال مظاهر السيادة في الصعيدين السالفين فإن نظام الحكم في عربستان كان يتمتع حتى عام (1925) بهذه المظاهر وفق ما يقتضيه القانون الدولي ، إذ لم

يكن تابعاً ولا محمياً ، رغم قبوله بعض الالتزامات التي قيدت سيادته في بعض الفترات ، وهو أمر طبيعي على كل الدول ، فقد يجتاح إقليم دولة ما ، جيش أجنبي فتفقد سيادتها مؤقتاً ، أو قد تطلب حماية دولة أخرى ضد عدو يهدد استقلالها ، وعند دحر هذا الجيش ، أو انتهاء التهديد تتخلص من الحماية وتسترجع سيادتها الكاملة ، ولنا في هذا المقام مقال فقد اجتاح الجيش العراقي أراضي دولة الكويت إبان مرحلة الغزو في (2 آب 1990) ، وتواجد الجيش العراقي في أراضي الكويت لما يقارب تسعة أشهر مهدداً الاستقلال الوطني ، وعندما دحر ذلك الجيش على يد القوات الدولية المتحالفة مع الكويت عادت السيادة الوطنية ، وترتب على المعتدي دفع تعويضات مالية جراء ما أحدثه من دمار وتخريب أحدثت نتائج سلبية في البنى الوطنية الارتكازية والبشرية لدولة الكويت .

وبذلك يتأكد أن نظام الحكم الذي كان قائماً في إقليم عربستان كان يمثل فعلاً مفهوم الدولة وفق قواعد القانون الدولي ، وكان يتمتع بالشخصية القانونية من خلال توافر أركانها الثلاثة : الإقليم والشعب والسيادة ، وبالتالي فإن الوضع القانوني لإقليم عربستان لم يخرج عن كونه إقليماً خاضعاً لسيادة عربية مطلقة مارست مظاهر سيادتها المطلقة على جميع الإقليم عبر التاريخ .

وفيما يتعلق بالهجوم الإيراني على إقليم عربستان فقد ترتب عليه إنهاء الشخصية القانونية الدولية للدولة الكعبية ، وهذا الأمر يرتب التزامات دولية تجاه إيران بإصلاح الضرر المترتب عليها وفق قواعد المسؤولية الدولية بغض النظر عن التغييرات التي طرأت على الدولة الكعبية نتيجة للحرب العدوانية التي شنتها إيران ، وذلك بإعادة الحالة التي كانت عليها

قبل العدوان ، انسجاماً مع القاعدة القانونية الدولية التي لا تبيح للمعتدي أن يجني ثمار خرقه للقانون من ناحية ، وتحقيقاً للعدالة واحترام قواعد القانون الدولي من الناحية الأخرى .

وتؤكد جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية على عدم سلامة التغيير الذي يحدثه المعتدي (إيران) للمركز القانوني للمعتدى عليه (إقليم عربستان) ، بعد ضمه بالقوة ، مما يعد خرقاً لعهد عصبة الأمم السائد حينذاك عام (1925) مما لا يسبغ أية صفة شرعية على الوجود الإيراني في عربستان نظراً لأن هذا الوجود لا يقوم على العدالة من ناحية ، ويتعارض مع رغبة الشعب في عربستان الذي استمر يقاوم الاحتلال طيلة السنوات الماضية عبر الثورات والانتفاضات ، ضد الوجود الإيراني الذي لا يتمتع بأية صفة قانونية ، جراء استمراره بإثارة المشكلات والاشتباكات المسلحة في المنطقة نتيجة اتباعه سياسات التفرقة العنصرية والاضطهاد الذي مارسته الحكومات الإيرانية المتعاقبة متجاهلة الحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، الذي نصت عليه المواثيق والعهود الدولية ، التي من أبرزها عهد عصبة الأمم، وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منع التفرقة العنصرية لعام (1965)، وعهد الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لعام (1966) ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة (1966) وغيرها .

المطلب الثاني

الإشكالية القانونية الخاصة بشعب إقليم عربستان

رغم أن أغلب فقهاء القانون الدولي يذهبون إلى الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة ، إلا أنه هناك من ينكر أن تكون للدولة شخصية قانونية معنوية ، بل ينكر حتى أن تكون للدولة شخصية أصلاً ، مثل العميد (ديكي Duguit) الذي ينكر فكرة الشخصية المعنوية من أساسها ، فهو يرى أن الدولة ليست في الواقع إلا مجموعة من الحكام والمحكومين ، وأن الحكام يقررون ويصرفون في حدود القانون الذي خول لهم هذه الاختصاصات فيلتزم بها المحكومون ، وما دامت هذه حقيقة فليس هناك من داع للقول بأن للدولة ذاتية مستقلة وبأن لها إرادة مستقلة ومتميزة عن إرادات الحكام (خيري ، 1989 : 26) .

أما الفقيه (G. Scelle) فهو يرفض الشخصية الافتراضية للدولة ، ولا يرى فيها سوى مجرد جهاز من المرافق يعمل في خدمة الجماعة ، بينما يرى العميد (R.Bonnard) بأنه قد خلط الفقهاء بين العناصر المادية المكونة للدولة وبين العناصر القانونية المجردة لها ، كالأهلية والذمة المالية ، ولهذا فهو يرى بأنه لا توجد ضرورة تحتم الأخذ بفكرة الشخصية بصفة عامة (بسيوني ، 1998 : 40-41) .

وعليه ؛ فقد برزت إشكالية قانونية تتعلق بإقليم عربستان ، تتطلب بيان مدى أحقية شعب إقليم عربستان للتمتع بحق تقرير المصير ، بعد تغيير الوضع القانوني للإقليم جراء قيام إيران باحتلال هذا الإقليم ، وإلغاء الصفة القانونية عن شخصيته المعنوية ، مع استمرار بعض الطروحات التي تتحدث عن كون شعب عربستان هم مجرد قومية ضمن دولة مستقلة تضم

مجموعة من القوميات كالفرس والبلوش والأكراد والعرب والتركمان وغيرها من الأقليات القومية .

ولسبر غور هذه الإشكالية لابد من الوقوف عند المضمون المعياري لمبدأ حق تقرير مصير الشعوب الذي أشار إلى الآتي (إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1970) :-

1. " بمقتضى مبدأ المساواة وتقرير الشعوب لمصيرها المثبت في ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، تملك جميع الشعوب الحق من دون تدخل خارجي وبحرية ، في تقرير مركزها السياسي ونمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتلتزم كل دولة باحترام هذا الحق وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة " .
2. " إن إنشاء الدول المستقلة ذات السيادة والانضمام الحر والطوعي إلى دولة أخرى مستقلة أو الاتحاد معها أو إقرار أي وضع مركز سياسي آخر يختاره الشعب بحرية ، هي أشكال لممارسة هذا الشعب للحق في تقرير المصير " .

وبموجب هذين المبدأين فإن شعب إقليم عربستان له الحق في تقرير مركزه السياسي وكل ما يتعلق بشؤونه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبمعاونة من كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مثلما لشعب إقليم عربستان الحق في رفض السيطرة الإيرانية على مقدراته، فهو لم يطلب الانضمام الطوعي إلى إيران ، ولم يكن طرفاً مكافئاً لإيران كي يطلب منها عقد الاتحاد بينهما ، ولابد من إقرار وضع مركزه السياسي الحالي في أخذ رأي الشعب وبحرية تامة لممارسة حقه في تقرير مصيره ، ووفقاً للاجراءات التي ابتدعتها الأمم المتحدة ، التي جاء إقرارها في الميثاق من خلال إنشاء مجلس الوصاية الذي تنحصر مهمته الأساسية في الإشراف على الأقاليم الخاضعة للوصايـــة

عليهـــا من دول كبرى ، وتمارس الجمعية العامة للأمم المتحـــدة دوراً فاعلاً في هذا الصدد (Tamuschat, 1993 : 18) ، وفي حالات المطالبة الخاصة بتقرير المصير الديمقراطي (الداخلي) سواء في صيغة الحكم الذاتي أم الفيدرالية ، فهناك آليات أخرى ، تحدد في الآتي (الشيخ ، 1996 : 102) : -

أ. الاتفاق بين الأطراف : يمكن ممارسة حق تقرير المصير بشقيه الداخلي والخارجي من خلال اتفاق الأطراف المعنية .

ب. الاستفتاء : تجري ممارسة تقرير المصير في معظم الحالات من خلال استفتاء عام يشارك فيه جميع مواطني الدولة أو الإقليم الذي يطالب سكانه بتقرير المصير.

ج. النص الدستوري : قد تأتي ممارسة تقرير المصير تنفيذاً لنص دستوري كما حدث عندما استقلت جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابـــق استناداً إلى نص المادة (71) من دستور الاتحاد السوفييتي .

د. القوة : اتفق فقهاء القانون الدولي بوجه عام على أنه ينبغي لأي شعب يمارس حقه في تقرير المصير أن تتم بالطرق السلمية ، أما إذا فشلت الوسائل السلمية في حصول ذلك الشعب على حقه القانوني الثابت في تقرير المصير فيجوز له أن يلجأ إلى استخدام القوة ، بما في ذلك الكفاح المسلح وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

وهكذا تصبح وفقاً للقانون الدولي جميع الشعوب أشخاصاً قانونية لها الحق فـــي تقرير المصير ، وأن الدول ملزمة على احترام هذا الحق ، وأنها تتحمل بصورة كاملة مسؤولية انتهاكها لهذا الحق وعدم التقيد به ، ويكون الشعب الساعي للحصول على حق تقرير المصير

شخصاً للقانون الدولي يمتلك شخصية قانونية دولية خاصة به ، وهذه الشخصية للشعوب والأمم تعبر عن العلاقة بين (عكاوي ، 1997 : 34) : -

أولاً : أهلية الشعوب القانونية (مقدرتها القانونية) وتعني المقدرة على امتلاك الحقوق وتحمل الواجبات التي ترتبها قواعد ومبادئ القانون الدولي.

ثانياً : كفاءة الشعوب القانونية ، وهي المقدرة على الأداء أوالممارسة بصورة مستقلة لهذه الحقوق والواجبات الدولية .

ثالثاً : أهلية الشعوب للمسؤولية ، وتعني القدرة على التحمل بصورة مستقلة وعند الضرورة مسؤولية التصرفات مع ما يترتب عنها من نتائج .

وإذ تبرز في هذا المجال إشكالية الأساس القانوني لحدود إقليم عربستان الغربية التي حددتها معاهدة (أرضروم) الثانية الصادرة في (31 / 5 / 1847) والبروتوكولات التي تلتها في عامي (1911 ، 1913) ، فإن عدم توقيع الدولة الكعبية على هذه المعاهدة قد يثير التساؤل عن الأساس القانوني للحدود ، وتقتضي الإجابة هنا توضيح مدى امتداد هذه المعاهدة على إقليم عربستان ، إذ إنها قد أبرمت بين الحكومة العثمانية من جهة وإيران من الجهة الثانية ، وبحضور وإشراف كل من روسيا التي تقف إلى جانب إيران ، وبريطانيا الطامعة لأملاك الدولة العثمانية ، وبالنظر إلى أن هذه المعاهدة لم تقر ضم عربستان إلى إيران ، فهي لم تؤثر على الوضع السياسي العام في عربستان التي بقيت من الناحية الفعلية مستقلة عن الحكومة الإيرانية ، ولم تعترف الدولة الكعبية ببنود تلك المعاهدة ، جراء اعتراض عشائر الإقليم بشدة على مقرراتها ، خاصة ما يتعلق بشط العرب (التكريتي ، 1966 : 76) .

كما أن البرلمان الإيراني لم يتوصل إلى تصديق المعاهدة فأخذت إيران تطعن بها وتعدها غير متوافقة مع طموحها إلى السيطرة على كل شط العرب والعراق وعربستان على السواء (الحسني ، 1958 : 327) .

ويقول (شوارزنبرغر) : إن الدولة لا تلتزم بأية معاهدة إلا برضاها وليس للمعاهدة أن تمنح حقوقاً أو تفرض التزامات قانونية لغير أطرافها .. ولكن الحقوق والالتزامات التي تنص عليها المعاهدة يمكن عدها بمثابة عرض للدولة غير تلك التي لها حق القبول أو الرفض ، ويقول (روسيني) : المعاهدة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات لدولة ثالثة دون رضاها ، ويؤكد (باري) : بأنه ليس للمعاهدة أن تفرض التزامات على جهة ثالثة ليست طرفاً فيها ، ويقول (ليستزين) : بالرغم من أن المعاهدة لا تفرض التزامات على الدولة التي لم تقبلها إلا أنه ليس من المستحيل بالنسبة لطرفين أو أكثر في معاهدة أن يمنحوا حقوقاً لدولة ثالثة ليست طرفاً في المعاهدة إذا قبلتها صراحة ً أو ضمناً (عساكرة ، 2006 : 106 – 107) .

ويتعرض شعب إقليم عربستان لإشكالية الغموض الذي يحيط بميثاق الأمم المتحدة النابع من وجود عدد من التساؤلات التي تستوضح عنه : من هم أصحاب مبدأ تقرير المصير ؟ وهل يشمل هذا المبدأ شعب إقليم عربستان ؟ وللاجابة عن هذين التساؤلين لابد من العودة إلى الميثاق نفسه الذي استهل بعبارة نحن شعوب الأمم المتحدة ، هذه العبارة التي تتكرر في العديد من مواد ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تظهر الخلاف بشأن المعنى المقصود من تعبيري (الشعب والأمة) دون إيراد أي تحديد لما يراد بأي منهما، فكلا التعبيرين يحتمل معاني مختلفة ، تبعاً للوجهة المقصودة من استعماله ، إذ من الممكن استخدام تعبير الأمة ، انطلاقاً من وجهة نظر عرقية عنصرية حين يتضمن في هذه الحالة معنى : جماعة من الأفراد ذوي خصائص محددة ومشتركة بوجه عام ، أي جماعة من الأفراد ، تربطهم وحدة التقاليد واللغة

والمشاعر والأماني القومية ، ولا خلاف في كون شعب إقليم عربستان ينتمي إلى الأمة العربية من خلال الخصائص المشتركة التي يحملها مع بقية أبناء الأمة العربية .

ومن ناحية أخرى فإن من الممكن استعمال أي من تعبيري (الأمة والشعب) ، انطلاقاً من الوجهة السياسية – القانونية بقصد الإشارة للدولة ، إذ يتم في هذه الحالة توحيد معنى التعبيرين ، ويكون المقصود بأي منهما جميع سكان إقليم محدد يخضعون للسلطة الواحدة نفسها، ومن الواضح أن تعبير الشعب الذي استهل به ميثاق الأمم المتحدة ، إنما قصد به رعايا الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، أي أن ميثاق الأمم المتحدة قد تبنى المعيار السياسي – القانوني في تحديد مفهوم الشعب، وانطلاقاً من هذا المعيار ذاته يظهر الشعب في كافة مواد الميثاق ، التي يتوجه بها إلى سكان أي من الدول ، أو الأقاليم غير المتمعة بالحكم الذاتي ، أو الموضوعة تحت نظام الوصاية فينطبق عليها القوة نفسها التي ينطبق بها على تعبير الشعب ، مثلما ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق التي تتحدث عن المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب ، طالما أنه ليس هناك ولا سيما في الأعمال التحضيرية للميثاق ما يثبت أن معنىً مختلفاً قد أسند إلى تعبير الشعب في تلك المواد خلافاً لمعناه المقصود في تلك المادة (القراعين ، 1983 : 30) .

وفي ذلك ما يدعو إلى الدهشة لأن الأمم والشعوب ، شأنها شأن السلالات السكانية ، حديثة العهد ، متوقفة على غيرها ، كما أنها خضعت لعمليات تكوين وإعادة تكوين مستمرة عبر التاريخ ، لكن المادة الأولى من الميثاق حول الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك الممارسات التي تقوم بها الدولة ترفض الفكرة التي تقول إن الشعوب لا يمكن تعريفها سوى بأنها جميع سكان الدولة ، ومن هنا جاء تطبيق حق تقرير المصير على المناطق التي لم تكن خاضعة للاستعمار (كوديل ، 2001 : 34) ، وبذلك فإن حق تقرير المصير لا يقتصر على

شعوب الدول المستقلة والأقاليم غير المستقلة ، وإنما يمتد ليشمل كل الشعوب التي تنطبق عليها الميزات الخاصة بها ، وبهذا فإن شعب إقليم عربستان يكون مشمولاً بتعبير الشعب الذي جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة والمواد الأخرى لهذا الميثاق .

أما القومية ، فقد نظر إليه بعض المهتمين على أنه تعبير غامض ، وينطوي على كثير من التعقيدات بسبب اختلاف الآراء في تحديد معناها ، اختلافاً ينبع على الدوام من العقائد والظروف السائدة في كل عصر ، فبعضهم يعرف القومية ، بأنها جماعة من الناس ، ثابتة ، تكونت تاريخياً ، ولها لغة مشتركة ، وأرض مشتركة ، وتكوين نفسي مشترك يجد له تعبيراً في الثقافة المشتركة ، ويعرف (مانشيني) القومية ، بأنها مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض ، بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة من جراء الاشتراك في الحياة ، وفي الشعور الاجتماعي ، وإلى مانشيني يعود الفضل في تضمين قانون العلاقات الدولية لمبدأ القوميات ، إذ تأثر كثير من دول أوروبا بآرائه مما جعل القانون الدولي الوضعي يتبنى هذا المبدأ ، ويدمجه في حق تقرير المصير ، ومبدأ القوميات يعني : أن لكل جماعة من قومية – والمقصود لكل أمة – واحدة الحق في أن تقوم كدولة مستقلة ذات سيادة ، وتبعاً لذلك أن تقرر مصيرها بحرية تامة، ويمكن للأمة تقرير مصيرها والإعراب عن رغبتها بطريق الاستفتاء فيما إذا كانت عازمة على العيش داخل إقليمها المحدد ، أو أن ينضم هذا الإقليم إلى إقليم دولة أو مجموعة سياسية أخرى ، وعليه فلها أن تختار بين الإبقاء على جنسيتها أو اكتساب جنسية الدولة التي أصبحت الجماعة من مواطنيها ، وقد اعترفت بهذا الحق معاهدات زيورخ عام (1851) ، وفيينا عام (1866) ، وفرانكفورت عام (1871) وكذلك في مؤتمر الصلح لعام 1919 (سرحال ، 1993 : 141) .

ويستخدم مصطلح الأقلية في بعض الأحيان ، مرادفاً لمصطلح الجماعات العرقية واللغوية والدينية ، ويتضمن تعريف الأقلية الإشارة إلى جماعة اجتماعية يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها : جسمية وثقافية تحمل على معاملتها معاملة غير متساوية فتعد نفسها محل تميز جمعي ، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع (يوسف ، 1987 ، 198) .

وعليه ، فإن شعب إقليم عربستان ، سواء تم إطلاق صفة الشعب أو القومية أو الأقلية عليه فهو يناضل من أجل تقرير مصيره والحصول على الاستقلال لكونه شخصاً للقانون الدولي ، وبالتالي فإن شخصيته القانونية الدولية ذات صفة موضوعية ، بمعنى أن وجودها لا يعتمد على اعتراف الأشخاص الآخرين للقانون الدولي المعاصر بهذا الوجود ، ومن الناحية الأخرى فهي تتشابه والشخصية القانونية الدولية الخاصة بالدول ذات السيادة ، لذلك فالدول المستقلة والشعوب المناضلة هم أشخاص أوليون أصليون أساسيون وعالميون للقانون الدولي ، ورغم الموضوعية لوجود الشخصية القانونية الدولية ، إلا أنه لا بد من الاعتراف به كشعب يناضل من أجل حريته واستقلاله ، لما لهذا من أهمية بالغة بالنسبة لإحقاق وممارسة هذه الشخصية القانونية الدولية على الساحة الدولية ، فاعتراف الأشخاص الآخرين للقانون الدولي بشخصية الشعوب القانونية الدولية يمنح نضال شعبها الشرعية ، وبالتالي يمكن المنظمة السياسية التي تقود نضاله الوطني من تمثيله على كافة الأصعدة والمستويات من الدخول في علاقات قانونية دولية مع الدول والمنظمات الحكومية والدولية ، كما أن الاعتراف يعزز من مكانة الشعب وشخصيته الدولية وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة ، وبالتالي الإقرار بوجود السيادة الوطنية له ، مع ما يترتب عن ذلك

من نتائج وآثار ، تتعلق بممارسة الشعب لحرياته وتمنحه الكرامة وتجعل له مكانة دولية بين الدول والشعوب الأخرى .

ومن جانب آخر فإن لهذا الشعب حقوقاً مترتبة عن حقه في تقرير المصير تبرز في المجالات الآتية (عكاوي ، 1997 : 37) : -

- حق التعبير عن رغبته بخصوص التدابير الزجرية الواجب اتخاذها ضد الدولة المحتلة .
- حق الحماية من جانب القانون الدولي ، والحصول على دعم وتأييد المجتمع الدولي خلال مراحل النضال من أجل الاستقرار والحرية وتقرير المصير .
- حق إقامة العلاقات الرسمية مع جميع الدول والشعوب المناضلة والمنظمات الحكومية الدولية .
- حق المشاركة في أعمال المنظمات الدولية .
- حق المشاركة في المؤتمرات الدولية .
- حق المشاركة في إنشاء قواعد القانون الدولي ، وممارسة القواعد المعمول بها بصورة مستقلة .
- حق المشاركة في العلاقات التعاقدية الدولية .

بقيت الإشارة إلى إشكالية تغيير الوضع القانوني في إقليم عربستان في ضوء اجتياح الجيش الإيراني لأراضي هذا الإقليم عام (1925) وما ترتب على ذلك من نتائج ، سواء فيما يتعلق بأمير الإقليم الشيخ خزعل ووضعه تحت الإقامة الجبرية حتى وفاته عام (1936) ، أم عد الإقليم ولاية من الولايات الإيرانية ، فإيران التي شنت بهذا العمل العسكري حرباً دولية حدثت بين كيانين مستقلين قد شهد صداماً مسلحاً بين الطرفين الإيراني والعربستاني ، عندئذ

يقع أمر هذه الحرب ضمن اختصاصات عصبة الأمم في ذلك الحين ، فيكفي القول إن نشوب الحرب بيين الدولتين قد توفر فيها الركنان المادي والمعنوي ، فالركن المادي تمثل بهجوم الجيش الإيراني على إقليم عربستان والمقاومة المسلحة التي رد بها جيش الإقليم ، وتمثل الركن المعنوي بنية إيران قطع علاقاتها السلمية مع أمارة عربستان بهدف احتلال إقليمها وضمه إلى أراضيها (النجار ، 1981 : 57) .

وعليه فالمسؤولية تقع على عاتق الجانب الإيراني في عدم شرعية هجومها المسلح وذلك بموجب عهد عصبة الأمم الساري المفعول حينذاك ، وذلك استناداً للحقائق الآتية: -

(1) لا يجوز الالتجاء إلى الحرب كوسيلة لاكتساب السيادة على الأقاليم وتعد الحرب التي تشن بقصد ضم الأقاليم حرباً عدوانية محرمة (المادة 10 ، عهد عصبة الأمم).

(2) لم تعد الحرب حدثاً يخص الدولة المتحاربة وحدها ، بل أصبحت من الأمور الداخلة ضمن اختصاص عصبة الأمم ، وأن لمجلس العصبة التدخل في أي نزاع دولي إذا كان هذا النزاع يمثل حرباً أو تهديداً بها ، وله أن يتخذ الإجراءات المناسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين (الفقرة 1 ، المادة 11 ، عهد عصبة الأمم) .

(3) إن إباحة الالتجاء إلى الحرب في عهد عصبة الأمم كوسيلة أخيرة لحل المنازعات بين الدول مقيد بشرطين ، هما :

أ. أن تستهدف الحرب ضمان العدالة والحق القانوني الواضح (الفقرة 7 ، المادة 15 ، عهد عصبة الأمم) .

ب. وجوب استنفاد جميع وسائل التسوية السلمية ، وهي التحكيم أو التسوية القضائية أو تقديم شكوى إلى مجلس العصبة ، وحتمية انقضاء ثلاثة أشهر على صدور

قرار التحكيم أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس (المواد : 12 – 13 – 15 – 16 ، عهد عصبة الأمم) .

وقد اشترطت عصبة الأمم لإسباغ الشرعية على الحرب شروطاً شكلية وأخرى موضوعية ، ففي مجال الشروط الشكلية ، تلزم العصبة إيران بما يقتضيه عهد العصبة من أحكام كونها عضواً فاعلاً في العصبة منذ انضمامها بتاريخ (13 / 1 / 1920) ، إذ يقتضي ذلك استفاد جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، واللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي أو مجلس العصبة ، وإذ إن إيران قد شنت هذه الحرب ضد إمارة عربستان ، فإن هذا يؤكد عدم شرعية هذه الحرب ، وتعد كما لو أنها أعلنت ذلك ضد جميع الدول الأعضاء في العصبة . ، فيما حرمت الشروط الموضوعية الحرب العدوانية بموجب المادة العاشرة من عهد العصبة ، وهو تحريم ثابت أيضاً في العرف الدولي ، خاصة أن إيران شنت حربها أساساً مستهدفة الحصول على مكاسب إقليمية بالقوة ، وبهذا فإن هذه الحرب تعد حرباً عدوانية محرمة بحكم عهد عصبة الأمم والعرف الدولي ، وليس لإيران أن تستند إليها في إدعائها بأي حقوق إقليمية في عربستان ، وبات الوجود الإيراني في إقليم عربستان غير شرعي ، مثلما هي عملية ضم الإقليم إلى إيران غير شرعية ، الأمر الذي يفرض عليه المسؤولية الدولية لتحمل نتائج هذا الاحتلال العدواني التوسعي .

وتأسيساً إلى ما سبق ، فإن هذه الدراسة وجدت أن جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية كلها تؤكد عدم سلامة التغيير الذي قامت به إيران للمركز القانوني لإقليم عربستان ، وضمه إليها بالقوة ، مما يعد خرقاً لعهد عصبة الأمم والمواثيق الدولية الأخرى وتجاوزاً غير مشروع على قواعد القانون الدولي ، مما لا يعطيها أيه صفة شرعية

كونه يتنافى مع العدالة من ناحية ويتعارض مع رغبة شعب إقليم عربستان الذي استمر منذ عام (1925) وحتى الآن على القيام بالثورات والانتفاضات ضد الحكم الإيراني من الناحية الأخرى ، والتي كان من أبرزها :-

- ثورة جنود الشيخ خزعل بتاريخ (27 / 7 / 1925) بقيادة شلش وسلطان ، اللذين كانا من أبرز قادة الثورة ، أي بعد ثلاثة أشهر من الضم القسري لإقليم عربستان من قبل إيران .
- الثورة المسلحة في سنة (1940) بزعامة الشيخ حيدر الكعبي الذي قاد عشيرة بني كعب بمطاردة القوات الإيرانية والسيطرة على العديد من مواقعها .
- ثورة قبائل بني طرف المسلحة عام (1945) ضد الشاه رضا بهلوي .
- الثورة المسلحة لحركة الثورة العربية لتحرير الأحواز عام (1968) .

والقائمة تطول في نشاطات الثوار من أبناء إقليم عربستان ضد قوات الاحتلال الإيراني ، الذي لا يزال يثير المشاكل المستمرة والاشتباكات المسلحة في الإقليم نتيجة سياساته في التفرقة العنصرية والاضطهاد اللذين تمارسهما الحكومات الإيرانية المتعاقبة ضد شعب هذا الإقليم العربي .

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

المصادر و المراجع

الملاحق

الفصل الخامس

الخاتمة

عربستان أرض عربية عزيزة بجميع المقاييس الجغرافية والتاريخية والتراثية اغتصبتها إيران بالتآمر مع البريطانيين ، فأصبحت قطعة محتلة احتلالاً استيطانياً ، شعبها مستعبد لا يتمتع بحقوق المواطنة الكاملة ، ويفتقد أبسط حقوق الإنسان الفردية والقومية ، رغم ما تحويه من ثروات طبيعية مسلوبة ، بعد ما تم فصلها عن جسم الوطن والأمة العربيين ، وألحقت بإيران المجاورة للوطن العربي ، الذي لا ترتبطه بها أية روابط تاريخية أو تراثية أو حياتية . إذ تقع عربستان في الجنوب الشرقي من العراق وتمتد على مدى رقعة من الأرض ، تجاورها من الغرب محافظتا البصرة والعمارة العراقيتان ، له حدود من الشرق مع جبال البختيارية التي تكونت منذ أقدم العصور كحد طبيعي فاصل بين إيران والوطن العربي الكبير، وتنفصل عربستان جغرافياً عن إيران بسلسلة جبال كردستان الجنوبية التي تكوّن حداً طبيعياً فاصلاً بين هضبة إيران وبين سهول عربستان الغربية .

سمي أهل إقليم عربستان بالعيلاميين نسبة إلى عيلام بن سام بن نوح عليه السلام ، وكان لهذا الإقليم علاقات تجارية مع الأكديين والآشوريين والكلدانيين ، حكمها الأسكندر المقدوني بعد أن اجتاحت جيوشه المشرق العربي وإيران والخليج العربي ، ولما توفي الإسكندر احتلها الفرس حتى الفتح الإسلامي في معارك عديدة كان أشهرها معركة القادسية سنة (537) عندما خاض القائد العربي سعد بن أبي وقاص معركته الخالدة القادسية ضد الفرس ، وأصبحت عربستان ولاية قائمة بذاتها في حكم العباسيين بعد أن كانت في حكم الأمويين تابعة لولاية البصرة ، واستمرت عربستان ولاية عباسية حتى سقطت هذه الدولة العربية على يد التتر سنة (1258) فتعرضت معالمها الحضارية للتخريب ، وشهد الإقليم حكم

الدولة المشعشعية التي أسسها محمد بن فلاح المشعشعي الذي اتخذ من الحويزة عاصمة له ، وقد استمر حكم هذه الدولة زهاء خمسمائة عام ، إذ استطاعت هذه الدولة إبعاد الإقليم عن النفوذ العثماني والفارسي ، ثم قام حكم الدولة الكعبية عام (1724) على يد زعيمهم الشيخ علي بن ناصر بن محمد ، وقد استمر حكم هذه الدولـــة لغايـــة عـــام (1925) ، إذ جرى احتلالها من قبل الإيرانيين بعد اعتقال أميرها الشيخ خزعل .

وقد عاش شعب إقليم عربستان إشكالية كبيرة في ظل ظروف الاحتلال الإيراني الذي حرمهم من أبسط الحقوق القومية ، رغم أن إيران دولة متعددة القوميات يقطنها إلى جانب الفرس ، أقليات قومية عديدة مثل : الأذرية التركية ، والكردية ، والعربية ، والتركمانية ، والبلوشية ، واللورية ، وفي هذا الشأن أثيرت قضية أن يعيش شعب عربستان أقلية قومية في دولة متعددة القوميات في حالة منح الدولة الإيرانية كافة الحقوق المدنية والحريات السياسية لأبناء هذه القوميات وفقاً للطرق الديمقراطية .

وعليه؛ فإن ذلك يتطلب من إيران اتخاذ إجراءات ملائمة تسهم في منح هذه الأقليات حقوقها ، وعليها البدء أولاً في اسم الدولة الذي سميت به عام (1936) نسبة إلى الجنس الآري الذي تنحدر منه القومية الفارسية ، إذ كانت تدعى بلاد فارس .

ويرفض القانون الدولي تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات حين يُقصد بها حرمان الشعوب من شخصيتها القومية وإخضاع الأقلية لاضطهاد الأغلبية في تلك الدولة – وذلك لأنه يخالف حق تقرير المصير الذي يقضي منح الشعوب حق اختيار الوضع الدولي وتنظيم حياته بالشكل الذي يراه ملائماً لتحقيق أهدافه ومصالحه القومية – ، ويؤكد واقع المجتمع الدولي على أن الأقلية ترغب دائماً في الانفصال عندما تواجه باضطهاد الأغلبية ، وفي غياب الروابط القومية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية ، قد يكون من الصعب توافق الأمم

المختلفة وتعايشها معاً ضمن دولة واحدة ، وقد حكم بعض المهتمين على فكرة الدولة متعددة القوميات أنها فاشلة وغير صالحة للتطبيق إطلاقاً ، ولنا في العالم المعاصر شواهد كثيرة على صحة هذا الرأي وصوابه ، وذلك من خلال العودة للتجارب التي حدثت في كل من يوغسلافيا الاتحادية التي كانت تضم خمسة جمهوريات مختلفة القوميات ، وهي صربيا ، والبوسنة والهرسك،ومقدونيا ، وسلوفينا ، والجبل الأسود وكوسوفو ، وهناك جمهورية (تشيكوسلوفاكيا) التي عادت للانفصال إلى جمهوريتي التشيك والسلوفاك ، وهذه قبرص التي تضم قوميتين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، والهند التي انشطرت أولاً إلى الهند والباكستان ، ثم انفصل البنغاليون عن الباكستان ، وما زالت مشكلة كشمير قائمة ، ولعل قضية الشعب الكردي حاضرة في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا وهي مهددة بالانفجار في أي لحظة في العراق ، ونيرانها مشتعلة في تركيا .

ولو نظرنا إلى الواقع الفعلي لإيران ومدى إمكانية تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات تجاه إقليم عربستان، فالأمر تعيقه مجموعة من الحقائق ، ذلك أن إيران لم تقم بإشراك شعب عربستان في الحكم لتمد الجسور مع دول النظام الإقليمي العربي ، من أجل بناء علاقات تقوم بالأساس على الثقة المتبادلة وحسن الجوار ، بل قامت بهدم كافة الجسور بينها وبين شعب عربستان ، فيما يفصل الواقع الجغرافي والطبيعي بين إقليم عربستان وإقليم الدولة الإيرانية الذي أثر بدوره على انعدام الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، فإن ذلك يبدو معكوساً تماماً بالنسبة للوطن العربي وعربستان الذي يشكل امتداداً طبيعياً لهذا الوطن .

أما ما يخص الجانب الاقتصادي فنفط عربستان يكاد يكون هو الممول الرئيسي لعمليات التنمية في إيران ، إلا أن غالبية المصانع تتركز خارج إقليم عربستان ، بالاضافة إلى أن الأفضلية تمنح للفرس على حساب العرب في هذا الإقليم ، إذ أصبح الفرس هم أصحاب

الأعمال ورؤوس الأموال ويسيطرون على كافة مجالات الخدمات والإنتاج في الإقليم اقتصادياً وسياسياً ، في حين أن العرب أصبحوا يشكلون الطبقة الضعيفة المُستغَلة في الإقليم ، وهذا يتعارض مع فكرة الدولة المتعددة الأقليات ويناقض حق الشعوب في تقرير المصير ، وهناك حقائق أخرى تعيق هذه الفكرة ، فالعامل القومي والاختلاف بين الطرفين يرتب اختلاف اللغة والثقافة فضلاً عن المصالح والأهداف القومية ، وكل هذا وذاك يلتقي مع السلوك الرسمي الإيراني الذي يتسم بالاضطهاد الحاد والقمع الشديد والتمييز العنصري الواضح في كافة مجالات الحياة لشعب عربستان ، وانكار إيران لشعب إقليم عربستان حقه في تقرير مصيره ، مما يعرض أفراد وعناصر الحركة الوطنية الناشطة سياسياً ، والصحفيين العرب إلى المطاردة والتنكيل وغالباً ما يكون مصيرهم الإعدام أو السجن والأحكام القاسية ، ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة .

وعلى وفق ما تقدم؛ قامت هذه الدراسة بالتطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بالاحتلال الإيراني لإمارة عربستان ، متطرقة إلى إمكانية الاستفادة من حق تقرير المصير في التخلص من هذا الاحتلال والحصول على الاستقلال الوطني ، بعد أن تناولت المحاور الآتية :-

1. تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها وصدقها المتعلقة : بأن السياسة الإيرانية تسعى لإدامة احتلال إمارة عربستان من خلال اتباع وسائل القمع والاضطهاد لمنع لشعب عربستان من ممارسة حقه في تقرير المصير ، إذ إن سياسة نظام الحكم الجمهوري الإسلامي في إيران لم تختلف عن سياسة نظام الحكم الملكي في طريقة تعاملها مع شعب عربستان الذين عانوا من بطش النظامين المعبر عنها بالعقلية الحاقدة في التحكم بمصير الشعب والسيطرة عليه ، بل إن سلطات النظام لجمهوري لم تكتف باتباع أساليب حكم الشاه

لتتمادى إلى أبعد مدى في القيام بحملات الاعتقال الواسعة ، وإعدام كثير من المواطنين وتهجير الآلاف من المواطنين العرب من مناطقهم ، مع عدم الاهتمام بأوضاعهم الصحية والتعليمية والثقافية ورفض حصولهم على حقوقهم وحرياتهم بما فيها السياسية والدينية ، لكن هذه الممارسات لم تمنع شعب عربستان من المطالبة بحقوقه المشروعة عبر رفض تلك الممارسات بشتى الأساليب السياسية والجهادية من أجل التخلص من سيطرة الاحتلال .

2. أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على ما هو آت :-

أ. عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بمقومات الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان النابع من كونها تتمتع بموقع جغرافي مهم ، وجذور تاريخية ، وخصوصية إستراتيجية مستندة إلى موارد طبيعية هائلة ، ومنتجات زراعية وحيوانية وفيرة ، يتم تصديرها إلى دول العالم من خلال ممرات تجارية ذات أهمية كبيرة في المنطقة ، مما جعل من الإمارة مطمعاً لقوى الاحتلال جراء ما تمتاز به من أرض خصبة نتيجة وفرة المياه وطبيعة التربة وتنوع المعادن والثروات ومنها النفط والغاز ، الأمر الذي زاد من تلك الأهمية بحيث أسهمت في صراع القوى الاستعمارية الطامعة بالاستيلاء على أرض الإقليم ، تلك السيطرة التي لم تغير في واقع هذه الإمارة العربية ، لكن المصالح الدولية اقتضت ضمها إلى إيران قسراً لتحتلها عام (1925) ، ومنذ هذا التاريخ نشأت مقومات القضية العربستانية .

ب. تناولت الدراسة في إجابتها عن السؤال الثاني المتعلق بأبرز ملامح التاريخ السياسي لإمارة عربستان قبل احتلالها عام (1925) ، فقد حكم الفرس

الإيرانيون إمارة عربستان حكماً اسمياً طيلة حقبة زمنية لا تزيد عـن ثلاثـة أو أربعة قرون متفرقة ومتباعدة ، ولكن اليونان والرومان والعرب حكمـوا إيـران نفسها ثلاثة عشر قرناً من الزمان في ذات الحقبة التاريخية ، ثم إن عربستان في عهد الحكم الفارسي ، وباعتراف الفرس أنفسهم كانت أرضاً عربية يسكنها شعب عربي ، يتصل بالعراق والجزيرة العربية أكثر من اتـصاله بـإيران ، وكانـت عربستان طيلة حكمهم هدفاً لكثير من الهجرات والموجات من البلـدان العربيـة والجزيرة ، ثم جاءها الفتح الإسلامي والتحرر العربي منـذ عـام (638 م) ، وصبغها بالصبغة العربية الخالصة ، وظلت كذلك طيلة أربعة عشر قرناً وحتـى وقوع الاحتلال الإيراني عام (1925 م)، مع عروبة المنطقة التـي لا تحتـاج لدليل حتى الآن، وهي كافية لرد الادعاءات الإيرانية الزائفة والرد على مـزاعم الفرس التاريخية .

ج. اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق بطبيعة سياسة نظام الحكم الملكي الإيراني المتبعة لإدامة احتلالها لإمارة عربستان للفترة (1925 – 1979)، فقد كان أول إجراءات تلك السياسة التي اتخذها الشاه الجديد رضا بهلوي بعد أن استولت إيران على عربستان يتمثل بتغيير اسم إقليم عربستان إلى خوزستان لنفي الصفة العربية عن الإقليم ، ثم قامت السلطات الإيرانية بتغيير أسماء المدن والقـرى والأحيـاء والأنهار والجبال والمواقع وإعطائها أسماء فارسية جديدة رغم أنه لا يوجد مصدر إيراني كان يسمي جميع تلك المناطق بالأسماء الفارسية التي نسبها إليها نظام حكم الشاه رضا بهلوي بعد احتلالها عربستان عـام (1925). وجعلـت الـسلطات الإيرانية في عهد الشاه رضا بهلوي إقليم عربستان جزءاً من أراضيها ، وأعلنت

بأنه يشكل الولاية العاشرة من الولايات الإيرانية آنذاك ، وأعلنت الحكم العسكري المباشر للإقليـم ، وألغت جميع مؤسسات الحكـم العربي السياسيـة والإداريـة والقضائيـة .

د. تناولت الدراسة في إجابتها عن السؤال الرابع المتعلق بطبيعة ممارسـات نظـام الحكم الجمهوري الإيراني وسلوكه تجاه شعب إمارة عربستان للفترة (1979 – 2013) ، فقد تبلور الموقف السلبي لدى نظام الحكم الإيراني تجاه قضية شعب عربستان وهو نتيجة طبيعية لاستمرار النهج الذي اعتمده أركان الدولة الإيرانيـة بعد انتصار ثورة (1979) القائم على نفس الآيديولوجية التي كانت سائدة فـي عهود السلالات والأسر الفارسية الحاكمة في السابق ، في طريقة تعاملها مع إقليم عربستان ، شجـعها على ذلك اندلاع الحـرب العراقيـة– الإيرانيـة (1980–1988) وموقف الشعب العربي في عربستان المؤيد للعراق في تلـك الحـرب، وتوتر العلاقات السياسية التي كانت قائمة بين إيران وبعض الدول العربية ، كما أن انتهاج النظام السياسي الإيراني بزعامة الإمام الخميني سياسة تصدير الثـورة وعلى وجه الخصوص إلى الدول العربية المجاورة والبعيدة منها ، قـد زاد فـي تعقيد العلاقات العربية– الإيرانية ، وبالتالي أثر سلباً على قضية شعب عربستان ودفع نظام حكم الجمهورية الإسلامية لاتباع سياسة متطرفة تجـاه شـعب هـذه الإمارة المحتلة .

هـ. ركزت الدراسة في إجابتها عن السؤال الخامس المتعلق بالإشكالية القانونية فـي قضية شعب إمارة عربستان للحصول على حق تقرير المصير، فقد برزت هـذه الإشكالية ، فتطلبت بيان مدى أحقية شعب إقليم عربستان للتمتـع بحـق تقريـر

المصير ، بعد تغيير الوضع القانوني للإقليم جراء قيام إيران باحتلال هذا الإقليم ، وإلغاء الصفة القانونية عن شخصيته المعنوية ، مع استمرار بعض الطروحــات التي تتحدث عن كون شعب عربستان هم مجرد قومية ضمن دولة مستقلة تــضم مجموعة من القوميات كالفرس والبلوش والأكراد والعرب والتركمان وغيرهم .

كما برزت في هذا المجال إشكالية الأساس القانوني لحدود إقليم عربستان الغربية التي حددتها معاهدة (أرضروم) الثانية الصادرة في (31 / 5 / 1847) والبروتوكولات التي تلتها في عامي (1911 ، 1913) ، إذ إن عدم توقيع الدولة الكعبية على هذه المعاهدة قد يثير تساؤلاً عن الأساس القانوني للحدود ، وتقتضي الإجابة هنا توضيح مدى امتداد هذه المعاهدة على إقليم عربستان ، فقد أبرمت بين الحكومة العثمانية من جهة وإيران من الجهة الثانية ، وبحضور كل من روسيا التي تقف إلى جانب إيران ، وبريطانيا الطامعة في أملاك الدولة العثمانية وإشرافهما ، وبالنظر إلى أن هذه المعاهدة لم تقر ضم عربستان إلى إيران ، فهي لم تؤثر على الوضع السياسي العام في عربستان التي بقيت من الناحية الفعلية مستقلة عن الحكومة الإيرانية ، ولم تعترف الدولة الكعبية ببنود تلك المعاهدة ، جراء اعتراض عشائر الإقليم بشدة على مقرراتها ، خاصة ما يتعلق بشط العرب ، كما أن البرلمان الإيراني لم يتوصل إلى تصديق المعاهدة فأخذت إيران تطعن بها وتعدها غير متوافقة مع طموحها إلى السيطرة على كل شط العرب والعراق وعربستان على السواء .

كما تعرض شعب إقليم عربستان لإشكالية الغموض الذي يحيط بميثاق الأمم المتحدة النابع من وجود عدد من التساؤلات التي تستوضح بالآتي : من هم

أصحاب مبدأ تقرير المصير ؟ وهل يشمل هذا المبدأ شعب إقليم عربستان ؟ وللإجابة عن هذين التساؤلين كان لابد من العودة إلى الميثاق نفسه الذي استهل بعبارة نحن شعوب الأمم المتحدة ، هذه العبارة التي تتكرر في العديد من مواد ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تظهر الخلاف بشأن المعنى المقصود مـــن تعبيـــري (الشعب والأمة) دون إيراد أي تحديد لما يراد بأي منهما، فكلا التعبيرين يحتمل معاني مختلفة ، تبعاً للوجهة المقصودة من استعماله ، إذ من الممكن استخدام تعبير الأمة ، انطلاقاً من وجهة نظر عرقية عنصرية حين يتضمن في هذه الحالة معنى : جماعة من الأفراد ذوي خصائص محددة ومشتركة بوجه عام ، أي جماعة من الأفراد ، تربطهم وحدة التقاليد واللغة والمشاعر والأماني القومية ، ولا خلاف في كون شعب إقليم عربستان ينتمي إلى الأمة العربية من خلال الخصائص المشتركة التي يحملها مع بقية أبناء الأمة العربية .

الاستنتاجات

تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن الواقع الجيوستراتيجي لإمارة عربستان النابع من كونها تتمتع بموقع جغرافي مهم ، وجذور تاريخية ، وخصوصية إستراتيجية مستندة إلى موارد طبيعية هائلة ، ومنتجات زراعية وحيوانية وفيرة ، يتم تصديرها إلى دول العالم من خلال ممرات تجارية ذات أهمية كبيرة في المنطقة ، جعلها مطمعاً لقوى الاحتلال جراء ما تمتاز به من أرض خصبة نتيجة وفرة المياه وطبيعة التربة وتنوع المعادن والثروات ومنها النفط والغاز .
2. إن الفرس الإيرانيين حكموا إمارة عربستان حكماً اسمياً طيلة حقبة زمنية لا تزيد عن ثلاثة أو أربعة قرون متفرقة ومتباعدة ، وإن عربستان في عهد الحكم الفارسي ، وباعتراف الفرس أنفسهم كانت أرضاً عربية يسكنها شعب عربي ، يتصل بالعراق والجزيرة العربية أكثر من اتصاله بإيران ، وكانت عربستان طيلة حكمهم هدفاً لكثير من الهجرات والموجات من البلدان العربية والجزيرة ، ثم جاءها الفتح الإسلامي والتحرر العربي منذ عام (638 م) ، وصبغها بالصبغة العربية الخالصة ، وظلت كذلك طيلة أربعة عشر قرناً وحتى وقوع الاحتلال الإيراني عام (1925 م)، مع عروبة المنطقة التي لا تحتاج لدليل حتى الآن، وهي كافية لرد الادعاءات الإيرانية الزائفة والرد على مزاعم الفرس التاريخية .
3. اتبع نظام الحكم الملكي الإيراني سياسة خاصة تعتمد على عدد من الإجراءات لإدامة احتلالها لإمارة عربستان للفترة (1925 – 1979)، فقد قام بتغيير اسم إقليم عربستان إلى (خوزستان) لنفي الصفة العربية عن الإقليم ، وتغيير أسماء المدن والقرى

والأحياء والأنهار والجبال والمواقع وإعطائها أسماء فارسية جديدة ، وجعلت السلطات الإيرانية في عهد الشاه رضا بهلوي إقليم عربستان جزءاً من أراضيها ، وأعلنت بأنه يشكل الولاية العاشرة من الولايات الإيرانية آنذاك ، وأعلنت الحكم العسكري المباشر للإقليم ، وألغت جميع مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية.

4. اعتمدت أركان الدولة الإيرانية بعد انتصار ثورة (1979) على الآيديولوجية نفسها التي كانت سائدة في عهود السلالات والأسر الفارسية الحاكمة في السابق ، في طريقة تعاملها مع إقليم عربستان ، شجعها على ذلك اندلاع الحرب العراقية– الإيرانية (1980–1988) وموقف الشعب العربي في عربستان المؤيد للعراق في تلك الحرب.
5. قامت إيران بتغيير الوضع القانوني لإقليم عربستان وألغت الصفة القانونية عن شخصيته المعنوية ، وبدأت تطرح آراء تتحدث عن كون شعب عربستان هم مجرد قومية ضمن دولة مستقلة تضم مجموعة من القوميات كالفرس والبلوش والأكراد والعرب والتركمان وغيرهم .

التوصيات

ومن خلال ما جاء في الاستنتاجات ، ومن أجل المحافظة على عروبة إقليم عربستان وحصوله على الاستقلال الوطني ، فإن الدراسة توصي بالآتي:-

1. لا يمكن تحرير عربستان إلا بثورة شاملة من حيث إنها المنطق السليم لاسترداد حرية الإقليم وتحقيق آمال شعب الإقليم في تحريره .
2. لا يمكن قيام أية ثورة في غياب التنظيم السياسي الجماهيري واضح الأهداف مرسوم الخطوط يستوعب في طياته كافة أفراد شعب عربستان في طريق النضال الموحد .
3. تعميق أهداف التنظيم السياسي وترسيخها في قلوب أبناء شعب عربستان ، لتكون إيماناً ينبعث من قوة الكفاح والاستمرار فيه حتى نيل تقرير المصير والاستقلال .
4. القضاء على السلبيات التي تحد من إرادة الفرد العربي وتحول دون انطلاقه بعزل أعوان الاستعمار عن التنظيم ونكران الذات .
5. تقديم الدعم السياسي والمالي لشعب عربستان من أجل ديمومة صموده بوجه الاحتلال الإيراني ، والعمل على إبراز قضية شعب عربستان في المحافل الدولية من خلال تضافر الجهود العربية في تلك المحافل .

المراجع والمصادر

1. المصادر

أ. القرآن الكريم

ب. الوثائق

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2200 الصادر في 16 كانون الأول 1966.
- قرارالجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 2625 لعام 1970.
- وثيقة ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 .
- وثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200) (د-21) المؤرخ في (16 كانون/ديسمبر1966) تاريخ بدء النفاذ: (23 آذار/مارس 1976)، وفقاً لأحكام المادة(49).
- وثيقة إعلان مبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق منظمة الأمم المتحدة لعام 1970 .
- وثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية النافذ في (3 كانون الثاني 1976) .

2. المراجع العربية

أ. الكتب العربية

- إبراهيم ، عبد الفتاح (1991) . على طريق الهند ، بغداد ، وزارة الثقافة .
- الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب (1975) . عروبة الأحواز وخرافات حكام إيران ، بغداد ، مطبعة الحوادث .

- الأمين ، محسن (1998) . أعيان الشيعة ، ج 29 ، بيروت ، دار التعارف للمطبوعات .
- بسيوني ، عبد الغني (1998) . النظم السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية .
- بيل ، المس (1949) . فصول من تاريخ العراق القريب ، بيروت ، ترجمة جعفر خياط .
- التكريتي ، سليم طه (1966) . الصراع على الخليج العربي ، بغداد ، وزارة الثقافة والإرشاد .
- التميمي ، خليل (1966) . عربستان ، دمشق ، منشورات الجبهة العربية .
- التميمي ، خليل (1966) . الكفاح العربي في عربستان ، دمشق ، منشورات الجبهة القومية لتحرير عربستان .
- تونكين ، ج . ي (1972) . القانون الدولي العام ، القاهرة ، ترجمة أحمد رضا ، الهيئة المصرية للكتاب .
- حتي ، فيليب وآخرون (2007) . تاريخ العرب ، بيروت، دار الكشاف للنشر والطباعة .
- الحسني ، عبد الرزاق (1952) . الثورة العراقية الكبرى ، صيدا ، مطبعة العرفان.
- الحسني ، عبد الرزاق (1958) . العراق قديماً وحديثاً ، صيدا ، مطبعة العرفان .
- الحسني، عبد الرزاق(1988). تاريخ الوزارات العراقية، ج1 ، بغداد، دار الشؤون الثقافية .
- حسين ، عدنان السيد (1998) . حق تقرير المصير القضية الأرمنية نموذجاً ، بيروت ، مركز الدراسات الأرمنية .

- حسين ، عدنان السيد (2009) . تطور الفكر الـسياسي ، ط2 ، بيـروت ، مجـد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- حقي ، عبد المجيد إسماعيل (1974) . الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظـل القواعد الدولية ، القاهرة ، مطبعة المدني .
- الحلو ، علي نعمة (1970) . الأحواز المدينة العربية الخالـدة ، بغـداد ، وزارة الإعلام ، السلسلة الإعلامية (4) .
- الحلو ، علي نعمة (1970) . المحمرة مدينة وإمارة عربية ، بغداد ، وزارة الإعلام .
- خايد ، ش (1990) . القانون الدولي ،مفهومه وتطبيقه من قبل الولايات المتحـدة الأمريكية ، ج1 ، موسكو ، د . ن .
- خزعل ، حسين خلف الشيخ (1970) . تاريخ الكويت السياسي ، ج5، بيروت، دار ومكتبة الهلال .
- الخزعلي ، نصار أحمد (1990) . الأحواز الماضي ، الحاضر، المستقبل ، بغداد، منشورات الشرق الأوسط للطباعة .
- الخطيب ، نعمان أحمد (1978) . مبادئ في النظم السياسية ، عمان ، دار الفرقان للنشر والتوزيع .
- خليل ، محسن (1979) . النظم السياسية والدستور اللبناني ، بيروت دار النهضة.
- خيري ، محمد مرغني (1989) . الوجيز في النظم السياسية ، حلـوان ، مطـابع جامعة حلوان .
- راتب ، عائشة (1968) . المنظمات الدولية ، القاهرة ، دار الهلال العربية .

- الرشيدات ، شفيق (1967) . عربستان الجزء العربي المغتصب ، القاهرة ، بحث مقدم للمؤتمر التاسع لاتحاد المحامين العرب ، شباط ، مطبعة عبده وأنور أحمد .
- الرميحي ، محمد (1999). أمن الخليج ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ورقة قدمت إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين ، أعمال قمة أبو ظبي خلال الفترة (7-9 كانون الأول 1998) ، أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ..
- الريماوي ، عبد الله محمد (1974) . موسوعة الوعي العقائدي العربي ، استرداد أجزاء الوطن السليبة ، ج 6 ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر .
- الزبيدي ، محمد حسين (1983) . إمارة المشعشعيين أقدم إمارة عربية في عربستان ، بغداد ، دار الحرية للطباعة .
- الزركلي ، خير الدين (1986) . الأعلام ، 7ط ، القاهرة ، دار العلم للملايين .
- الساداتي ، احمد محمود (1939) . رضا شاه بهلوي نهضة إيران الحديثة ، القاهرة . مكتبة السنة النبوية .
- سترانك ، ويليام ثيودور (2006) . حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان ، بيروت ، ترجمة عبد الجبار ناجي ، الدار العربية للموسوعات .
- سرحال ، أحمد (1993) . قانون العلاقات الدولية ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
- سعيد ، أمين محمد (1999) . ملوك المسلمين ودولهم ، القاهرة ، مكتبة مدبولي.
- السلمان ، أنعام مهدي علي (د . ت) . حكم الشيخ خزعل في الأحواز ، بغداد ، مكتبة دار الكندي .

- سيلاسي ، بيركيت هابتي (1980) . الصراع في القرن الأفريقي ، بيروت ، ترجمة : عفيف الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية .
- شاهين ، مكاريوس (2003) . تاريخ إيران ، القاهرة ، دار الآفاق العربية .
- شبر ، جاسم حسن (1965) . تاريخ المشعشعين وتراجم أعلامهم ، النجف ، مطبعة الآداب .
- شبر ، جاسم حسن (1972) . مؤسس الدولة المشعشعية وأعقابه في عربستان وخارجها ، النجف ، مكتبة الآداب .
- شريف ، إبراهيم (1965) . الشرق الأوسط ، بغداد ، مكتبة دار الجمهورية للنشر .
- شطناوي ، فيصل (2005) . النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط2 ، عمان ، دار وائل.
- الشيخ ، فتح الرحمن عبد الله (1996) . قضايا عربية في القانون الدولي المعاصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية .
- الضابط ، شاكر صابر (1966) . العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ، بغداد ، دار البصري .
- العابد ، صالح (1981) . إمارة كعب العربستانية ، في : الحديثي ، نزار عبد اللطيف وآخرون ، الحدود الشرقية للوطن العربي دراسة تاريخية ، جمعية المؤرخين والآثاريين في العراق .
- العاملي ، محسن الأمين (1928) . معادن الجواهر ونزهة الخواطر في علوم الأوائل والأواخر ، دمشق ، مطبعة ابن زيدون .

- عبد الله ، عادل علي (2012) . محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي ، ط2 ، بيروت/ دبي ، دار مدارك .
- العبيدي ، إبراهيم خلف (1980) . الأحواز أرض عربية سليبة ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام .
- العتوم ، مصطفى علي (1980) . عربستان ، عمان ، د . ن .
- العزي ، خالد (1982) . مشكلة الأحواز في ضوء القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان ، بغداد ، أمانة الدراسات والبحوث في الاتحاد العام لنساء العراق .
- عساكرة ، عباس (2006) . القضية الأحوازية : المقومات..التداعيات..التطلعات، لندن ، دار الحكمة .
- عكاوي ، ديب (1997) . حق الشعوب في تقرير المصير توجهات قانونية جديدة ، عكا ، مؤسسة الأسوار .
- العزاوي ، عباس (2004) . موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين ، ج3 ، ج4، ج5 ، بيروت . الدار العربية للموسوعات .
- عيسى ، خالد (1982) . حق تقرير المصير ، دمشق ، مكتبة دار السلام .
- غانم ، حافظ (1967) . مبادئ القانون الدولي العام ، ط 4 ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر .
- الغتم ، محمد بن جاسم ومحمد نعمان جلال (2008) . نظرة إستراتيجية على مملكة البحرين والمنطقة العربية في إطار دولي ، الكتاب الخامس ، المنامة ، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- الغنيمي ، محمد طلعت (1993) . قانون السلام ، الإسكندرية ، منشأة المعارف .

- الغياثي ، عبد الله فتح الله (1975) . تاريخ الغياثي ، بغداد ، (تحقيق) طارق نافع الحمداني ، مطبعة أسعد .
- الفرزلي ، نيقولا (1981) . الصراع العربي الفارسي ، باريس ، منشورات العالم العربي .
- فريد ، محمد (1981) . تاريخ الدولة العلية العثمانية ، بيروت ، المحقق إحسان حقي ، دار النفائس .
- القراعين ، يوسف محمد يوسف (1983) . حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير ، عمان ، دار الجليل للنشر .
- قلعجي ، قدري (1992) . الخليج العربي بحر الأساطير ، ط2 ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر .
- الكرملي ، الأب أنستاس ماري (1911) . الفوز بالمراد في تاريخ بغداد ، بغداد ، مطبعة الشهبندر .
- لطفي ، أمين (1954) . دليل البصرة ، البصرة . مطبعة جريدة الخير .
- أبو لغد ، إبراهيم وآخرون (1972) . تهويد فلسطين ، بيروت ، ترجمة أسعد رزوق ، سلسلة كتب فلسطينية (37) ، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .
- لوريمر ، ج . ج (1976) . دليل الخليج العربي ، ج 7 ، الدوحة ، مكتب الترجمة بديوان أمير دولة قطر .
- لونكريك ، ستيفن هيمسلي (2004) . أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، بيروت ، تحقيق جعفر الخياط ، دار الرافدين للطباعة والنشر .

- ليلة ، محمد كامل (1969) . الأنظمة السياسية (الدولة والحكومة) ، بيروت ، دار النهضة .
- المنصور ، عبد العزيز محمد (1971) . الكويت وعلاقتها بعربستان والبصرة ، القاهرة ، مطبعة المدني .
- النجار ، مصطفى عبد القادر (1971) . التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية (1897–1925) . القاهرة ، دار المعارف بمصر .
- النجار ، مصطفى عبد القادر والراوي فؤاد (1981) . عربستان ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام .
- النجار ، مصطفى عبد القادر (2009) . عربستان خلال حكم الشيخ خزعل الكعبي (1897–1925). بيروت ، الدار العربية للموسوعات .
- الهاشمي ، محمد (1937) . الأبطال الثلاثة : الملك فيصل ، الغازي مصطفى كمال ، البهلوي رضا شاه ، بغداد .
- واكيم ، سليم (1971) . إيران في الحضارة ، بيروت ، دار الكتب .
- الوردي، علي (2007). لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج1، بيروت، دار الوراق للنشر المحدودة .
- وزارة الإعلام العراقية (1972) . عربستان قطر عربي أصيل ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، وزارة الإعلام ، دائرة شؤون الخليج العربي .
- يوسف ، أبو سيف (1987) . الأقباط والقومية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

ب. الدوريات العربية

- فضل ، سلمان قادم آدم (2002) . حق تقرير المصير طرح لمبدأ قديم ، أبو ظبي ، دراسات إستراتيجية ، العدد (78) ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
- المحامي ، حسن كامل (1956) . حق تقرير المصير القومي ، القاهرة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد (11) ، الجمعية المصرية للقانون الدولي .
- المرعشي ، نور الدين التستري(1987) . مجالس المؤمنين ، طهران ، المكتبة الإسلامية .
- هنداوي ، حسام أحمد محمد (1991) . حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في ضوء النظام العالمي الجديد ، القاهرة ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، العدد (47) ، الجمعية المصرية للقانون الدولي .

د. الرسائل الجامعية

- عبادي ، علي يوسف (2003) . ما بين مبدأي وحدة الدولة وتقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة ، بيروت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بيروت العربية ، كلية الحقوق .

ج. الصحف

- جريدة طريق العامل الإيرانية (2002) . حديث مفكري ونشطاء الحركة الوطنية السياسية الأحوازية عدنان سليمان ومحمد جابر وجميل مياحي ، العدد 170 ، ترجمة أحمد جابر .
- جريدة العرب اليوم في 5 / 5 / 2012 ، مقال فتحي حطاب، قضية عرب منسية عمداً ، عمان ، العدد : 5598.

3. المراجع الأجنبية

- Bell , G . (1917) . The Letters of Gertrude Bell , London .
- Curzon, George N. (1992) . Persia and the Persian Question , London, vol .II .
- Eagleton, C. (1950) . The Case of Hyderabad Before The Security, American Journal of International Law (AJIL) no.44 . P 277 .
- Edwyn , Pevan (1917) . The Land of the two Rivers, London.
- George, Curzon (1892). Persia and the Persia: Question, London.
- Greig, D.W (1976) . International Law , 2nd Edition , Butterwoths, London .
- Hans , Kohn (1929) . A History of Nationalism in the East , London .
- Ijalaye , D.A. (1971) . Was Biafra At Any Time a State in International Law ? American Journal of International Law, no. 65, P 551 .
- Jonhn , Marlowe (1962) . The Persian Gulf in the 20th Century, London .
- Le Strange . G (1912) . Description of Fars in Persia at the Beginning of the 14th Century , London .
- Moberly , F.J. (1927) . The Campaign in Mesopotamia , London .
- Mohammed , Reza shah (1961). Mission for my country , New York .
- Mvhan , A.P (Undated) . The righ problem in the present day international Law , Moscow .
- Kodjoe, W.Ofuatey (1978) . The Principle of Self-Determination in International law, New York ,Nellen Publishing Company .

- Percy , Sykes (1922) . A History of Persia , London .
- Shukri, M.A (1965) . The Concept of Self- Determination in the United Nation, Damascus, Al-Jadidah Press.
- Pomerance , M. (1967) . The United States and Self-Determination: Perspectives on the Wilsonian Conception , American Journal of International Law (AJIL) no.7, P 1 .
- Strange , G . (1912) . Description of Fars in Persia at the Beginning of the 14th. Century , London .
- Stephen H. Longringg (1959) . Oil in the Middle East , London.
- Syton , Loyd (1943) . Twin Rivers , London .
- Tamuschat, Christian (1993) . Modern Law of Self-Determination, Developments in International Law vol. 16 (Federal Republic of Germany Martinus Nijhoff) .
- Temperly , H.W.V. (1924) . History of the Peace Conference of Paris , London .

4. شبكة المعلومات العنكبوتية

- مقاربات مفاهيمية (2009) . مفهوم الاحتلال ، الموقع الإلكتروني :

.http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=81562

- عوض الله ، طالب (2010) . الاحتلال العسكري ، الموقع الإلكتروني :

.http://www.alokab.com/forums/lofiversion/index.php/t51601.html

- سعد ، يارا (2012) . شرح بعض المصطلحات ، الموقع الإلكتروني :

http://www.t3leme.net/vb/archive/index.php/t-3168.html

- عول ، محمد (2007) . نظرية مبدأ حق تقرير المصير ، الموقع الإلكتروني:

.http://ogaden.maktoobblog.com/679875/%D8%B1

- حق تقرير المصير:ما هو وأين هو في القانون الدولي؟(2010).الموقع الإلكتروني :

http://ar.mnlamov.net/index.php/constants/37-s-n/53-mna.html

- حمد ، إبراهيم (2012) . عربستان .... القضية المنسية ، الموقــع الإلكترونــي.
http://e.s.m66678.3abber.com/post/78425

- الدالي ، فتحية (2010) . تاريخ الدولة القاجارية ، طهران ، الموقع الإلكتروني:
http://azharfarsy.nojoumarab.net/t195-topic

- منتدى الأحواز:
http://www.grenc.com/sfiles/alahwaz/Arabistan1.htm

- الحبتور ، خلف أحمد (2011) . الأحواز ستبقى دائماً عربية ، منتدى المقاومة الوطنية الأحوازية ، الموقع الإلكتروني:
http://www.ahwazna.org/details.php?recordID=668

- عزيزي ، يوسف (2012) . العرب في عربستان : التاريخ والثقافة في مواجهة الاســـــــتبداد ، منتــــــــدى إيــــــــلاف ، الموقــــــــع الإلكترونــــــــي :
http://www.elaph.com/Web/opinion/2012/10/769981.html

- النجدي ، الأدهم أبن وايل (2009) . عرب الأحواز .. ودولة عربــستان فــي إيران .. المنسية ، منتدى قبيلة عتيبة الهيلة ، الموقع الإلكتروني :
http://www.otaibah.net/m/showthread.php?t=101653

الملاحق

ملحق رقم (1)

المعاهدة السوفيتية – الإيرانية 1921

ثبتت المعاهدة استقلال وسيادة إيران وألغت كافة الاتفاقيات التي عقدتها روسيا القيصرية مع دول أخرى من شانها أن تلحق ضرراً بإيران وقضت المعاهدة بإقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين البلدين. ووافق الجانبان على الاعتراف بالحدود التي رسمتها اتفاقية عام 1881 الروسية الفارسية. ونصت المعاهدة على حق الجانبين في الاستعمال المشترك للأنهر الواقعة على الحدود.

وضمت المعاهدة قرارات بشأن الاقتراحات الاقتصادية السوفيتية الواردة في مذكرة الحكومة السوفيتية المؤرخة في 26 يونيو/حزيران عام 1919.

كما أنها احتوت على مواد تضمن استقلال إيران وأمن بلاد السوفيت.

ونصت المادة الخامسة (البند الأول) للمعاهدة على أن الجانبين التزما بالحيلولة دون وجود تنظيمات او مجموعات او أشخاص يهدفون إلى مواجهة كل من بلاد فارس وروسيا أو الدول الحليفة لروسيا في أراضي كل منهما. كما قضت تلك المادة بالحيلولة دون تجنيد أفراد في ميليشيات هذه التنظيمات.

وقضت المادة الثالثة للمعاهدة بالتزام كل من روسيا وإيران بأن تمنعا بشتى الوسائل مرابطة جيوش أو قوات مسلحة لدولة أخرى تهدد حدود ومصالح وأمن الجانب المتعاقد السامي الآخر في أراضيهما.

وقضت المادة السادسة بما يلي:" في حال قيام دول أخرى بمحاولات لممارسة سياسة الاحتلال أو جعل بلاد فارس قاعدة للاعتداء على روسيا ووجود تهديد لحدود جمهورية

روسيا السوفيتية الفيدرالية الاشتراكية أو الدول الحليفة لها وفي حال عجز الحكومة الفارسية عن ردع هذا الخطر بعد إنذارها من قبل الحكومة الروسية السوفيتية يحق للحكومة الروسية السوفيتية إدخال قواتها إلى أراضي بلاد فارس لاتخاذ الإجراءات العسكرية اللازمة دفاعاً عن الذات."

قضت المادة السادسة بضمان وحدة أراضي إيران وأمنها وفرضت على روسيا السوفيتية التزاماً بالحيلولة دون ممارسة سياسة الاحتلال من قبل دول أخرى في أراضي بلاد فارس. وكان تخلي الحكومة السوفيتية طوعاً عن كل الامتيازات بما فيها الاقتصادية في إيران خطوة لا مثيل لها في تاريخ العلاقات بين دولة كبرى ودولة صغيرة.

وجاءت المعاهدة السوفيتية الإيرانية بمثابة ضربة موجعة موجهة إلى سياسة الدول الاستعمارية في الشرق. وكتبت مجلة "نيشن" الأمريكية يوم 3 يونيو/ حزيران عام 1921 :" تجني روسيا حالياً في بلاد فارس ثمر سياسة الفداء بالذات إذ إنها تخلت عن الامتيازات الاقتصادية والطرق والبنوك وأقسام التلغراف دون أن تطلب فلساً تعويضاً للخسائر التي تكبدتها."

وتمكنت إيران استناداً إلى دعم الدولة السوفيتية من حمل بريطانيا على سحب قواتها من أراضيها وإلغاء معاهدة عام 1919 البريطانية الإيرانية المجحفة في عام 1921.

وقدم الاتحاد السوفيتي فيما بعد مساعدة ملموسة لإيران في تطوير صناعتها. وأنشئت في إيران بمساعدة الاتحاد السوفيتي عدة مستودعات للحبوب بما فيها مستودع طهران الكبير وطاحونة طهران الكبيرة وعدة معامل لمعالجة الأرز وغيرها من المؤسسات الصناعية. وتم في عام 1924 تأسيس المصرف التجاري الروسي الفارسي والجمعية الروسية الفارسية التجارية وتعاونية القطن الروسية الفارسية وجمعية التصدير والاستيراد الروسية الفارسية.

اتجه نضال شعب عربستان إلى الأسلوب السياسي في الداخل وفي المحافل الدولية ، بعد قضاء إيران بمساعدة بريطانيا على جيش عربستان عام (1925) وبعد فشل ثورة الفدائيين في العام نفسه وإخمادها من قبل الإيرانيين بكل وحشية وقسوة ، وقد كان شعب عربستان آنذاك يُحسن الظن بعصبة الأمم ومواثيقها ومبادئها ، ويعلق آمالاً كبيرة على الشعوب في الدول العربية ، فقد أنكر الشيخ جاسب ابن الشيخ خزعل مزاعم إيران عن تنازل والده له ، ورفض مساومتها معه على عرش الإمارة ، وغادر على رأس وفد قاصداً عصبة الأمم لشرح قضية بلاده ومطالبتها بمساعدته ضد الاحتلال الإيراني ، إلا إن بريطانيا الضالعة مع إيران ضد عربستان تولت مهمة التخلص من الشيخ جاسب وقضيته ، فما كاد أن يصل لندن في طريقه إلى العصبة حتى انعدم كل أثر له حياً أو ميتاً ، وفي ذات الوقت قامت السلطات الإيرانية باعتقال كل القادة الوطنيين في عربستان وأرسلتهم إلى طهران ، وأخذت الشيخ عبد الله شقيق الأمير جاسب وأدخلته الكلية الحربية ، وأعلنت مرسوماً حرمت بموجبه أي نشاط عربي في عربستان ، وعدت كل التجمعات والتكتلات العربية مهما كان غرضها جريمة عقابها الإعدام (الرشيدات ، 1967 : 58) .

ملحق رقم (2)

سياسة الاستيطان الإيرانية في مدن إقليم عربستان عام 2011

المدينة	البيان	التاريخ
العميدية	كشف رئيس مؤسسة البناء والتنمية في مدينة العميدية عن حصول مؤسسة مهر الاستيطانية على (160) هكتار من الأراضي الخصبة الزراعية، لبناء أكثر من خمسة آلاف و350 وحدة سكنية استيطانية ضمن سياسة استيطانية خطيرة تهدف إلى تطويق المدن و القرى العربية.	2011/01/05
شيبان، ويس، الحميدية، ملاثاني، الأحجار السبعة، كتوند والحويزة	أعلن رئيس إدارة الإسكان في حكومة الدولة الفارسية عن بناء (1250) وحدة سكنية بالمدن التي لا يزيد عدد سكانها (25) ألف نسمة .	2011/02/01
الأحواز العاصمة، عبادان، المحمرة، عين الشمس(بهبهان)، معشور و العميدية.	أعلنت وكالت أنباء جام جم الفارسية أن نائب رئيس الجمهورية سوف يزور الأحواز في زيارة خاطفة غداً الموافق (7 شباط 2011) ويفتتح خلالها أكثر من ستة آلاف وحدة استيطانية في المدن الأحوازية.	2011/03/06
المدن الأحوازية جميعا	أعلن محافظ مدينة أبو شهر الأحوازية عن مشروع استيطاني كبير ويزيد عن ألف وحدة استيطانية تم إنجازه و تسليمه إلى الوافدين الفرس حتى نهاية شهر أيار من عام(2011).	2011/05/02
معشور	اعترف الحاكم العسكري في مدينة معشور الأحوازية في تصريح لجريدة شوشان الناطقة باللغة الفارسية قائلاً: نحن في مدينة معشور نواجه تزايداً في الهجرة(الاستيطانية) لهذه المدينة و رغم أن أكثر مؤسسات مهر الاستيطانية تقع	2011/05/12

	في معشور، إلا إن المدينة تشهد نقصاً كبيراً في السكن لأن الهجرة إليها فاقت التصورات.	
المحمرة	أعلن الحاكم العسكري في مدينة المحمرة عبدالله حسيني عن بناء وتجهيز ألفين و(600) وحدة سكنية تابعة لمؤسسة مهر الاستيطانية التي أصبحت هذه المؤسسة تتوسع في جميع المدن الأحوازية بشكل واضح ومكشوف للمواطن الأحوازي فيما كانت في السابق مجرد شركة صغيرة للبناء.	2011/05/06
أبو شهر	صرح المدير العالم للإسكان والتنمية في مدينة أبو شهر الأحوازية يوم الإثنين الموفق(16 أيار 2011) بأنه تم بناء(12) ألف و(800) وحدة سكنية في هذه المدينة وضواحيها.	2011/05/18
الأحواز العاصمة	كشف الحاكم العسكري لمدينة الأحواز العاصمة عن أحد أضخم المشاريع الذي تقوم بتنفيذه سلطات الاحتلال في مستوطنة "شيرين شهر"، إذ كشف عن الانتهاء من بناء (1350) وحدة سكنية من ضمن (7200) وحدة سكنية استيطانية والتي تعد من أضخم المشاريع التي يتم بناؤها في هذه المستوطنة.	2011/05/20
أبو شهر	صرح رئيس مؤسسة الإسكان لما تسمى بالثورة الإسلامية يوم الإثنين (30 أيار 2011) أن دولة الاحتلال الفارسي ستبدأ ببناء (700) وحدة سكنية في جزيرة شيف التابعة لمحافظة أبو شهر الأحوازية.	2011/06/02
الأحواز	أعلن الحاكم العسكري للأحواز المدعو "جعفر حجازي" في اجتماع له مع ما يعرف بـــ"مندوب ولاية الفقيه" أنه و حتى نهاية العام الجاري سيتم	2011/08/27

	تحويل 50 ألف وحدة سكنية في إطار ما بات يعرف بمشروع مهر للإسكان. وأضاف هذا المسؤول الفارسي إن ظروف السكن في الأحواز جيدة و إنها في تحسن مستمر. لكن المعطيات على الأرض تشير ؟؟؟؟؟؟؟؟؟	
القنيطرة	نقلت وكالة فارس للأنباء إعلان إمام جمعة مدينة القنيطرة خلال اجتماع له مع أعضاء الهيئة الإدارية لهذه المدينة عن اعتزام الدولة الفارسية تسليم أكثر من (1700) وحدة سكنية للفرس المستوطنين في إطار المشروع الفارسي الاستيطاني غير المعلن حتى نهاية أذار(2011) (نهاية عام 1390 هـــ.شـــ.)	2011/09/08
عبادان	صرح ممثل مدينة عبادان في مجلس الشورى اليوم الثلاثاء الموافق 13سبتمبر 2011 بأنه تم تشييد بلدة استيطانية تابعة لمدينة عبادان بدعم ومساعدة السلطات الفارسية.	2011/09/13
أبو شهر	صرح "سيد محمود موسوي" عمدة مدينة "نبع الماء" (آببخش) التابعة لمدينة دشتستان في محافظة أبو شهر يوم الخميس (6 ــ1 ــ 2011) ، بأن سلطات الاحتلال الفارسي قد انتهت من بناء (14) مشروعاً استيطانياً في هذه المدينة.	2011/10/07
كل المدن والقرى التي يقل عدد سكانها عن 25 ألف مواطن ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟	صرح "محمد شهيد زاده" مدير عام البناء والإسكان في محافظة شمال الأحواز(خوزستان) بأن حسب قرار السلطات الفارسية تم البدء ببناء (544) وحدة استيطانية في كل القرى والمدن التي يقل عدد سكانها عن (25) ألف مواطن.	2011/10/17
محافظة جرون	صرح "فرشيد دستوان" رئيس مؤسسة العمران والإسكان لمحافظة جرون في الأيام القليلة	2011/10/25

	الماضية بأنه سيتم الانتهاء من بناء (10) آلاف وحدة استيطانية في جرون حتى نهاية هذا العام.	
أبوشهر	تحدث "علي رضا صفائي بوشهري" مدير الطرق والإعمار في محافظة أبو شهر لوكالة فارس للأنباء يوم الثلاثاء (25 ــ1 2011)، أنه سيتم في هذا العام وبمناسبة بما تسمى "دهه فجر" افتتاح (6) آلاف وحدة استيطانية في تلك المحافظة.	2011/10/27
كنكون	صرح "ايرج محبي" رئيس دائرة التعاون، العمل والرعاية الاجتماعية لوكالة مهر للأنباء بأنه تم وضع مشروع استيطاني جديد يقتضي بناء (140) وحدة استيطانية في مدينة كنكون (كنكان) الأحوازية في محافظة أبو شهر.	2011/11/17
أبو شهر	تحدث "عبد الرسول زارع" محافظ مدينة تنكستان لوكالة فارس للأنباء قائلاً: "إن تقدم البناء في الحي الثالث لمستوطنة اهرم التابعة لسلسلة مستوطنات مهر في أبو شهر وصل إلى (85) بالمائة، لذا نتوقع إنهاء عملية البناء في السنة (الفارسية) القادمة.	2011/11/22
عبادان	تحدث الحاكم العسكري في مدينة عبادان الأحوازية المدعو "بهرام ايلخاص زادة" لوكالة فارس للأنباء يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2011 عن أن مؤسسة مهر الاستيطانية أنجزت سبعة آلاف وحدة سكنية في مدينة عبادان الأحوازية وستقدم إلى المستوطنين بكامل تجهيزات الرفاهية.	2011/12/03
السوس	تحدث "عبد الرضا سعيدي" محافظ مدينة"السوس" يوم الأربعاء (14 :1 2011) عن تكملة ألف و(400) وحدة سكنية تابعة لمشروع مهر الاستيطانية في مدينة السوس نهاية هذا العام.	2011/12/16

أبوشهر	رئيس الإسكان و تنمية المدن التابعة لمحافظة أبو شهر الأحوازية صرح لوكالة فارس للأنباء "إن مؤسسة مهر الاستيطانية سوف تنجز مشروعها الكبير في بناء (12ألفاً و 800) وحدة سكنية في المدن التابعة لمحافظة أبو شهر،والتي تفوق نسبتها الــ(25)ألف نسمة.	2011/12/19

لملحق رقم (3)

ميثاق هيئة الأمم المتحدة

الفصل الأول: في مقاصد الهيئة ومبادئها

المادة 1

مقاصـــد الأمـــم المتحدة هي:

1. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.
2. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.
3. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
4. جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

المادة 2

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

1. تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.
2. لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

3. يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.
4. يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة.."
5. يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.
6. تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.
7. ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.